وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شعبة العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

تأثير النزاعات الإقليمية على حركة التجارة والبضائع عبر الحدود

إعداد:

- جمال بوزيدي
- عمراني عبد الغني

إشراف:

د. وهيبة خزازنة

لجنة المناقشة			
د مفيد عبد اللاوي	استاذ محاضر ا	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيسا
د وهيبة خزازنة	استاذ محاضر ب	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
د حملاوي سكينة	استاذ محاضر ا	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشا

الموسم الجامعي: 2025/2024

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شعبة العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

تأثير النزاعات الإقليمية على حركة التجارة والبضائع عبر الحدود

إعداد:

- جمال بوزيدي
- عمراني عبد الغني

إشراف:

د. وهيبة خزازنة

لجنة المناقشة			
ا. د	استاذ محاضر ا	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيسا
د وهيبة خزازنة	استاذ محاضر ب	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
د	استاذ محاضر ا	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشا

الموسم الجامعي:2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

الاهداء:

أهدي ثمرة عملي المتواضع هذا إلى جميع أرواح ضحايا العدوان على فلسطين الابية وإلى جميع من اقبرتهم الدنيا انكسارا جراء النزاعات المسلحة في لحمتي العربية فلسطين سوريا العراق اليمن ليبيا وأدعو بكل خضوع لله أن يرفع راية الحق دائما والحمد لله رب العالمين.

الشكر والعرفان:

يقول الله تعالى " لئن شكرتم لأزيدنكم"

الحمد والثناء والشكر الله العلي القدير على نعمه الظاهرة والباطنة وتوفيقي لإنجاز هذا البحث.

واعترافا بالفضل وتقديرا للجميل ليسعني إتمام إعداد هذا البحث إلا أن أتوجه إلى الأستاذة المشرفة

التي كانت حافزا ومنبعا لجهدي الأستاذة الدكتورة: "وهيبة خزازنة "

لقبولها الإشراف على الرسالة، وعلى توجيهاتها السديدة، ونصائحها الدقيقة، وملاحظاته القيمة، وتساؤله

المستمر عن هذا العمل الذي اعتبره عمله فلم يدخر جهدا لأجله حتى يتم في أحسن الظروف، وكل ذلك

بطلاقة وجه ورحابة صدر، فجزاها الله عني خير الجزاء، وبارك الله لها في وقتها وعملها، مع التمني لها

دوام التفوق والنجاح إلى أعلى المراتب في مشواره العلمي.

كما أتقدم بالشكر وعظيم الامتنان لأساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

وأتقدم بالشكر والعرفان إلى الأساتذة "لجنة المناقشة" الذين تحملوا عناء قراءة وتفحص المذكرة

والى كل اللذين غمروني برحابة صدر وتابعوني بصدق ويسرو لي الطريق في إعداد هذه المذكرة

التي نرجو أن تكون مرجعا يستفاد منه

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير النزاعات الإقليمية على حركة التجارة والبضائع عبر الحدود، وذلك من خلال دراسة حالة النزاع القائم بين روسيا وأوكرانيا وتأثيره على الميزان التجاري لكل من الدولتين خلال فترة تمتد من 2011 الى 2023، لبيانات ربع سنوية وذلك بمتغيرات تعبر عن المتغير التابع والمتمثلة في الميزان التجاري وكذلك مؤشرات تعبر عن المتغير المستقل المتمثلة في مؤشر الانفاق العسكري، مؤشر الهجرة القسرية، مؤشر فعالية الحوكمة، مؤشر السلام العالمي، مؤشر التنمية البشرية، وذلك باستخدام البرنامج الاحصائي EVIEWS12 ولقد اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) الذي لا يشترط أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، كما يسمح هذا النموذج بتقدير العلاقة التوازنية في الأجلين القصير والطويل، وهو ما يتناسب مع أهداف الدراسة التي ترمي إلى إبراز الأثر في الأمدين القصير والطويل.

ولقد بينت الدراسة بأن النزاعات الإقليمية تؤدي الى اغلاق الموانئ والمعابر والمطارات؛ توقيف الإنتاج، ارتفاع تكاليف التجارة، العقوبات الدولية، ومما سبق نستنتج أن للنزعات الإقليمية تأثير سلبي على حركة التجارة والبضائع عبر الحدود.

الكلمات المفتاحية: النزاعات الإقليمية، التجارة عبر الحدود، الميزان التجاري، الصراع الدولي، الانفاق العسكري.

Abstract:

This study aimed to measure the impact of regional conflicts on the movement of cross-border trade and goods. This was done by examining the ongoing conflict between Russia and Ukraine and its impact on the trade balance of both countries over the period from 2011 to 2023. Data were collected on quarterly basis, with variables representing the dependent variable, namely the trade balance, as well as indicators representing the independent variable, namely the military spending index, the forced migration index, the governance effectiveness index, the global peace index, and the human development index. The study used the EVIEWS12 statistical program. The study relied on the autoregressive distributed lag (ARDL) model, which does not require time series to be integrated to the same degree. This model also allows for estimating the equilibrium relationship in the short and long term, which is consistent with the study's objectives, which aim to highlight the impact in both the short and long terms. The study demonstrated that regional conflicts lead to the closure of ports, crossings, and airports. Production disruptions, rising trade costs, and international sanctions all contribute to the conclusion that regional conflicts negatively impact the movement of trade and goods across borders.

Keywords: regional conflicts, cross-border trade, trade balance, international conflict, military spending.

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	**جولات الجات التفتوضية**	**35**
2	**مؤشر شدة الصراع**	**37**
3	**نتائج اختبار الاستقرارية ADF**	**69**
4	**نتائج درجة التكامل للسلاسل الزمنية محل الدراسة**	**70**
5	**نتائج اختبار الاستقرارية ديكي فولر ADF**	**70**
6	**نتائج درجة التكامل للسلاسل الزمنية محل الدراسة**	**71**
7	**الاختبار المشترك باستحدام Bonds Test**	**79**
8	**تقدير معلمات الأجل القصير لنموذج "أوكرانيا"**	**80**
9	**نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل "أوكرانيا"**	**83**
10	**اختبار التكامل المشترك باستخدام Bonds Test**	**90**
11	**تقدير معلمات الأجل القصير "روسيا"**	**91**
12	**نتائج تقدير معلمات للأجل الطويل "روسيا"**	**94**

قائمة الأشكال:

رقم	العنوان	الصفحة
1	**النزاع الدولي وفق الفقهاء**	**9**
2	**أنواع التجارة عبر الحدود.**	**27**
3	**أهمية التجارة عبر الحدود.**	**28**
4	**أهداف التجارة عبر الحدود.**	**29**
5	**دواعي قيام التجارة عبر الحدود.**	**32**
6	**تأثير النزاعات الدولية على التجارة**	**37**
7	**الناتج المحلي الإجمالي "أوكرانيا"**	**61**
8	**الناتج المحلي الإجمالي "روسيا"**	**63**
9	**اختبار فترات الابطاء المثلى لنموذج "أوكرانيا"**	**73**
10	**نتائج تقدير نموذج ARDL "أوكرانيا"**	**74**
11	**اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي "أوكرانيا"**	**75**
12	**اختبار عدم ثبات التباين "أوكرانيا"**	**76**
13	**اختبار Ramsey Reset Test "أوكرانيا"**	**76**
14	**نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي**	**77**
15	**اختبار فترات الإبطاء المثلى لنموذج "روسيا"**	**85**
16	**نتائج تقدير نموذج ARDL "روسيا"**	**86**
17	**اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي "روسيا"**	**87**
18	**اختبار عدم ثبات تباين "روسيا"**	**87**
19	**اختبار Ramsey Reset Test "روسيا"**	**88**
20	**نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي**	**89**

جدول المحتويات:

الإهداء	
التشكر	
الملخص	
فهرس الجداول والاشكال	
فهرس المحتويات	
مقدمة:	**أ – ث**
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية حول النزاعات الإقليمية والتجارة عبر الحدود	**6-57**
تمهيد:	**6**
المبحث الأول: ادبيات نظرية حول النزعات الإقليمية والتجارة عبر الحدود	**7**
المطلب الأول: مرتكزات مفاهيمية حول النزاعات الدولية	**7**
أولا: **تعريف النزاع الدولي.**	**7**
ثانيا: **اسباب النزاع الدولي.**	**11**
ثالثا: **اركان النزاع الدولي.**	**13**
رابعا: **تصنيف النزاع الدولي.**	**16**
المطلب الثالث: مرتكزات حول التجارة عبر الحدود.	**24**
أولا: **تعريف التجارة عبر الحدود.**	**24**
ثانيا: **أنواع التجارة عبر الحدود.**	**26**
ثالثا: **العلاقة بين النزاعات الإقليمية والتجارة عبر الحدود**	**32**
رابعا: **مؤشرات قياس النزاعات الإقليمية والتجارة عبر الحدود.**	**37**
المبحث الثاني: ادبيات تطبيقية حول النزاعات الإقليمية والتجارة عبر الحدود.	**43**
المطلب الاول: عرض الدراسات السابقة.	**43**
أولا: **دراسات باللغة العربية.**	**43**
ثانيا: **دراسات باللغة الأجنبية.**	**45**
المطلب الثاني: تصنيف الدراسات السابقة.	**54**
أولا: **دراسات كمية وتحليلية.**	**54**
ثانيا: **دراسات ميدانية واجتماعية في البيئات الحدودية**	**55**
المطلب الثالث: **ما يميز الدراسة الحالية.**	**55**
أولا: **الحدود المكانية والزمنية.**	**55**

ثانيا: **الحدود الموضوعية.**	**56**
خلاصة:	**57**
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول تأثير النزاعات الإقليمية على حركة التجارة والبضائع عبر الحدود. "أوكرانيا، روسيا"	**59-99**
تمهيد:	**59**
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة.	**60**
المطلب الاول: وصف عينة ومؤشرات القياس الخاصة بالدراسة.	**60**
أولا: **عينة الدراسة.**	**60**
ثانيا: **مؤشرات الدراسة.**	**64**
المطلب الثاني: **البرامج والاختبارات.**	**67**
أولا: **البرامج المستخدمة.**	**67**
ثانيا: **الاختبارات المستخدمة**	**68**
المبحث الثاني: عرض النتائج والمناقشة.	**69**
المطلب الاول: **عرض النتائج.**	**69**
أولا: **نتائج اختبار الاستقرارية.**	**69**
ثانيا: **نتائج تقدير تأثير النزاعات الإقليمية على حركة التجارة والبضائع عبر الحدود.**	**71**
المطلب الثاني: **المناقشة النتائج.**	**72**
أولا: **تقدير نموذج دولة أوكرانيا.**	**72**
ثانيا: **تقدير نموذج دولة روسيا.**	**84**
خلاصة:	**99**
الخاتمة:	**101**
قائمة المراجع:	**107**
الملاحق:	**114**

مقدمة:

مقدمة:

1. تمهيد:

في عالم اليوم الذي يتسم بالعولمة، أصبحت التجارة عبر الحدود ركيزة أساسية للاقتصاد العالمي، حيث تسهم في تعزيز الروابط الاقتصادية بين الدول، وتحقيق النمو الاقتصادي، وتوزيع الموارد بشكل أكثر كفاءة. ومع ذلك، فإن هذه العملية تتعرض لتحديات متعددة، يأتي في مقدمتها النزاعات الإقليمية التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على تدفقات التجارة والبضائع.

وقد شهد العالم في العقود الأخيرة تصاعدا ملحوظا في النزاعات الإقليمية التي أصبحت تمثل تهديدا مباشرا للاستقرار السياسي والاقتصادي، سواء على مستوى الدول المعنية أو على الصعيد الدولي. وتعد التجارة عبر الحدود من أكثر القطاعات تأثرا بهذه النزاعات، نظرا لارتباطها الوثيق بعوامل الأمن والحدود والتعاون بين الدول، ومن بين ولعله من أبرز هذه النزاعات "النزاع الروسي الأوكراني" الذي خلف تداعيات سياسية واقتصادية عميقة، خاصة على حركة التجارة والبضائع في المنطقة.

2. إشكالية الدراسة:

مما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير النزاعات الإقليمية على حركة التجارة والبضائع عبر الحدود، في دولتي روسيا وأوكرانيا؟

3. التساؤلات الفرعية:

❶ ما مدى تأثير النزاعات الاقليمية على الميزان التجاري الاوكراني؟

❷ ما مدى تأثير النزاعات الاقليمية على الميزان الروسي؟

4. فرضيات الدراسة:

وبناء على ما سبق ومن أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة قبلا، يمكننا وضع بعض الفرضيات كما يلي:

❶ هناك علاقة عكسية بين النزاعات الإقليمية والميزان التجاري الاوكراني.

❷ هناك علاقة عكسية بين النزاعات الإقليمية والميزان التجاري الروسي.

5. مبررات اختيار الموضوع:

❶ الأسباب الذاتية:

- الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع.
- محاولة تطوير المكتسبات والمعارف الدراسات التطبيقية والتحليل الاقتصادي.

❷ الأسباب الموضوعية:

- ارتباط الموضوع بالتخصص مباشرة.
- أهمية الموضوع على المستوى الدولي لما يشهده العالم في الآونة الأخيرة من اضطرابات في العلاقات الدولية.

6. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل تأثير النزاعات الإقليمية على حركة التجارة والبضائع عبر الحدود في دولتي روسيا وأوكرانيا في فترة زمنية قدرها اثنتا عشر سنة وذلك من خلال:

❶ محاولة الالمام بأهم المفاهيم النظرية الخاصة بالنزاعات الإقليمية والتجارة عبر الحدود.

❷ ابراز تأثير النزاعات الإقليمية على حركة التجارة والبضائع عبر الحدود من خلال كونها مساعد يزيد من تدفقاتها او يعيق حركتها.

7. أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في كونها تتناول موضوعًا حيويًا يجمع بين البعدين السياسي والاقتصادي، وتسعى إلى ربط التحليل النظري بالواقع التطبيقي، من خلال دراسة تطبيقية متشعبة الأبعاد، ما يمنح البحث طابعًا تطبيقيًا ومساهمة علمية في هذا المجال.

8. حدود الدراسة:

❶ المجال الزمني:

لقد تم اختيار الفترة الزمنية الممتدة من عام 2011 إلى غاية 2023. ذلك تبعا لما توفرنا عليه من بيانات في قواعد البيانات الدولية.

❷ المجال المكاني:

تم اختيار دولتي روسيا وأوكرانيا نظرا للنزاع القائم بينهما بعد ما كانت العلاقات بينهما وثيقة وخاصة التجارية منها حيث كانت روسيا هي الشريك التجاري الأول لأوكرانيا.

9. المنهج والأدوات المستخدمة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الأدبيات النظرية، والمنهج المقارن لتحليل التغيرات في التجارة قبل وبعد النزاع. كما استخدمت أدوات تحليل كمية، لتحليل الإحصائيات التجارية، وكذلك تقارير المنظمات الدولية ذات الصلة.

10. صعوبات الدراسة:

❶ إشكالية ضبط مؤشرات القياس نظرا لعدم توفر البيانات الكافية لإجراء الدراسة القياسية فان وجدت البيانات في دولة لا توجد في الأخرى وان في سنة لا توجد في أخرى.

❷ صعوبة الحصول على بيانات دقيقة حول المبادلات التجارية في ظل النزاع القائم.

11. هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المتعلقة بالدراسة حاولنا تقسيمها الى جزئية رئيسيين من خلال فصلين جاء الأول تحت عنوان الأدبيات النظرية والتطبيقية حول تأثير النزاعات الإقليمية على التجارة والبضائع عبر الحدود يندرج تحته مبحثين أما الأول فتطرقنا فيه للأدبيات النظرية للنزاعات الإقليمية والتجارة عبر حدود، وأما المبحث الثاني فخصصناه للأدبيات التطبيقية للنزاعات الإقليمية والتجارة عبر الحدود. وكان الفصل الثاني تحت عنوان دراسة تطبيقية حول تأثير النزاعات الإقليمية على حركة التجارة والبضائع عبر الحدود مقسم الى مبحثين، الأول الطريقة والأدوات بينما المبحث الثاني تحت عنوان عرض ومناقشة النتائج.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية والتطبيقية حول النزاعات الإقليمية والتجارة عبر الحدود

تمهيد:

تعد النزاعات الإقليمية من أبرز التحديات التي تؤثر على استقرار العلاقات الدولية، خاصة لما تتركه من آثار مباشرة على حركة التجارة، لاسيما في المناطق الحدودية. فهذه النزاعات غالبًا ما تُضعف من فاعلية التبادل التجاري وتُعطل سلاسل الإمداد بين الدول المتجاورة.

من هذا المنطلق، يهدف هذا الفصل إلى بناء إطار نظري للمفاهيم المرتبطة بالنزاعات الإقليمية والتجارة عبر الحدود، مع تحليل العلاقة بينهما. كما يتناول مراجعة لأهم الدراسات السابقة، لتحديد موقع الدراسة الحالية ضمن السياق البحثي العام وتبيان ما يميزها.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول النزعات الإقليمية والتجارة عبر الحدود.

شهدت العلاقات الدولية في العقود الأخيرة تزايدًا في حدة النزاعات الإقليمية، مما أثر بشكل مباشر على التفاعلات الاقتصادية، خاصة ما يتعلق بالتجارة عبر الحدود. وتُعدّ الإحاطة بالبُعد النظري لمفهومي "النزاع الإقليمي" و"التجارة الحدودية" خطوة أساسية لفهم السياق العام للدراسة، وتحليل تداعيات النزاعات على الحركة التجارية. لذا، يتناول هذا المبحث مجموعة من الأدبيات والمفاهيم النظرية ذات الصلة، بهدف بناء إطار مرجعي يساعد في تحليل الحالة التطبيقية لاحقًا.

المطلب الأول: مرتكزات مفاهيمية حول النزاعات الدولية.

يسعى هذا المطلب إلى توضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بالنزاعات الدولية، من خلال عرض أبرز التعريفات الفقهية والسياسية لمصطلح النزاع، والتمييز بين أنواعه، مع التركيز على النزاعات الإقليمية بوصفها أكثر أشكال النزاع تأثيرًا في حركة التجارة عبر الحدود.

أولا: تعريف النزاع الدولي.

نعرض هنا عدة تعريفات لمصطلح النزاع الدولي وفق هيئات مختلفة.

1-التعريف الفقهي للنزاع الدولي:

يفهم النزاع الدولي على أنه تفاعل قائم على المصالح المتعارضة بين الدول، حيث ينشأ نتيجة الخلاف حول قضايا قانونية أو واقعية، مما يؤدي إلى تصادم في الآراء القانونية أو تضارب المصالح بين الأطراف المعنية. يمكن أن يتخذ النزاع أشكالًا متعددة، مثل النزاعات الناجمة عن الرغبة في التوسع الإقليمي، أو تلك المتعلقة باكتشاف موارد طبيعية كالنفط والمعادن، فضلًا عن النزاعات الحدودية بين الدول المتجاورة.

وقد ورد في بعض الاتفاقيات الدولية أن النزاعات الإقليمية تُعرَّف بأنها تلك التي يتباين فيها موقف الأطراف حول مسألة قانونية أو سيادية.

وفي سياق آخر، يعرف النزاع الدولي على أنه تصادم للإرادات والمصالح الوطنية بين الدول، وهو نتيجة طبيعية لاختلاف أهدافها واستراتيجياتها ومواردها، مما يؤدي إلى سياسات متباينة قد تتصادم أحيانًا لكنها تظل غالبًا دون تصعيد عسكري مباشر. ويذهب بعض المفكرين إلى اعتبار النزاع ظاهرة متأصلة في النظام الدولي، تتجذر في الطبيعة التنافسية للعلاقات الدولية وفي النزعة الأنانية الفطرية لدى الدول الفاعلة.

أما من منظور القانون الدولي، فإن النزاع الدولي يُعرَّف بأنه الخلاف الذي ينشأ بين دولتين أو أكثر حول مسألة قانونية أو حادث معين، أو نتيجة تعارض مصالح اقتصادية، سياسية، أو عسكرية، واختلاف التفسيرات القانونية لكل طرف بشأن هذه المسألة. ويؤكد العديد من الفقهاء القانونيين، مثل عمر سعد الله وكمال حداد، أن النزاع الدولي يتمحور حول الخلافات القانونية أو الواقعية ذات الأثر العابر للحدود.[1]

واستنادًا إلى هذه التعريفات، يمكن تحديد الشروط الأساسية لقيام النزاع الدولي على النحو التالي:

- ❖ **وجود أطراف من القانون الدولي:** النزاع يجب أن يكون بين دول أو بين دولة ومنظمة دولية أو بين منظمتين دوليتين، ولا يُعتبر النزاع بين الأفراد من جنسيات مختلفة نزاعًا دوليًا، بل يخضع للقانون الدولي الخاص.
- ❖ **تعارض المصالح أو الادعاءات:** يجب أن يكون هناك تضارب واضح في المصالح بين الأطراف المتنازعة، بحيث يستمر كل طرف في المطالبة بحقوقه أو مصالحه.
- ❖ **الطابع الدولي للنزاع:** النزاع يجب أن يكون ذا طبيعة دولية، وليس مجرد خلاف داخلي بين مواطني دولة معينة، إلا إذا استدعى الأمر تدخل الحماية الدبلوماسية وفقًا للقوانين الدولية.

1- زعموش، فتيحة، حل النزاعات الدولية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق، قسم القانون الدولي، 2022.

وبالتالي، فإن النزاعات الدولية تتفاوت في طبيعتها وأسبابها، لكنها تظل محكومة بالأطر القانونية والسياسية التي تحدد كيفية إدارتها وحلها ضمن النظام الدولي.

الشكل رقم1: النزاع الدولي وفق الفقهاء.

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على ما سبق.

2-تعريف محكمة العدل الدولي:

عرفت محكمة العدل الدولية الدائمة في حكمها الصادر في قضية ما فروماتس في أغسطس 1924 النزاع الدولي بأنه خلاف ينشأ بين دولتين حول مسألة قانونية أو واقعة محددة، أو نتيجة تعارض مصالحهما ووجهات نظرهما القانونية، سواء تعلق الأمر بتفسير القوانين أو تطبيق الأوضاع القائمة. وقد أكدت المحكمة أن تحديد النزاع يجب أن يعتمد على معيار موضوعي وليس شخصي، بحيث يكون الخلاف واضحًا بين الأطراف ولا يترك مجالًا للشك[1].

كما أعادت محكمة العدل الدولية تأكيد هذا المفهوم في قضيتها المتعلقة بالحدود البرية والبحرية بين الكاميرون ونيجيريا، حيث أشارت في حكمها بشأن الدفوع الابتدائية إلى أن النزاع، وفقًا لسوابقها القضائية وفتاوى سلفها، يتمثل في خلاف حقيقي حول نقطة قانونية أو واقعية، ينشأ عن تعارض واضح في وجهات النظر أو المصالح بين الأطراف. وذكرت المحكمة أنه

1- ابن محي الدين، إيمان، دور هيئة الأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية التي تهدد الأمن والسلم الدوليين: دراسة قانونية، رسالة دكتوراه، جامعة وهران 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017، ص. 10.

لإثبات وجود النزاع، يتعين عليها التأكد من أن ادعاء أحد الطرفين يلقى معارضة قطعية من الطرف الآخر، وأن تحديد ما إذا كان النزاع قائمًا بالفعل يعد مسألة تقرير موضوعي[1].

عند تحليل هذه التعريفات المختلفة، يتضح أن تعريف محكمة العدل الدولية للنزاع الدولي يتميز بالإيجاز والشمولية، حيث يتضمن العناصر الجوهرية لمفهوم النزاع ولا يخرج عن الإطار الذي وضعته التعريفات الأخرى.

3-تعريف الاتفاقيات الدولية للنزاع الدولي:

تم تحديد مفهوم النزاع الدولي في اتفاقيات لاهاي لتسوية النزاعات الدولية السلمية، والتي تمخضت عن **مؤتمر السلام المنعقد في لاهاي عام 1899**، ثم أُعيد التأكيد عليه في المؤتمر الثاني للسلام عام 1907. وقد كان الهدف الأساسي من هذه الاتفاقيات هو تحديد طبيعة النزاعات التي ينبغي أن تخضع للتحكيم الإجباري.

تنص المادة 16 من اتفاقية 1899، والتي تقابلها المادة 38، الفقرة 1 من اتفاقية 1907، على أن "في المسائل ذات الطبيعة القانونية، وبشكل خاص فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق الاتفاقيات الدولية، تُقر الدول الموقعة بأن التحكيم هو الوسيلة الأكثر فعالية وعدالة لحل النزاعات التي لم تتم تسويتها بالطرق الدبلوماسية".

من جهة أخرى، عرّفت **اتفاقيات لوكارنو لعام 1925**، التي تُعد امتدادًا لاتفاقية فرساي، النزاع الدولي بأنه ذلك النزاع الذي يكون محوره حقٌ متنازع عليه بين طرفين، بحيث يتم الفصل فيه من خلال حكم قضائي، سواء عبر التحكيم أو عبر محكمة العدل الدولية الدائمة.

أما **اتفاقية مونتريال لعام 1977**، والتي تتناول مكافحة الأعمال غير المشروعة ضد أمن وسلامة الطيران المدني، فقد عرّفت النزاع الدولي، وفقًا للمادة 14، بأنه "أي نزاع ينشأ بين

1- مكيكة، محمد، الثروة المائية وأثرها على النزاعات الدولية، رسالة دكتوراه، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون البيئة، 2019، ص. 114-115.

دولتين أو أكثر من الأطراف المتعاقدة بشأن تفسير أو تطبيق الميثاق، ولا يمكن تسويته من خلال المفاوضات، يتم إحالته إلى التحكيم الدولي".

وتنص المادة الأولى على ضرورة تسوية النزاعات أو الحالات التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم، بينما تشير المادة 11، الفقرة 3، إلى أن "الحالة" قد تشكل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين. علاوة على ذلك، تنص المادة 14 على أن أي "حالة" قد تؤثر سلبًا على الصالح العام أو تشوّه العلاقات الودية بين الدول، بينما تشير المادة 34 إلى أن بعض الحالات قد تؤدي إلى سوء تفاهم بين الدول أو حتى نشوب نزاع مسلح*.

إن مفهومي "الحالة" و"الضغط" يعكسان طبيعة معقدة وغامضة للظروف التي تسبق النزاعات الدولية. ومع ذلك، يظل مفهوم "النزاع" أكثر دقة وقوة من حيث تأثيره القانوني والسياسي، حيث يشير إلى مرحلة متقدمة من الخلاف بين الدول تتطلب تدخلاً حاسمًا لحلها.[2]

ثانيا: اسباب النزاع الدولي.

يعد البحث في النزاعات الدولية مجالًا معقدًا يتطلب تحليلًا متعدد الأبعاد، حيث يؤدي التعمق في هذا الموضوع إلى التفرع نحو مسارات بحثية مختلفة، مما يجعله من أكثر القضايا صعوبة في القانون الدولي. يعود هذا التعقيد إلى تعدد الأسباب الكامنة وراء النزاعات الدولية، فضلاً عن تنوع أشكالها وتجلياتها في العلاقات الدولية.

* للاستزادة حول النزاع المسلح أنظر البادي علي بن سالم، النزاعات المسلحة وأثرها على اعمال التجارة والاستثمار للدول تعريف النزاع المسلح: هو النزاع الذي يتم من خلال اللجوء الى العنف والقوة المفرطة بين دولتين أو أكثر، ويتم ذلك عبر اعلان مسبق يتمثل في التحذير أو التهديد أو الضغط أو بدون اعلان مسبق، ويكون احيانا تحت شعارات أو اعذار غير مشروعة أو غير حقيقية.

2- ابسكاك، محمد، حل النزاعات الدولية على ضوء القانون الدولي، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012، ص. 16.

تتميز النزاعات الدولية بتشابكها مع عوامل سياسية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، وأيديولوجية، مما يؤدي إلى تنوع أسباب نشأتها. يمكن تصنيف هذه الأسباب على النحو التالي:

1. **الأسباب النفسية والسيكولوجية:** تلعب العوامل النفسية دورًا محوريًا في اندلاع النزاعات، حيث يؤدي الإحباط والشعور بالإخفاق، سواء على مستوى الشعوب أو فئات معينة منها، إلى مقاومة النظام السياسي القائم أو الاحتلال العسكري. مثال على ذلك هو مقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال الإسرائيلي. كما يمكن أن تكون الدوافع شخصية، نابعة من نزعات عدوانية أو توسعية، كما حدث مع الحركات الفاشية والنازية التي أشعلت فتيل الحرب العالمية الثانية.
2. **الأسباب الأيديولوجية:** تُعتبر التوجهات الفكرية المختلفة بين الأنظمة السياسية عاملًا رئيسيًا في تأجيج النزاعات، حيث تؤدي الفروقات العقائدية—سواء كانت سياسية، اقتصادية، أو اجتماعية—إلى توترات مستمرة. مثال بارز على ذلك هو النزاعات الأيديولوجية التي نشأت بين الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية خلال حقبة الحرب الباردة.
3. **الأسباب الجيوسياسية:** تلعب العوامل الجغرافية دورًا حاسمًا في تحديد مسار النظام الدولي، سواء في أوقات السلم أو الحرب. بعد انتهاء الحرب الباردة، أعيد الاعتبار لدور الجغرافيا السياسية في رسم معالم العلاقات الدولية، حيث باتت تشكل عنصرًا محوريًا في فهم الديناميكيات الدولية
4. **الأسباب الديموغرافية:** تشكل الهجرة القسرية أو الطوعية للسكان أحد العوامل المؤثرة في النزاعات الدولية، حيث تتفاعل هذه الظاهرة مع مفاهيم حقوق الإنسان والاندماج العالمي. مثال على ذلك هو الهجرة غير الشرعية للأفارقة باتجاه أوروبا، والتي أصبحت قضية مركزية في العلاقات الدولية المعاصرة.
5. **الأسباب الاقتصادية والسياسية:** يمثل التنافس على الموارد الطبيعية، مثل النفط والمياه، أحد الدوافع الأساسية للنزاعات، كما هو الحال في أزمة المياه في الشرق الأوسط. علاوة

على ذلك، فإن الشركات متعددة الجنسيات وسياسات الحصار الاقتصادي التي تفرضها بعض الدول تُعد من الأدوات السياسية التي تعزز الصراعات بين الفاعلين الدوليين.[1]

ثالثا: اركان النزاع الدولي.

ان القول ان النزاع الدولي هو نزاع قانوني يقودنا الى تحديد اركانه الرئيسية والتي تشمل العناصر الاساسية نحددها كما يلي:

1-الاطراف:

يستلزم تصنيف النزاع على أنه نزاع دولي وجود طرفين على الأقل، حيث لا يمكن اعتبار النزاع الذي ينشأ داخل حدود دولة واحدة نزاعًا دوليًا، بل يُصنف على أنه صراع داخلي.

وفي حين أن القانون الدولي التقليدي ركّز في المقام الأول على النزاعات المسلحة بين الدول، فقد بدأ لاحقًا بالاعتراف بأن النزاعات المسلحة يمكن أن تنشأ داخل حدود الدولة نفسها. وتشمل هذه النزاعات المواجهات بين النظام الحاكم والجماعات المتمردة، أو الاشتباكات بين فئات مختلفة من السكان داخل الدولة، أو حتى حركات التحرر الوطني الساعية للاستقلال واستعادة السيادة من سلطة استعمارية قائمة. وقد عُرفت هذه النزاعات الداخلية عبر التاريخ بمسميات مختلفة، مثل الثورات، والعصيان، والحروب الأهلية. ومع تطور القانون الدولي، تم دمج هذه الأشكال المختلفة تحت مصطلح أوسع يُعرف اليوم بـ"النزاعات المسلحة غير الدولية".[2]

يعد النزاع المسلح الذي اندلع في أفغانستان في أكتوبر 2001 وما تلاه مثالًا واضحًا على النزاعات المسلحة غير الدولية. فقد نشأ هذا النزاع بين حركة طالبان المدعومة من تنظيم القاعدة من جهة، وقوات المعارضة الشمالية المدعومة من الولايات المتحدة من جهة أخرى.

1- حفناوي، مروان، الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلم والأمن الدوليين، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012، ص. 60.

2- بكور، محمد، مفهوم النزاع المسلح غير الدولي وأثره على تطبيق القانون الدولي الإنساني، أطروحة ماجستير، جامعة الإمارات العربية المتحدة، كلية القانون، 2021، ص. 13.

ومن هذا المنطلق، يُنظر إلى هذا النزاع في سياق العلاقة بين طالبان والقاعدة من جهة، وقوات التحالف الشمالي من جهة أخرى، مما يجعله نزاعًا مسلحًا غير دولي وفقًا لمعايير القانون الدولي.

تحكم النزاعات المسلحة غير الدولية قواعد القانون الدولي الإنساني، كما أشارت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري لعام 1996 بشأن "مشروعية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها". ووصفت المحكمة القانون الدولي الإنساني بأنه "مجموعة القواعد القانونية التي تحدد حقوق المقاتلين وواجباتهم خلال العمليات العسكرية، وتقيد حريتهم في استخدام وسائل الإضرار بالعدو، بالإضافة إلى القواعد التي تحمي ضحايا النزاعات المسلحة، بما في ذلك أولئك الذين لم يعودوا يشاركون في الأعمال العدائية". كما أكدت المحكمة أن هذه القواعد تشكل أساسًا جوهريًا لاحترام كرامة الإنسان والاعتبارات الأساسية للإنسانية.[1]

2-صفة الدولية:

يوصف النزاع بأنه دولي عندما يكون أطرافه دولًا تتهم بعضها البعض بانتهاك قواعد القانون الدولي، بحيث ينشأ الخلاف بين كيانات معترف بها كأشخاص في القانون الدولي حول مسائل قانونية أو واقعية.

ويتجلى هذا التعريف في المادة 34 (الفقرة الأولى) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، التي تنص على أن الدول وحدها لها الحق في أن تكون أطرافًا في القضايا المرفوعة أمام المحكمة، وهو ما تؤكده أيضًا المادة 35 (الفقرة الأولى) من نفس النظام.

يمكن أن يتخذ النزاع الدولي أشكالًا مختلفة، فقد يكون بين دولتين، كما في حالة النزاع بين المملكة المتحدة والأرجنتين حول جزر فوكلاند، أو النزاع بين بريطانيا وإسبانيا بشأن جبل طارق، أو التوترات بين الهند وباكستان حول إقليم كشمير.

1- سعيد، بن عمر، الإطار القانوني لمعتقلي غوانتانامو، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص حقوق الإنسان، 2013، ص. 18.

كما قد ينشأ النزاع بين دولة ومنظمة دولية، مثل الخلاف الذي وقع بين مصر ومنظمة الصحة العالمية عام 1980 بشأن تفسير المعاهدة الموقعة بين الطرفين عام 1951.

ومن الأمثلة الأخرى النزاع بين كوريا الشمالية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث اعتبرت الوكالة أن استئناف بيونغ يانغ لبرنامجها النووي يشكل انتهاكًا للاتفاق الذي أبرمته معها، والذي ينص على إخضاع المنشآت النووية الكورية الشمالية للرقابة الدولية. ونتيجة لذلك، أحالت الوكالة القضية إلى مجلس الأمن في 12 فبراير 2003.

وفي سياق مماثل، تصاعد النزاع بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية بسبب استمرار طهران في تخصيب اليورانيوم بمستويات عالية. وقد أدى هذا النزاع إلى تبني مجلس الأمن قرارًا في يونيو 2010 فرض بموجبه قيودًا على بيع ثمانية أنواع من الأسلحة الثقيلة إلى إيران، خصوصًا الدبابات. كما تضمن القرار قوائم بأفراد وكيانات ومؤسسات مالية إيرانية خاضعة للعقوبات الدولية. وعلى الرغم من هذه التدابير، لا يزال النزاع بين إيران والمجتمع الدولي مستمرًا حتى اليوم.[1]

3-المنازعة:

يشير مفهوم المعارضة إلى حالة يتم فيها الطعن في حق معين أو إنكاره من قبل الطرف الآخر. كما يمكن أن تعبر المعارضة عن موقف يتعارض مع رؤية الدولة الأخرى فيما يتعلق بحل النزاع، أو حتى تأويل قضية معينة بطريقة تتناقض مع تفسير الدولة الأولى. تعد المنازعة عنصرًا جوهريًا في النزاع الدولي، ويمكن أن تتجلى بأشكال متعددة، منها:

1. اختلاف وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة.
2. اعتراض أحد الأطراف على إجراء معين أو موقف محدد لطرف آخر فيما يتعلق بموضوع النزاع.

1-لوصيف، عبد الوهاب، دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إدارة الملف النووي الإيراني، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013، ص. 121.

3. إنكار أحد الأطراف لمطالبات الطرف الآخر.

4. تفسير أحد الأطراف لموضوع النزاع بطريقة تختلف عن تفسير الطرف الآخر.

قد تتخذ المنازعة طابعًا ماديًا، كما هو الحال في الاشتباكات المسلحة (وفقًا للمادتين 33 و34 من ميثاق الأمم المتحدة)، أو طابعًا قانونيًا وهذا ما تنص عليه المادة 36 (الفقرة 3) من ميثاق الأمم المتحدة على أن مجلس الأمن، عند تقديم توصياته بشأن تسوية النزاعات، ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار أن المنازعات القانونية، بوجه عام، ينبغي عرضها على محكمة العدل الدولية وفقًا لنظامها الأساسي.

وفي جميع الأحوال، تعكس المنازعة إرادة أحد الأطراف في مواجهة الآخر فيما يتعلق بمسألة معينة، مما يجعلها عنصرًا محوريًا في تفسير طبيعة النزاعات الدولية وآليات تسويتها.[1]

رابعا: تصنيف النزاع الدولي.

حتى توقيع اتفاقيات لاهاي (1899-1907)، كان مصطلح "المنازعات الدولية" يشمل جميع أشكال الخلافات بين الدول، بغض النظر عن طبيعتها، سواء كانت تتعلق بالسيادة، أو الحدود، أو نقل التكنولوجيا، أو غيرها من القضايا. ومع ذلك، وضعت اتفاقيات لاهاي إطارًا مفاهيميًا جديدًا لتصنيف هذه المنازعات، مما أدى إلى تمييزها إلى منازعات سياسية، وأخرى قانونية، بالإضافة إلى نوع ثالث أكثر حداثة نسبيًا، وهو المنازعات الفنية.[2]

في البداية، أثار تصنيف النزاعات الدولية جدلًا واسعًا بين فقهاء القانون الدولي، لا سيما فيما يتعلق بالفصل بين النزاعات القانونية والنزاعات السياسية. كما أدى ظهور النزاعات الفنية، التي تجمع بين الجوانب القانونية والسياسية والعلمية، إلى تعقيد النقاش حول آليات حل هذه النزاعات.

1-حماد، كمال، النزاعات الدولية: دراسة قانونية، الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998، ص. 19.

2- خلف، رعد محمد بشير الجبوري، دور المنظمات الدولية في تسوية المنازعات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الموصل، العراق، 2002.

إذ أن كل نزاع قانوني تقريبًا يحمل بُعدًا سياسيًا، نظرًا لأن الوقائع القانونية غالبًا ما تكون نتيجة لتضارب المصالح السياسية بين الأطراف المعنية. وبالتالي، فإن هذا التضارب ذاته يؤدي إلى "تسييس" النزاع، مما يجعل من الصعب تصنيفه بدقة على أنه قانوني بحت.[1]

يميل غالبية فقهاء القانون الدولي إلى الاعتقاد بأن التمييز بين النزاعات القانونية والسياسية يعتمد أساسًا على مواقف الأطراف المتنازعة. فإذا كان الأطراف يسعون فقط إلى إنفاذ حقوقهم القانونية دون المطالبة بتغييرات تتجاوز الإطار القانوني القائم، فإن النزاع يمكن تصنيفه كنزاع قانوني، مما يجعله خاضعًا لاختصاص المحاكم الدولية. في المقابل، إذا كان أحد الأطراف (أو كلاهما) يطالب بتحقيق مصلحة سياسية خاصة، حتى وإن تطلب ذلك تعديل الإطار القانوني القائم، فإن النزاع يصبح نزاعًا سياسيًا، مما يجعله خارج نطاق اختصاص المحاكم القانونية.[2]

1-النزاع القانوني

يهدف النزاع القانوني أساساً إلى حماية المصالح المكفولة بموجب القانون، مما يمنع أي تغيير في طبيعتها القانونية دون موافقة صاحب المصلحة. فالأفراد أو الدول التي تتمتع بمصلحة قانونية محمية تستند إلى أحكام القانون لضمان الحفاظ على حقوقها، ولا يمكن تعديل هذا الإطار القانوني إلا برضاها.[3]

في هذا السياق، يلعب القانون دوراً محورياً سواءً من خلال القواعد القانونية المجردة أو عند تطبيقه في إطار النزاعات القانونية، حيث يحدد نطاق التزامات الأطراف المتنازعة. ويقوم القاضي بتطبيق هذه القواعد لضمان حماية الحقوق الناشئة بموجبها، ولا يمتلك سلطة إلغاء

1- الحسيني، زكي، مفهوم النزاع القانوني في ظل فتوى محكمة العدل الدولية، المجلة المصرية للقانون الدولي، 1991، ص. 40.

2- حماد، كمال، النزاعات الدولية: دراسة قانونية، الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998، ص. 22.

3- الغنيمي، محمد طلعت، الأحكام العامة في قانون الأمم، ص. 751.

هذه الحماية. وقد أكدت المحاكم الدولية على عدم إمكانية الفصل في أي نزاع في حال عدم وجود مصلحة قانونية محمية يمكن الدفاع عنها.[1]

من هذا المنطلق، عمل فقهاء القانون الدولي على تصنيف وتحديد النزاعات الدولية التي يمكن عرضها على القضاء الدولي بهدف الوصول إلى حلول قانونية ملزمة، وهو ما تم تكريسه في المواثيق والاتفاقيات الدولية، فضلاً عن الأنظمة الأساسية للمحاكم الدولية.

وقد شكلت **اتفاقيات لاهاي (1899-1907)*** وعهد عصبة الأمم والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية محطات هامة في وضع معايير واضحة لتصنيف النزاعات القانونية، حيث قدمت هذه الاتفاقيات والمواثيق تحديداً دقيقاً لطبيعة النزاعات القانونية، مما يعني أن أي نزاع لم يندرج ضمن هذه التصنيفات يعتبر سياسياً أو فنياً، وليس قانونياً.[2]

وفقاً لاتفاقيات لاهاي وعهد عصبة الأمم، تشمل النزاعات القانونية:[3]

- ❖ النزاعات المتعلقة بتفسير المعاهدات الدولية.
- ❖ النزاعات المتعلقة بمسائل القانون الدولي.
- ❖ النزاعات الناشئة عن خرق الالتزامات الدولية بعد التحقق من وقوعها.
- ❖ النزاعات المتعلقة بتحديد نوع ومقدار التعويض الناجم عن الإخلال بالالتزامات الدولية.

1-الحسيني، مرجع سابق، ص

* أهم ما نصت عليه هذه الاتفاقية؛ التسوية السلمية للنزاعات الدولية، قوانين وأعراف الحرب على الأرض، تكيف مبادئ معاهدة جنيف لسنة 1864 مع القتال البحري، منع إطلاق المقذوفات والمتفجرات من البالون، ضرورة المحافظة على حقوق الإنسان في فلسطين، المحافظة على الحالة الراهنة في المستعمرات، وتجنب إحداث تغيير جوهري في قوانين البلاد أو طريقة تطبيقها حول استخدام المقذوفات بغرض نشر غازات خانقة أو ضارة، حول استخدام الرصاص الذي يتمدد أو يتبطط بسهولة في الجسم البشري

[2] خلف، مرجع سابق، ص 23.

[3] نفس المرجع السابق.

وقد تبنى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية هذا النهج، حيث نصت المادة 36 منه على أن الدول الأطراف في النظام الأساسي للمحكمة يمكنها، من خلال تصريح منفرد، الاعتراف بالولاية القضائية الإلزامية للمحكمة في جميع النزاعات القانونية التي تنشأ بينها، شريطة أن تقبل الأطراف الأخرى الالتزام نفسه. وتشمل هذه النزاعات القانونية تفسير المعاهدات، ومسائل القانون الدولي، والتحقق من الوقائع التي قد تمثل انتهاكا للالتزامات الدولية، وتحديد نوع ومقدار التعويض المناسب.[1]

وفي السياق ذاته، حدد بعض الفقهاء، مثل فريدريك بولوك، المنازعات القانونية في:

- ❖ نزاعات الحدود والمطالب المالية.
- ❖ الإخلال بالالتزامات الدولية، مثل انتهاك المعاهدات أو خرق الحياد.
- ❖ الأفعال غير القانونية المرتكبة ضد الأجانب في سياق الحروب الأهلية أو أعمال الشغب.

وبذلك، فإن النزاعات القانونية هي تلك التي يمكن تسويتها وفقاً لقواعد القانون الدولي المعترف بها. أما في حالة غياب قاعدة قانونية واضحة، فإن النزاع يصبح سياسيا ولا يخضع للاختصاص القضائي لمحكمة العدل الدولية، حيث يُنظر إليه وفقا لمبادئ العدل والإنصاف بدلا من القواعد القانونية الصريحة.[2]

يتضح مما سبق أن النزاعات القانونية تتميز بإمكانية حسمها من خلال الرجوع إلى القواعد القانونية القائمة، كما هو الحال في النزاعات الحدودية بين الدول التي تعتمد على تطبيق معاهدات سارية المفعول. من أبرز الأمثلة على ذلك النزاعات الحدودية المستمرة مثل النزاع

1–سامي جاد عبد الرحمان واصل، دور التحكيم في تسوية النزاعات الدولية. مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الاشراف، دهيقلية، مصر، العدد 25، المجلد 3، 2022، ص 2729.

2– الراوي، جاسم، المنازعات الدولية، ص. 26.

العراقي–الإيراني، النزاع الهندي–الباكستاني حول كشمير، والنزاع المصري–السوداني حول حلايب وشلاتين، والتي لم تجد حلولاً قانونية نهائية حتى الآن.[1]

تعد محكمة العدل الدولية الهيئة القضائية المختصة في الفصل في النزاعات الدولية ذات الطابع القانوني، حيث تمكنت من تسوية العديد منها، مثل النزاع الليبي–التشادي حول قطاع أوزو، الذي تم حله عام 1994، والنزاع البحريني–القطري بشأن الحدود البحرية، والذي تم الفصل فيه عام 2001.

وفي الآونة الأخيرة، أصدرت محكمة العدل الدولية حكماً في النزاع الحدودي بين كوستاريكا ونيكاراغوا بشأن ترسيم حدودهما البحرية في البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وقد رفعت كوستاريكا دعوى أمام المحكمة في عام 2014، استناداً إلى أحكام القانون الدولي، مطالبةً بتحديد خط حدودي وحيد يفصل بين المناطق البحرية التابعة للبلدين، وتحديد إحداثياته الجغرافية. استندت الدعوى إلى الفقرة الأولى من المادة 36 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، وكذلك المادة 31 من ميثاق بوغوتا.[2]

وفي 2 فبراير 2018، أصدرت المحكمة قرارها، محددة المسار الذي يجب أن تتبعه الحدود البحرية بين كوستاريكا ونيكاراغوا، وفقاً لما جاء في الفقرتين 106 و158 من نص الحكم.

2–النزاع السياسي

يمكن فهم النزاع الدولي ذي الطابع السياسي على أنه يتعلق بمصلحة حيوية، مما يجعله غير قابل للعرض أمام محكمة العدل الدولية، إذ تلعب الاعتبارات السياسية دورا محوريًا فيه، مثل المصالح الوطنية والاقتصادية. يتميز هذا النوع من النزاعات بتضارب الادعاءات بين الأطراف المتنازعة، ويتمحور حول مصالح معينة لا يمكن تصنيفها على أنها قانونية. كما أن النزاعات

1– درباش، محمد عبد الحي، العلاقة بين محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن في التسوية السلمية للمنازعات وحفظ السلم والأمن، أطروحة دكتوراه، كلية القانون، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، السودان، 2014، ص. 74.

2– الأمم المتحدة، تقرير محكمة العدل الدولية، الجمعية العامة، الدورة الثالثة والسبعون، الملحق رقم 4، وثيقة رقم 473، 2018، ص. 34–36، تم الاطلاع عليه في 2025/03/05 على الساعة 09:00 من الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة.

السياسية ترتبط بالتحولات الكبرى في العلاقات الدولية، مثل النزاع الإيراني–البريطاني بشأن احتجاز البحارة البريطانيين عام 2007، والصراع الأمريكي–السوفياتي خلال الحرب الباردة، والخلاف حول برنامج إيران النووي، إضافة إلى النزاعات المتعلقة بالتجارب النووية ونزع السلاح، وأزمة الصواريخ الكوبية عام 1962 بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

يتضح من هذا الطرح أن النزاع السياسي يختلف عن النزاع القانوني من حيث كونه غير خاضع للتسوية القضائية، وينشأ عن مطالب بتغيير الوضع القائم، كما أنه يتضمن ادعاءات متناقضة بين الأطراف لا يمكن تصنيفها ضمن القواعد القانونية الصارمة.

لم تنجح المعايير التقليدية في وضع حد واضح بين النزاعات القانونية والسياسية، خاصة في ظل التداخل بين اختصاصات مجلس الأمن الدولي ومحكمة العدل الدولية. فالممارسة الدولية أثبتت أن النزاعات التي تثير مسائل قانونية قد تتخذ أبعادًا سياسية والعكس صحيح، مما أضعف من قيمة التصنيفات الفقهية التقليدية. كما أن مبدأ الاختيار الحر لوسائل التسوية جرد هذا التمييز من أي أساس موضوعي.

باختصار، فإن فكرة الفصل بين النزاع القانوني والسياسي لم تعد دقيقة في ظل التطورات الحديثة في القانون الدولي، حيث باتت النزاعات أكثر تعقيدا من أن تخضع لتصنيفات جامدة، مما يستدعي نهجا مرنا يأخذ في الاعتبار التداخل بين الاعتبارات السياسية والقانونية في تسوية النزاعات الدولية.[1]

3–النزاع الدولي الفني

شهد العالم، في ظل التطور الصناعي والتكنولوجي المتسارع، تحولات نوعية في طبيعة النزاعات الدولية، حيث ظهرت أنماط جديدة من الصراعات تتجاوز الأطر التقليدية للنزاع السياسي أو العسكري، لتشمل قضايا بيئية ذات أبعاد عابرة للحدود. وتعد النزاعات البيئية

[1] بشير فطحيزة التجاني، الحدود الفاصلة بين سلطات مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية في حل النزاعات الدولية، 2013، ص 199–200.

الدولية من بين أبرز هذه التحديات، إذ نشأت نتيجة للأضرار البيئية الجسيمة التي تعرضت لها الأنظمة الإيكولوجية العالمية، مما أدى إلى تصاعد التوترات بين الدول حول إدارة الموارد الطبيعية والتعامل مع التحديات البيئية المشتركة.[1]

تشمل النزاعات البيئية الدولية مجموعة من القضايا الجوهرية، من أبرزها التنافس على الموارد الطبيعية العابرة للحدود، مثل المياه والغابات والمعادن، حيث تسعى الدول إلى تحقيق

أقصى استفادة من هذه الموارد مع الالتزام بعدم الإضرار بالغير. كما تتعلق هذه النزاعات بالاستعمال السيادي للموارد الوطنية، والذي يتطلب توازنا بين الحق في استغلال الموارد الداخلية والالتزام بالمعايير البيئية الدولية. ومن بين القضايا الأكثر تعقيداً، مسألة التفاوت في المسؤولية عن تغير المناخ، حيث تحمل الدول النامية الدول الصناعية مسؤولية تاريخية عن ظاهرة الاحتباس الحراري، بمعنى الاعتماد على قاعدة الملوث الغارم العرفية لإقامة دعوى المسؤولية ضد محدث الضرر.[2]

بينما تطرح الأخيرة مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة، الذي يقر بأن جميع الدول تتحمل مسؤولية بيئية وفق قدراتها وإمكاناتها. كما تبرز أهمية الإخطار المسبق في المشروعات البيئية العابرة للحدود، إذ يتوجب على الدول التي تعتزم تنفيذ مشروعات بيئية كبرى التأكد من عدم الإضرار بالدول المجاورة وإبلاغها مسبقا وفق القوانين الدولية. بالإضافة إلى ذلك، تطرح النزاعات البيئية إشكالية التوفيق بين مبدأ السيادة الوطنية ومبدأ السيادة المحدودة، حيث تبرز الحاجة إلى إيجاد حلول توافقية تحترم حقوق الدول في استغلال مواردها دون الإضرار بالمصالح البيئية للدول الأخرى.[3]

1-حاجة وافي، الحماية الدولية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2019. ص 279.

2-خزازنة وهيبة، لطفي مخزومي، رحيمة بوصبيع، الجهود الدولية والاليات القانونية لخلق التوازن البيئي في ظل التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 4، العدد 2، 2021، ص 236.

[3] الحسين شكراني، تسوية المنازعات البيئية وفق القانون الدولي، مجلة سياسات عربية، العدد5، 2013، ص 128.

وقد قدم عدد من الباحثين تعريفات مختلفة، حاولت كل منها تسليط الضوء على الجوانب المختلفة لهذه النزاعات. يعد ريتشارد بيلدر (Richard Bilder) من أوائل الباحثين الذين تناولوا هذا الموضوع، حيث عرّف النزاع البيئي الدولي عام 1975، خلال محاضرته في أكاديمية لاهاي للقانون الدولي، بأنه "أي خلاف أو تضارب في وجهات النظر أو المصالح بين الدول، يتعلق بالتغيرات التي تطرأ على النظم البيئية الطبيعية بسبب التدخل البشري".

إلا أن هذا التعريف، رغم وجاهته، يظل قاصرا، إذ يركز على الأضرار البيئية الناجمة عن النشاط البشري، متجاهلاً الكوارث الطبيعية التي يمكن أن تؤدي إلى نزاعات بيئية دون أي تدخل إنساني. وفي عام 1986، قدم كوبر تعريفا أوسع، حيث اعتبر أن النزاع البيئي الدولي ينشأ عندما يحدث تضارب في المصالح بين دولتين أو أكثر بسبب التغيرات التي تطرأ على البيئة المادية، سواء من حيث النوع أو الكم.

أما في عام 2000، فقد قدم Cesare P.R. Romano تعريفاً أكثر دقة، حيث عرّف النزاع البيئي الدولي بأنه "تضارب في وجهات النظر أو المصالح بين دولتين أو أكثر، يأخذ شكل مطالبات متعارضة، وينتج عن تغيرات بيئية ناتجة عن التدخل البشري، مما يؤدي إلى أضرار بيئية وندرة في الموارد الطبيعية".

يعد هذا التعريف من أكثر التعريفات شمولا، إذ يؤكد على أن أي إخلال بتوازن النظام البيئي قد يسهم في نشوب النزاعات، سواء من خلال تأثيره المباشر على المجتمعات البشرية، أو من خلال تفاقم المنافسة على الموارد الطبيعية، لا سيما في الدول النامية التي تعد الأكثر تضررا من الأزمات البيئية.[1]

ومن أبرز القضايا النزاع بين سلوفاكيا والمجر حول مشروع سدود غابتشيكوفو – ناغيماروس على نهر الدانوب، حيث أصدرت المحكمة حكماً عام 1997 بشأن هذه القضية التي تعود جذورها إلى اتفاق البلدين على بناء نظام سدود مشترك. إلا أن المجر، استجابة للمخاوف

1-Bilder, R. The settlement of disputes in the field of international law of environment. In Collected Courses of The Hague Academy of International Law.

البيئية، علّقت أشغال البناء عام 1989 وتراجعت لاحقاً عن المشروع، في حين استمرت سلوفاكيا في التنفيذ بمفردها. وقد احتكم الطرفان إلى محكمة العدل الدولية عام 1993، التي أصدرت حكماً يؤكد مبدأ توارث المعاهدات، مشيرة إلى اتفاقية 16 سبتمبر 1977 بين البلدين، كما شددت على ضرورة التوفيق بين متطلبات التنمية وحماية البيئة وفق مفهوم التنمية المستدامة، ودعت إلى تعديل الاتفاق ليتماشى مع المعايير البيئية الدولية.[1]

وفي سياق مشابه، رفعت الأرجنتين في 4 مايو 2006 دعوى ضد الأوروغواي أمام محكمة العدل الدولية، متهمة إياها بانتهاك التزاماتها المنصوص عليها في النظام الأساسي

لنهر أوروغواي، وهي معاهدة موقعة بين البلدين عام 1975 تهدف إلى تنظيم استغلال هذا المورد المائي المشترك. وقد ادعت الأرجنتين أن الأوروغواي رخصت بشكل أحادي لإنشاء مصنعين لإنتاج اللبّ على النهر دون الالتزام بالإجراءات القانونية للإشعار والتشاور المسبق، وهو ما اعتبرته تهديداً مباشراً لجودة مياه النهر ونظامه البيئي، مما قد يتسبب في أضرار بيئية عابرة للحدود.

تبرز هذه القضايا أهمية النزاعات البيئية في المشهد الدولي الحديث، حيث تعكس التوتر القائم بين متطلبات التنمية الاقتصادية من جهة، والحاجة إلى حماية البيئة من جهة أخرى. كما توضح الدور المتزايد للمؤسسات القضائية الدولية في تسوية هذه النزاعات وفق مبادئ القانون الدولي، بما في ذلك مفاهيم السيادة المحدودة، والتعاون البيئي العابر للحدود، والتنمية المستدامة.[2]

المطلب الثالث: مرتكزات حول التجارة عبر الحدود.

أولا: تعريف التجارة عبر الحدود.

2-شكراني الحسين، مرجع سابق، ص 135.

1-الجمعية العامة الدورة الحادية والستون الملحق رقم 6144 تقرير محكمة العدل الدولية المرجع السابق، ص58.

ورغم أن هذا النوع من التجارة قديم جدا، إلا أنه لا يزال يمارس على نطاق واسع في العديد من المناطق، حيث يعتبر وسيلة أساسية لتعزيز التبادل الاقتصادي بين الدول المجاورة[1].

فيما يلي نستعرض عدة تعريفات للتجارة عبر الحدود؛

1-منظمة التجارة العالمية:(WTO) [2]

"التجارة عبر الحدود تشمل حركة البضائع والخدمات من إقليم جمركي إلى آخر، سواء عبر النقل البري أو الجوي أو البحري، وتخضع للاتفاقيات التجارية الدولية مثل الجات (GATT) والجاتس".(GATS)

2-منظمة الأمم المتحدة:(UNCTAD)[3] تشمل التجارة عبر الحدود التبادل التجاري الذي يتم عبر منصات إلكترونية (مثل التجارة الإلكترونية العابرة للحدود*)، مما يتطلب بنية قانونية وتقنية لضمان الأمان والشفافية".

وعرفها اندرسون وفان وينكوب "إن التجارة عبر الحدود هي المحرك الرئيسي للعولمة، فهي لا تشمل السلع فحسب، بل تشمل أيضا الخدمات الرقمية، والملكية الفكرية، والاستثمار الأجنبي المباشر."[4]

2-سعيد بوراس، خليلي أحمد، أهمية التجارة عبر الحدود في ترقية الصادرات الجزائرية نحو إفريقيا في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية .مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، 2024، ص 296-315.

3-World Trade Organization. International Trade Statistics 2020. P. 45.

[3]*UNCTAD. Digital Economy Report. United Nations.2022. P. 87.*

* الأعمال التجارية العابرة للحدود تشير إلى الأنشطة الاقتصادية التي تتجاوز الحدود الوطنية، مما يتيح للشركات الوصول إلى الأسواق الدولية وتوسيع نطاق عملياتها، للاستزادة عن الموضوع أنظر الرابط: https://2u.pw/jmJlk تم الاطلاع في 2025/04/25 على الساعة: 13:10.

1-Anderson, J. E., & Van Wincoop, E. Trade Costs. Journal of International Economics, 2021, P. 210.

عرفها أيضا ألان موريسون على أنها " العابرة للحدود هي عملية اقتصادية تشمل تصدير واستيراد المنتجات بين الدول، مع مراعاة الفروقات في العملات واللوائح الجمركية والقيود غير الجمركية."[1]

وفي الأخير نخلص إلى تعريف شامل للتجارة عبر الحدود؛ " التجارة عبر الحدود (Cross-Border Trade) هي تبادل السلع والخدمات بين دولتين أو أكثر، وذلك بعبور هذه السلع لحدود الدولة الجغرافية والسياسية، بما يتوافق مع القوانين والأنظمة الجمركية والضريبية لكل دولة."

ثانيا: أنواع التجارة عبر الحدود.[2]

تنقسم التجارة عبر الحدود الى قسمين هما؛ التجارة الرسمية عبر الحدود والتجارة غير الرسمية عبر الحدود.

1-التجارة الرسمية عبر الحدود (FCBT):

وتتمثل في التبادل للسلع والخدمات القانونية وغير المحظورة بين تجار مسجلون قانونا عبر المعابر الحدودية الرسمية وبإشراف الجهات النظامية للبلدين، أي أنها تفي بجميع المتطلبات التشريعية والتنظيمية التي تفرضها الدول المعنية بالعملية التجارية.

2-التجارة غير الرسمية عبر الحدود (ICBT):

وتسمى كذلك بالتهريب أو تجارة التهريب، وهي ظاهرة مستفحلة بشكل كبير بين الدول الفقيرة والنامية خاصة في إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء، وتتمثل في المبادلات بين الدولتين المتجاورتين التي لا تخضع للرقابة ولا تمر عبر النقاط الجمركية.

2-Morrison, A. International Business: Challenges and Choices. Oxford University Press.2017. P. 112.

3-سعيد بوراس، أحمد خليلي، مرجع سابق، ص 297.

ويلاحظ هنا أن (ICBT) يمكن أن تتم في السلع المسموح بها والقانونية مثل المنتجات الزراعية أو سلع استهلاكية أخرى غير أنها تتم عن طريق التهريب وتسمى تجارة عبر الحدود غير رسمية خضراء، حيث يبقى خطرها محصورا في الجانب الاقتصادي. وهناك تجارة عبر الحدود غير رسمية حمراء، وهي أخطر أنواع التهريب حيث يتعدى خطرها الشق الاقتصادي إلى أمن البلاد والمجتمع، وتتعلق بتهريب المواد المحظورة والمخدرات والأسلحة.

الشكل رقم2: أنواع التجارة عبر الحدود.

المصدر: من إعداد الطلبة.

3-أهمية تجارة الحدود: [1]

تتمحور أهمية التجارة في عدة نقاط نعدد أهمها فيما يلي:

- ❖ التجارة عبر الحدود تشجع سكان المناطق الحدودية والمناطق المجاورة على ممارسة أنشطة اقتصادية قانونية مما يساهم في تحسين الوضع المعيشي بالمنطقة وتوفير فرص العمل.
- ❖ تساعد التجارة عبر الحدود في الترويج للسلع والمنتجات المحلية وبالتالي خلق أسواق جديدة.
- ❖ تبادل السلع عبر الحدود يخفف الضغط على الموانئ الرئيسية للدولة، كما أنه يسهم في تخفيض تكاليف النقل البحري وتقليص مدة تصدير أو استيراد البضائع.

[1] المرجع نفسه، ص 299.

- تساعد التجارة عبر الحدود في الحصول على سلع مستوردة بالعملة المحلية وبالتالي الحفاظ على العملة الصعبة.
- تساهم التجارة عبر الحدود في تقوية العلاقات التجارية وتشابك المصالح الاقتصادية بين الدول المتجاورة مما يزيد في توطيد علاقات حسن الجوار ويدعم توحيد الرؤى السياسية بينها.

الشكل رقم3: أهمية التجارة عبر الحدود.

المصدر: من إعداد الطلبة.

4-اهداف التجارة عبر الحدود:[1]

للتجارة عبر الحدود أهداف كثير وعديدة نذكر أهمها فيما يلي:

- تعزيز الكفاءة الاقتصادية؛ تهدف التجارة عبر الحدود إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية من خلال تخصص الدول في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بمزايا نسبية. هذا التخصص يؤدي إلى إنتاج أكثر كفاءة ووفورات الحجم، مما يزيد من إجمالي الناتج العالمي.

[1] *Pul R. Krugman, Maurice Obstfeld, Mar J. Meltiz, University of California, Berkeley, The Pearson Series in Economics ،1988, P 164.*

- ❖ زيادة الرفاهية؛ من خلال توسيع خيارات المستهلكين وزيادة تنوع السلع والخدمات المتاحة، تؤدي التجارة عبر الحدود إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية. يمكن للمستهلكين الوصول إلى مجموعة أوسع من المنتجات بأسعار أكثر تنافسية.
- ❖ تحقيق النمو الاقتصادي؛ التجارة عبر الحدود يمكن أن تكون محركًا للنمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاجية، وتشجيع الابتكار، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. الدول التي تشارك بشكل فعال في التجارة الدولية غالبًا ما تشهد معدلات نمو أعلى.
- ❖ تنويع الاقتصاد؛ من خلال الانفتاح على الأسواق العالمية، يمكن للدول تنويع اقتصاداتها وتقليل الاعتماد على قطاعات أو أسواق معينة. هذا التنويع يمكن أن يزيد من مرونة الاقتصاد وقدرته على الصمود في مواجهة الصدمات الاقتصادية.
- ❖ تعزيز التعاون الدولي؛ التجارة عبر الحدود تعزز التعاون الدولي من خلال إنشاء روابط اقتصادية وسياسية بين الدول. اتفاقيات التجارة الحرة والمنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية (WTO) تعمل على تسهيل هذا التعاون وحل النزاعات التجارية.

الشكل رقم4: أهداف التجارة عبر الحدود.

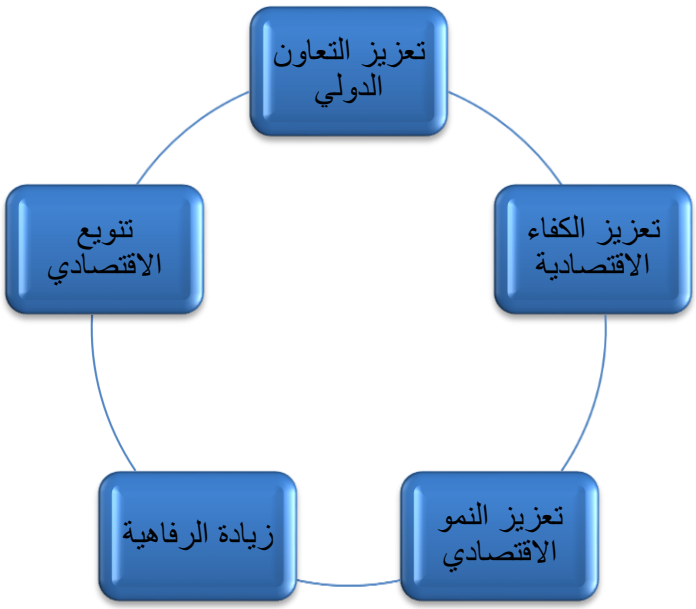

المصدر: من إعداد الطلبة.

5-دور الاتفاقيات الدولية في تنظيم التجارة عبر الحدود:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في عام 1945م، اتجه المجتمع الدولي إلى تأسيس نظام اقتصادي عالمي جديد قائم على ثلاث ركائز مؤسسية رئيسية. تمثلت الركيزة الأولى في إنشاء صندوق النقد الدولي(IMF)* ، الذي أُوكلت إليه مهمة إرساء قواعد النظامين المالي والنقدي العالميين، بالإضافة إلى معالجة مشكلات عجز موازين المدفوعات. أما الركيزة الثانية، فقد تجسدت في تأسيس "البنك الدولي للإنشاء والتعمير"* (الذي أصبح لاحقا جزءا من مجموعة البنك الدولي)، بهدف توفير التمويل اللازم لبرامج التنمية الاقتصادية وإعادة الإعمار في الدول المتضررة من الحرب.

فيما كانت الركيزة الثالثة تهدف إلى إنشاء مؤسسة دولية تعنى بتنظيم التجارة الدولية والعمل على تحريرها من القيود.

وقد تم الإعلان رسميا عن تأسيس كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي خلال مؤتمر بريتون وودز الذي انعقد عام 1944م. وفي عام 1947م، عقد مؤتمر هافانا للتجارة والعمالة

---

* عمل صندوق النقد الدولي على تحقيق النمو والرخاء على أساس مستدام لكل بلدانه الأعضاء البالغ عددها 191 بلدا عضوا. وهو يقوم بهذه المهمة عن طريق دعم السياسات الاقتصادية التي تعزز الاستقرار المالي والتعاون في المجال النقدي التي تمثل ضرورة للإنتاجية وخلق الوظائف والرفاهية الاقتصادية. والصندوق تديره بلدانه الأعضاء وهو مسؤول أمامها.
للصندوق ثلاث مهمات حيوية: تعزيز التعاون النقدي الدولي، وتشجيع التوسع التجاري والنمو الاقتصادي، وتثبيط السياسات التي من شأنها الإضرار بالرخاء. ولتحقيق هذه المهمات الثلاث، تعمل البلدان الأعضاء في الصندوق على أساس تعاوني فيما بينها ومع الهيئات الدولية الأخرى لتحسين حياة المواطنين.
للاستزادة أنظر https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-at-a-Glance تم الاطلاع في 2025/04/20 على الساعة: 10:38.

* البنك الدولي للإنشاء والتعمير هو مؤسسة عالمية تعاونية للتنمية تملكها البلدان الأعضاء البالغ عددها 189 بلداً. وباعتباره أكبر بنك إنمائي على مستوى العالم، فإنه يساند رسالة مجموعة البنك الدولي من خلال تقديم قروض وضمانات ومنتجات إدارة مخاطر وخدمات استشارية للبلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية، وكذلك من خلال تنسيق جهود الاستجابة والتصدي للتحديات الإقليمية والعالمية.
أُنشئ البنك الدولي للإنشاء والتعمير في 1944 لإعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وانضم مع المؤسسة الدولية للتنمية، وهي الصندوق المعني بمساعدة أشد البلدان فقرا، ليشكلا معا البنك الدولي. ويعمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية عن كثب مع جميع مؤسسات مجموعة البنك الدولي والقطاعين العام والخاص في البلدان النامية لإنهاء الفقر وبناء الرخاء المشترك، للاستزادة أنظر الرابط: https://www.albankaldawli.org/ar/who-we-are/ibrd تم الاطلاع في 2025/04/20 على الساعة 11:30.

لوضع إطار قانوني لمنظمة دولية للتجارة وتحديد صلاحياتها. إلا أن ميثاق هافانا لم يدخل حيز التنفيذ بسبب عدم تصديق الولايات المتحدة الأمريكية عليه، مما حال دون تأسيس المنظمة المخططة. وبدلا من ذلك، استمر العمل على تطوير النصوص المتعلقة بالتجارة الدولية، مما أدى لاحقا إلى صياغة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارية الجات(GATT) ، التي أرست الأسس المؤقتة لتنظيم التجارة العالمية حتى إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) لاحقا[1].

6-دواعي قيام التجارة عبر الحدود:[2]

"إنه لمن الحقائق المسلم بها في هذا العالم اليوم أنه مهما اختلفت النظم السياسية في دول العالم المختلفة، فإنها لا تستطيع اتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن. وذلك لأن اتباعها يدفع الدولة إلى أن تنتج كل احتياجاتها رغم أن ظروفها الاقتصادية والطبيعية لا تساعدها على ذلك. ومهما يكن ميل أي دولة إلى تحقيق هذه السياسة، فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى، إذ أن الدول كالأفراد ليس بإمكانها أن تنتج كل ما تحتاجه من السلع. إنما يقضي الأمر أن تتخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية لأن تنتجها، ثم تبادلها بمنتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها، أو تستطيع إنتاجها ولكن بتكلفة ونفقة تجعل الاستيراد من الخارج أكثر فائدة. ومن هنا تبرز أهمية التخصص وتقسيم العمل بين الدول المختلفة، والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بظاهرة التجارة الدولية.

ويمكن أن نلخص دواعي قيامها في:

[1] جامعة دمنهور – كلية الزراعة، منظمة التجارة العالمية، تم الاطلاع على الرابط في 2025/03/15على الساعة حوالي 11. https://damanhour.edu.eg/pdf/agrfac/

[2] خزازنة وهيبة، قياس أثر الحمائية الجديدة على حرية التجارة العالمية لمجموعة من الدول الصناعية، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير شعبة العلوم التجارية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2022، ص: 14-15.

الشكل رقم5: دواعي قيام التجارة عبر الحدود.

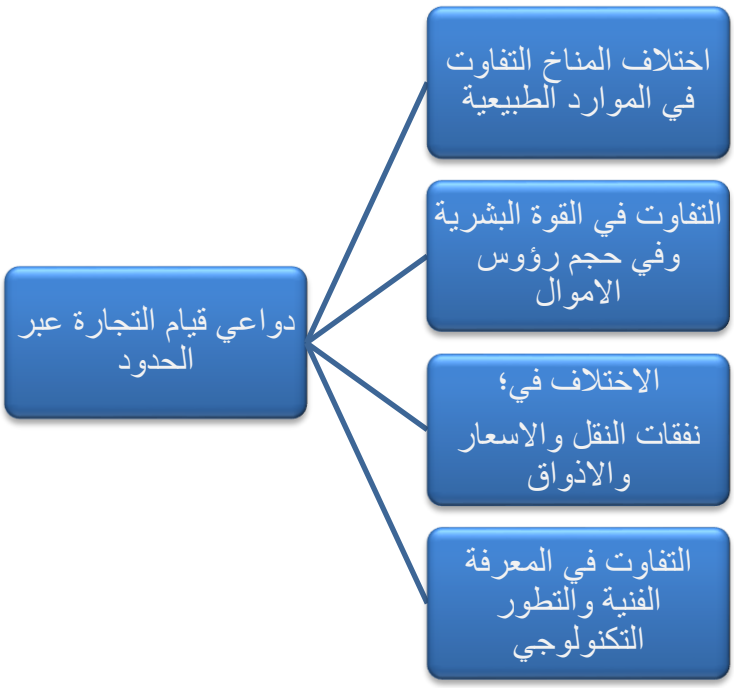

المصدر: المرجع نفسه.

ثالثا: العلاقة بين النزاعات الإقليمية والتجارة عبر الحدود

تشير النظرية السلام عبر التجارة*، المستمدة من الليبرالية الاقتصادية، إلى أن زيادة التبادل التجاري بين الدول تقلل من احتمالية النزاعات لأنها تزيد من تكاليف الصراع (مثل فقدان الأسواق والاستثمارات). على عكس نظرية التجارة كضحية†؛ فتظهر دراسات أن النزاعات الإقليمية (خاصة المسلحة)؛

- ❖ تعطل سلاسل التوريد،
- ❖ وتزيد تكاليف المعاملات بسبب عدم الاستقرار،
- ❖ وقد تؤدي إلى فرض عقوبات أو حظر تجاري.

* *Oneal, J. R., & Russett, B. "The Kantian Peace: The Pacific Benefits of Democracy, Interdependence, and International Organizations". World Politics. 1999, P231.*
† *Glick, R., & Taylor, A. M. "Collateral Damage: Trade Disruption and the Economic Impact of War". The Review of Economics and Statistics. 2021, P 20.*

تناولت النظريات الاقتصادية والسياسية تأثير النزاعات الإقليمية على التجارة عبر الحدود، إذ نصت العديد من هذه النظريات على أن النزاعات المسلحة تؤدي إلى تقليل حركة التجارة بين الدول المتورطة. وفقا لنظرية "الاعتماد المتبادل"*، التي اقترحها **روبرت كيوهين وجوزيف ناي*** يعتبر التعاون الاقتصادي عاملا رئيسيا في تقليل احتمالية حدوث النزاعات. إذ تفترض النظرية أن الدول ذات العلاقات التجارية القوية تكون أقل عرضة للصراعات المسلحة، حيث يصبح النزاع مكلفا اقتصاديا للطرفين، ما يدفعهما إلى تجنب الصراع[2].

من ناحية أخرى، تشير نظرية "التجارة والسلام" إلى أن النزاعات تقلل من مستويات التجارة بين الدول المعنية، بسبب التأثيرات السلبية للنزاع على سلاسل الإمداد، وزيادة تكاليف النقل، وتدابير العقوبات الاقتصادية[3].

علاوة على ذلك، في إطار "نظرية الهياكل الاقتصادية الدولية"* ، تركز الدراسات على أن النزاعات الإقليمية قد تساهم في إعادة تشكيل الشبكات التجارية العالمية، حيث تلجأ الدول المتأثرة إلى التنويع في شركائها التجاريين للحد من اعتمادها على أطراف النزاع، ما يؤدي إلى تغييرات في الأنماط التجارية التقليدية.

---

* لاعتماد المتبادل في العلاقات الدولية من مذاهب التحررية والواقعية ويقول بأن الدول وثرواتها مرتبطة ببعضها البعض بنحو لا ينفصم، للاستزادة انظر الرابط: https://2u.pw/mtSkH

* وزيف صموئيل ناي الابن (بالإنجليزية: Joseph Nye) (ولد في 19 يناير 1937) أمريكي وأستاذ العلوم السياسية وعميد سابق لمدرسة جون كينيدي الحكومية في جامعة هارفارد. أسس بالاشتراك مع روبرت كوهين، مركز الدراسات الليبرالية الجديدة في العلاقات الدولية. وتولى عدة مناصب رسمية منها مساعد وزير الدفاع للشؤون الأمنية الدولية في حكومة بل كلينتون ورئيس مجلس الاستخبارات الوطني، اشتهر بابتكاره مصطلحي القوة الناعمة والقوة الذكية وشكلت مؤلفاته مصدراً رئيسياً لتطوير السياسة الخارجية الأمريكية في عهد باراك أوباما، مؤلفاته؛ صدر له أكثر من 12 كتاب منها: مستقبل القوة، القوة الناعمة، فهم النزاع الدولي، قوة القيادة وثبة نحو القيادة: الطبيعة المتغيرة للقوة الأميركية

[2] *Keohane, R. O., & Nye, J. S. Power and interdependence. Little, Brown and Company. 1977.*

[3] *Martin, P., Mayer, T., & Thoenig, M. Civil wars and international trade. Journal of international Economics2008, P 1-10.*

* تدرس النظرية كيفية تنظيم النظام الاقتصادي العالمي من حيث، التوزيع غير المتكافئ للقوة الاقتصادية بين الدول (المركز / الأطراف). أدوار المؤسسات الدولية (مثل صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية)، التأثيرات الهيكلية على التنمية والتجارة والاستثمار، ومن أبرز المنظرين؛ روبرت كيوهان وجوزيف ناي (النظرية الليبرالية المؤسسية)، إيمانويل والرشتاين (نظرية النظم العالمية)، سوزان سترينج (قوة السوق الهيكلية.

من خلال هذه النظريات، نجد أن النزاعات الإقليمية لا تؤثر فقط على البلدان المتورطة، بل تمتد آثارها لتشمل أيضا الاقتصاد العالمي، مع وجود انخفاض ملحوظ في تدفق السلع والخدمات بسبب الخوف من المخاطر الاقتصادية المرتبطة بالنزاع. ويشمل ذلك التأثيرات على الأمن الغذائي والطاقة، حيث تعطل النزاعات الإقليمية سلاسل الإمداد الأساسية، مما يؤدي إلى زيادات في الأسعار وتقلص العرض [1].

فالنزاعات الإقليمية تؤدي إلى تراجع كبير في حركة التجارة عبر الحدود، وتؤثر سلبا على تدفق البضائع، مع إمكانية حدوث تحويل في مسارات التجارة نحو دول أخرى. التأثيرات قد تستمر لسنوات وتختلف حسب شدة النزاع وقرب المناطق الحدودية منه. معالجة هذه الآثار تتطلب سياسات إقليمية فعالة لتعزيز الاستقرار والتكامل الاقتصادي، ونلخص ما مضى في النقاط التالية:

- ❖ **انخفاض الصادرات والواردات:** النزاعات المسلحة تؤدي إلى تراجع كبير في حجم الصادرات والواردات بين الدول المتأثرة بالنزاع.
- ❖ **تقييد الانفتاح التجاري:** النزاعات المسلحة تحد من انفتاح الدول على التجارة الإقليمية وتقلل من تدفق السلع بين الدول المجاورة.
- ❖ **تحويل مسارات التجارة:** النزاعات الحدودية القانونية قد تدفع الدول إلى تحويل تجارتها إلى دول ثالثة غير متورطة في النزاع، مما يعوض جزئيا عن الخسائر في التجارة الثنائية. أما النزاعات العسكرية فتقلل من حجم التجارة بشكل عام ولا تعوضها التجارة مع أطراف أخرى.
- ❖ **تأثيرات ممتدة زمنيا وجغرافيا:** آثار النزاعات لا تقتصر على الدول المتنازعة فقط، بل تمتد إلى الدول المجاورة وتستمر لسنوات بعد انتهاء النزاع، حيث قد يستغرق تعافي التجارة من سنتين إلى خمس سنوات وفق تقرير السنوي لمعهد الاقتصاد والسلام 2024،

[1] *Borin, A., Di Casanova, M., Di Lucio, G., & Vicenti, G. The Russia–Ukraine war and global trade reallocations. Economics Letters, 2023, P 226.*

من أبرز الاتفاقيات الدولية التي كان لها دور في تسرية النزاعات الإقليمية التي من شأنها التأثير على التجارة عبر الحدود

1. الاتفاق العام للتعريفات والتجارة الجات General Agreement on Tariffs and Trade (GATT) :

تأسست الجات عام 1947 م ودخلت حيز التنفيذ في يناير عام 1948 م .كان عدد أعضائها 23 دولة ويسمون الأعضاء المتعاقدين "Contracting Parties" اتخذت من مدينة جنيف في سويسرا مقرا لها اتفاقية غير ملزمة لأعضائها اتفاقية للتجارة في السلع (السلع الصناعية) .

أهم أهداف اتفاقية الجات:

- ❖ العمل على تحرير التجارة الدولية
- ❖ إزالة العوائق أمام التبادل التجاري بين الدول
- ❖ حل المنازعات التجارية الدولية عن طريق المفاوضات
- ❖ تهيئة المناخ الدولي والإعداد لإنشاء منظمة التجارة العالمية[1]

جولات الجات التفاوضية:

الجدول1: جولات الجات التفاوضية[2]

السنة	اسم الجولة	عدد الدول المشاركة	موضوع الجولة
1947	جنيف	23	التعريفات الجمركية
1949	آنسي	13	التعريفات الجمركية
1951	توركاي	38	التعريفات الجمركية
1956	جنيف	26	التعريفات الجمركية
1961-1960	ديلون	26	التعريفات الجمركية
1976-1964	كيندي	62	التعريفات الجمركية، مكافحة الإغراق

[1] كاسر نصر المنصور، محاضرات، منظمة التجارة العالمية: نشأتها واتفاقياتها، كلية الاقتصاد والإدارة، قسم إدارة اعمال، جامعة الملك عبد العزيز، 2025، ص27

[2] المرجع نفسه، ص 17.

1973-1979	طوكيو	102	التعريفات الجمركية، الإجراءات غير الجمركية، إطار للعلاقات التجارية
1973-1979	أورجواي	123	لتعريفات الجمركية، الإجراءات غير الجمركية، الخدمات، الزراعة، المنسوجات، حقوق الملكية الفكرية، تسوية المنازعات، انشاء منظمة التجارة العالمية

المصدر: المرجع نفسه.

2. منظمة التجارة العالمية:[1]

تعتبر منظمة التجارة العالمية خلف الغات (الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة) وقد تأسست في 1 كانون الثاني يناير 1995 ضمن إطار آخر دورة مفاوضات متعددة الأطراف لجولة الأوروغواي. أما أبرز أهداف هذه المنظمة فتشمل؛

- ❖ إدارة معاهدات التجارة العالمية،
- ❖ إحاطة نفسها بدور منتدى لمفاوضات التجارة،
- ❖ تسوية المشاكل التجارية،
- ❖ مراجعة سياسات التجارة الوطنية ومساعدة البلدان النامية في المسائل المتعلقة بالسياسات التجارية.

تقوم بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى مثل منظمة الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي في جميع المجالات التي تتعلق بالتعاون الدولي لتحقيق السلام العالمي والعدالة والمساواة بين الدول ورفع مستوي المعيشة وزيادة مستوي الدخل العالمي وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي والتجاري في العالم. [2]

[1] موقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، https://2u.pw/wdEbC تم الاطلاع في 20/ 2025/04، على الساعة: 11:35.

[2] كاسر نصر منصور، مرجع سابق، ص 28.

الشكل رقم6: تأثيرات النزاعات الاقليمية على التجارة.

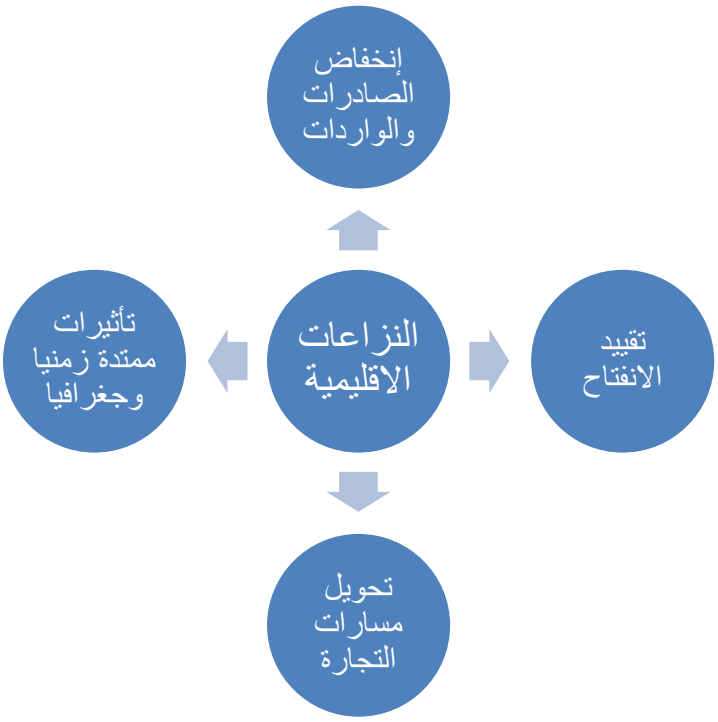

المصدر: من إعداد الطلبة.

رابعا: مؤشرات قياس النزاعات الإقليمية والتجارة عبر الحدود.

للنزاعات الإقليمية والتجارة عبر الحدود عدة مؤشرات يتم قياسهما من خلالها حسب الهيئات الدولية المتخصصة.

1. مؤشرات قياس النزاعات الإقليمية:

❖ **مؤشر شدة الصراع:** مؤشر مؤلف من أربعة

الجدول رقم 2: مؤشر شدة الصراع.

مؤشر	يقيس	دلالة
القتل: معدل الوفيات	تقييم أعداد الوفيات. تجمع جميع وفيات العنف السياسي حسب البلد لتحديد متوسطها. وتُدرج الدول التي تقع فوق المتوسط في هذا المؤشر.*	تعد فتكية الصراع مقياسا مهما للتكلفة البشرية المباشرة والفورية للعنف. وتخضع مستويات الوفيات لتحيز كبير، ونقص في الإبلاغ، وتضخم. وللتخفيف من هذه التحديات، يستخدم مشروع بيانات أحداث الصراعات المسلحة (ACLED) منهجية عالمية موحدة حول العالم تعتمد على أكثر التقديرات

		تحفظا. لا يزيل هذا تماما عدم دقة تعداد الوفيات العامة، ولكنه يمكن أن يخفف من حدة التطرف الناتج عن استبعاد النزاعات التي لا تستوفي عتبات وفيات معينة، أو إدراج معدلات وفيات شديدة التحيز تشير إليها الأطراف المتحاربة.
خطر: العنف الذي يستهدف المدنيين	تقييم الخطر المباشر على المدنيين. يجمع عدد أحداث العنف التي تستهدف المدنيين حسب البلد، ويوحد حسب عدد السكان (أحداث لكل 100 ألف نسمة). يدرج في هذا المؤشر البلدان التي يتجاوز معدلها المتوسط.	قد يختلف المعدل النسبي للعنف ضد المدنيين في النزاعات باختلاف البلد أو الجماعة أو الموقع. بعض الجماعات المسلحة تستهدف المدنيين أكثر من غيرها. عادة ما تكون هذه الجماعات أضعف، لكنها قد تكون نشطة للغاية وتتخذ إجراءات معادية للمدنيين لصالح جماعات أخرى (مثل الحكومات أو غيرها من الجهات الفاعلة غير الحكومية الكبرى). ومع ذلك، فإن جميع الجماعات المسلحة والمنظمة تقريبا تلحق ضررا مباشرا بالمدنيين بدرجة ما. يمكن أن يتغير معدل هجماتها على المدنيين على مدار النزاع، ويعتمد ذلك بشكل كبير على السيطرة على الأراضي، ومستوى التنافس المسلح مع الجماعات الأخرى، أو عدد الجماعات الأخرى النشطة.
الانتشار: انتشار الصراع	تقييم التوزيع الجغرافي للنزاعات. لكل دولة، تُحسب نسبة الوحدات الإدارية من المستوى الأول التي تشهد متوسطًا مرتفعا لعدد الأحداث الأسبوعية. تستثنى الدول التي لا تستوفي أقسامها الإدارية هذا الحد من هذا المؤشر. يعرف متوسط عدد الأحداث الأسبوعية "المرتفع" بأنه حدث ونصف أو أكثر أسبوعيا. يتوافق هذا الحد مع مؤشر التقلب والقدرة على التنبؤ بالمخاطر التابع لمشروع ACLED.*	يمكن تقدير النطاق الجغرافي وانتشار النزاعات التي تؤثر على المجتمعات والحكومات من خلال مدى انتشار العنف السياسي داخل الدولة، وعدد الأقسام الإدارية التي تشهده. وقد تكون المشاكل متجمعة أو متفرقة، وقد تكون أكثر أو أقل خطورة بسبب تعرض أعداد أكبر من السكان المدنيين لانعدام الأمن. وتمثل الاختلافات الجغرافية تحديات عملياتية فريدة للدول والجماعات المسلحة والمجتمعات المعرضة للخطر.
التفتت: عدد الجماعات العنيفة	إحصاء جميع الميليشيات المسلحة والمنظمة النشطة، سواءً كانت ميليشيات متمردة أو سياسية، لكل دولة في عام ٢٠٢٢ (باستثناء الجماعات المسلحة المجهولة، بما في ذلك الميليشيات الموالية للحكومة). بالإضافة إلى ذلك، يحتسب ميليشيا طائفية واحدة كحد أقصى لكل وحدة إدارية من المستوى الأول لكل دولة. ونظرا للتوزيع غير المتوازن	يشير تشتت بيئة الصراع إلى عدد التهديدات والأجندات المتمايزة التي تتراكم في سياق معين وتلحق الضرر بالمجتمعات ومؤسسات الدولة. كما يشير إلى عدد الدوافع السياسية المتمايزة والفرص المتاحة لتشكيل جماعة مسلحة. قد تشكل جماعة مسلحة موحدة واحدة تحديا خطيرا للحكومات، لكنها قد تشارك في مفاوضات وتفاعلات فعالة. في المقابل، تصعب البيئة شديدة التشتت إشراك الجهات

	للجماعات النشطة داخل الدول، فإن الدول التي تقع ضمن أعلى ٨٠٪ من حيث عدد الجهات الفاعلة مؤهلة لهذا المؤشر.*	الفاعلة الضرورية في مفاوضات فعالة، وقد تشير إلى صراعات متعددة متداخلة يصعب حلها في آن واحد.

المصدر: https://acleddata.com/conflict-index/index-january-2023/

❖ مؤشر السلام العالمي: GPI[1]

يقيس مؤشر السلام العالمي مستوى السلام السلبي في بلد ما باستخدام ثلاث مجالات للسلام. ويشمل 23 مؤشرًا لغياب العنف أو الخوف منه.

1) الصراعات الداخلية والدولية المستمرة:

- ✓ **(UCDP)، عدد الصراعات الداخلية ومدتها**، برنامج بيانات الصراعات في أوبسالا.
- ✓ **(IEP) مجموعة بيانات الوفيات المرتبطة بالمعارك**، مجموعة بيانات الصراعات غير الحكومية، ومجموعة بيانات العنف أحادي الجانب؛ معهد الاقتصاد والسلام.
- ✓ **(UCDP) عدد الوفيات الناجمة عن الصراعات المنظمة الخارجية**، مجموعة بيانات الوفيات المرتبطة بالمعارك.
- ✓ **(UCDP) عدد الوفيات الناجمة عن الصراعات الداخلية المنظمة**، مجموعة بيانات الوفيات المرتبطة بالمعارك.
- ✓ **(UCDP)؛ (IEP) العدد والمدة والدور في الصراعات الخارجية**، مجموعة بيانات الوفيات المرتبطة بالمعارك.
- ✓ **الصراع الداخلي المنظم** – شدة التقييم النوعي من قبل محللي وحدة الاستخبارات الاقتصادية – العلاقات مع الدول المجاورة – التقييم النوعي من قبل محللي وحدة الاستخبارات الاقتصادية.

2) السلامة والأمن المجتمعي:

- ✓ مستوى **الإجرام المتصور** في المجتمع – تقييم نوعي من قبل محللي **EIU**.

[1] مجلة رؤية إنسانية، معهد التقارير للاقتصاد والسلام، https://www.visionofhumanity.org/chart-of-the-week-indicators-of-peace/ تم الاطلاع في 2025/03/30 على الساعة: 11:20.

- ✓ **عدد اللاجئين والنازحين داخليًا** كنسبة مئوية من السكان، مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اتجاهات منتصف العام؛ مركز رصد النزوح الداخلي.
- ✓ **عدم الاستقرار السياسي** – تقييم نوعي من قبل محللي **EIU**.
- ✓ **مقياس الإرهاب السياسي**، جيبني، مارك، ليندا كورنيت، ريد وود، بيتر هاشكي، دانيال أرنون، وأتيليو بيسانو. ٢٠١٩. مقياس الإرهاب السياسي ١٩٧٦–٢٠١٨. تاريخ الاسترجاع: من موقع مقياس الإرهاب السياسي: *http://www.politicalterrorscale.org.*
- ✓ تأثير **الإرهاب** على مؤشر الإرهاب العالمي **(GTI)** التابع لمعهد الاقتصاد والسلام.
- ✓ **عدد جرائم القتل** لكل 100 ألف شخص، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، دراسات استقصائية حول اتجاهات الجريمة وعمليات أنظمة العدالة الجنائية، وتقديرات وحدة الاستخبارات الاقتصادية.
- ✓ **مستوى الجريمة العنيفة** – التقييم النوعي من قبل محللي **(EIU)**.
- ✓ احتمال وقوع **مظاهرات عنيفة** – تقييم نوعي من قبل محللي وحدة الاستخبارات الاقتصادية.
- ✓ عدد **السجناء** لكل 100 ألف شخص، موجز السجون العالمي، معهد أبحاث السياسة الجنائية في بيركبيك، جامعة لندن.
- ✓ عدد **ضباط الأمن الداخلي والشرطة** لكل 100 ألف شخص، وفقًا لتقرير مكافحة الإرهاب الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ تقديرات وحدة الاستخبارات الاقتصادية.

3) العسكرة:

- ✓ **الإنفاق العسكري** كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، الميزان العسكري، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، تقديرات وحدة الاستخبارات الاقتصادية.
- ✓ **عدد أفراد القوات المسلحة** لكل 100 ألف نسمة، التوازن العسكري، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

- ✓ حجم **عمليات نقل الأسلحة التقليدية الرئيسية** كمتلقي (واردات) لكل 100 ألف شخص قاعدة بيانات نقل الأسلحة التابعة لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام **(SIPRI)**.
- ✓ حجم عمليات نقل الأسلحة التقليدية الرئيسية كمورد (صادرات) لكل 100 ألف شخص قاعدة بيانات نقل الأسلحة التابعة لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام
- ✓ **المساهمة المالية في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة** لجنة المساهمات التابعة للأمم المتحدة؛ برنامج التعليم الفردي.
- ✓ **القدرات النووية والأسلحة الثقيلة**، التوازن العسكري، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية؛ معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام؛ سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية؛ معهد الاقتصاد والسلام.
- ✓ سهولة **الوصول إلى الأسلحة الصغيرة** والأسلحة الخفيفة – تقييم نوعي من قبل محللي وحدة الاستخبارات الاقتصادية[1].

2. مؤشرات قياس التجارة عبر الحدود:

مؤشر الميزان التجاري ومؤشر تكاليف التجارة هما من المؤشرات المهمة في التحليل الاقتصادي، حيث يوفران رؤى حول أداء التجارة الدولية وكفاءة الاقتصاد الكلي.

❖ مؤشر الميزان التجاري:

مؤشر الميزان التجاري هو مقياس للفرق بين قيمة صادرات دولة ما وقيمة وارداتها خلال فترة زمنية محددة ويشير إلى ما إذا كانت الدولة تحقق فائضا تجاريا،
(الصادرات أكبر من الواردات) أو عجزا تجاريا (الواردات أكبر من الصادرات).

يستخدم الميزان التجاري لتقييم الأداء الاقتصادي للدولة، حيث يمكن أن يشير الفائض إلى قوة في قطاع التصدير، بينما يمكن أن يشير العجز إلى اعتماد كبير على الواردات.

كمايستخدم في تحليل توازن الاقتصاد الكلي، حيث يمكن أن يؤثر العجز التجاري على سعر الصرف والديون الخارجية،

[1] نفس المرجع.

ايضايستخدم في صياغة السياسات التجارية، حيث يمكن أن يساعد في تحديد الحاجة إلى تعديل التعريفات الجمركية أو الاتفاقيات التجارية.

❖ **مؤشر تكاليف التجارة:**

مؤشر تكاليف التجارة هو مقياس لتكاليف المعاملات المرتبطة بالتجارة عبر الحدود، بما في ذلك التكاليف اللوجستية، والتعريفات الجمركية، والحواجز غير الجمركية، وتكاليف الامتثال التنظيمي، يستخدم هذا المؤشر لتقدير العوائق التي تواجهها التجارة الدولية.

- **التكاليف اللوجستية:** تشمل تكاليف النقل والتخزين.
- **التعريفات الجمركية:** تشمل الرسوم المفروضة على الواردات.
- **الحواجز غير الجمركية:** وتشمل القيود الكمية، والمعايير الفنية، والشهادات الصحية.
- **تكاليف الامتثال:** تشمل تكاليف الامتثال للوائح الجمركية والقوانين المحلية.

يستخدم لتحديد الفرص التجارية المحتملة من خلال تحديد المجالات التي يمكن فيها تقليل تكاليف التجارة.

المبحث الثاني: الادبيات التطبيقية حول النزاعات الإقليمية والتجارة عبر الحدود.

سنتناول في هذا المبحث المعنون بالأدبيات التطبيقية حول النزاعات الإقليمية والتجارة عبر الحدود إلى ثلاث مطالب أما الأول فسيتم فيه عرض الدراسات السابقة، المطلب الثاني تصنيف الدراسات السابقة، وفي الأخير المطلب الثالث ما يميز الدراسة الحالية على الدراسات السابقة.

المطلب الاول: عرض الدراسات السابقة.

في هذا المطلب سنقوم بعرض الدراسات السابقة التي تم الاعتماد عليها مرتبة أولا الدراسات العربية، ثانيا الدراسات الاجنبية.

أولا: الدراسات العربية.

1. **التحكيم الدولي في تسوية النزاع الحدودي بين الجمهورية اليمنية ودولة إريتريا على جزر أرخبيل حنيش:**

في دراسة أعدها الدكتور عارف محمد صالح السنيدي ونشرت سنة 2022 في مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، تم تناول النزاع الحدودي بين الجمهورية اليمنية ودولة إريتريا حول جزر أرخبيل حنيش، من زاوية التحكيم الدولي كأداة قانونية لتسوية النزاعات الإقليمية ذات الطابع السيادي.

ركزت الدراسة على إبراز التحكيم كخيار بديل عن المواجهات المسلحة، ودوره في إعادة الأمن والاستقرار للمناطق المتنازع عليها، بما يسهم في خلق بيئة أكثر ملاءمة للتبادل التجاري والملاحي بين الدول المتجاورة، خاصة في المناطق الاستراتيجية كالبحر الأحمر.

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تسلط الضوء على تجربة تحكيم ناجحة في منطقة تشهد كثافة في الحركة البحرية التجارية، ما يجعل من استقرارها عنصرا حيويا لضمان استمرارية التجارة عبر الحدود دون عوائق ناتجة عن النزاعات السياسية.

اعتمد الباحث على دراسة الحالة التحليلية، متتبعا تطور النزاع منذ احتلال القوات الإريترية لجزر حنيش في ديسمبر 1995، مرورا بالتدخل العسكري اليمني، وصولا إلى الاحتكام لمحكمة لاهاي، التي أصدرت حكمها النهائي سنة 1998.

أظهرت نتائج البحث أن لجوء الطرفين إلى التحكيم الدولي كان عاملا حاسما في نزع فتيل الأزمة وتجنب استمرار التصعيد العسكري، حيث قضى القرار بأحقية اليمن في السيادة على معظم الجزر محل النزاع، مع تحديد مناطق ذات استخدام مشترك. كما ساهم هذا القرار في إعادة تنشيط العلاقات التجارية والملاحية بين البلدين، وخفض مستوى التوتر في البحر الأحمر، ما يعكس فعالية الوسائل القانونية في تسوية النزاعات الإقليمية بشكل يعزز من ديناميكية التجارة وحرية العبور الحدودي في المناطق الحساسة.[1]

2. تأثير النزاعات على التجارة: دراسة حالة باكستان والهند:

تهدف دراسة نور إكرام (Noor Ikram) وأمنه غل (Amena Gul) لسنة 2024 إلى تحليل تأثير النزاعات السياسية والاقتصادية بين باكستان والهند على التجارة الثنائية بينهما خلال الفترة من 1996 إلى 2020.

تبرز الدراسة أهمية فهم كيفية تأثير النزاعات بين دولتين جارتين على العلاقات التجارية والاقتصادية، مما يوفر رؤى قيمة لصناع السياسات حول كيفية تعزيز الاستقرار الاقتصادي والتجاري في ظل التوترات السياسية.

[1] السنيدي عارف محمد الصالح، التحكيم الدولي في تسوية النزاع الحدودي بين الجمهورية اليمنية ودولة إريتريا على جزر أرخبيل حنيش. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 3، العدد 11، 38،2022.

اعتمد الباحثان على بيانات زمنية وتحليل اقتصادي باستخدام نماذج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ الهيكلي (VECM) لتحليل العلاقة بين النزاعات والتجارة بين باكستان والهند.

أظهرت النتائج أن النزاعات السياسية والاقتصادية تؤثر سلبًا على التجارة الثنائية بين باكستان والهند، مع تأثيرات مستمرة على المدى الطويل، مما يؤكد أهمية الاستقرار السياسي لتعزيز التجارة الإقليمية.[1]

ثانيا: الدراسات الأجنبية.

1. الحرب بين روسيا وأوكرانيا وإعادة توزيع التجارة العالمية:

تهدف دراسة بورين (Andrea Borin) 2023 إلى تحليل تأثير الحرب بين روسيا وأوكرانيا على التجارة العالمية، من خلال استخدام نموذج تجريبي على مستوى المنتج لفحص التغيرات في تدفقات التجارة الثنائية نتيجة للصراع.

تبرز أهمية هذه الدراسة في تقديم أول تحليل تجريبي بعد الحدث لإعادة تخصيص التجارة العالمية الناجمة عن الحرب بين روسيا وأوكرانيا، مما يوفر رؤى قيمة لصناع السياسات حول كيفية تأثير النزاعات المسلحة على الاقتصاد العالمي.

اعتمد الباحثون على نموذج تجريبي على مستوى المنتج للتجارة الثنائية، باستخدام بيانات تفصيلية للتجارة وتحليل متسق مع النظرية لقياس درجة تدمير وتحويل التجارة الناتجة عن الغزو الروسي لأوكرانيا.

أظهرت النتائج:

- انخفضت الواردات من أوكرانيا بنسبة 47.3% حتى أغسطس 2022.

[1] *Ikram, N., & Gul, AThe Impact of Conflicts on Trade: A Case Study of Pakistan and India. Kurdish Studies, 12(4), 2024.*

- ❖ خسرت أوكرانيا 19.4 مليار دولار من الصادرات، بينما حققت روسيا مكاسب تجارية بلغت 68.3 مليار دولار.
- ❖ حققت روسيا مكاسب تجارية بقيمة 41.1 مليار دولار في آسيا.

أظهرت الدراسة أن الحرب كان لها تأثيرات تجارية كبيرة على أوكرانيا وروسيا، ولكن تأثيرات محدودة على الدول الأخرى. أشارت التحليلات إلى أن التعديلات في التجارة العالمية تمت بشكل رئيسي من خلال زيادات في أسعار الواردات، مع تباين ملحوظ عبر مجموعات المنتجات والمناطق.[1]

2. تأثير النزاع الروسي الأوكراني على شبكات التجارة الدولية للسلع الغذائية الأساسية:

تهدف دراسة تانغ (Zhang Yi-Tang) سنة 2024 إلى تحليل تأثير النزاع بين روسيا وأوكرانيا على شبكات التجارة الدولية للسلع الغذائية الأساسية، مثل القمح، الأرز، والذرة، باستخدام بيانات شهرية للفترة من يناير 2016 إلى ديسمبر 2022.

تبرز أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على كيفية تأثير النزاعات المسلحة بين دولتين رئيسيتين في إنتاج وتصدير السلع الغذائية على الأمن الغذائي العالمي. تقدم الدراسة رؤى قيمة لصناع السياسات حول كيفية تعزيز استقرار شبكات التجارة الدولية في ظل التوترات الجيوسياسية.

اعتمد الباحثون على بناء ثلاث شبكات تجارة دولية للسلع الغذائية الأساسية (ICTNs) وشبكة تجارة غذائية دولية مجمعة (IFTN)، باستخدام مؤشرات مثل عدد الروابط، الكثافة، الكفاءة، والاتصال الطبيعي، لتحليل التغيرات الهيكلية في شبكات التجارة بعد اندلاع النزاع.

أظهرت النتائج:

[1] *Borin, A., Di Casanova, M., Di Lucio, G., & Vicenti, GThe Russia–Ukraine war and global trade reallocations. Economics Letters, 2023.*

تم رصد تغييرات كبيرة في هيكل شبكات التجارة، خاصة في شبكة تجارة القمح الدولية، في الربع الثالث من عام 2022.

أظهرت الدراسة أن الأسباب السياسية أدت إلى تغييرات أكثر وضوحًا في الروابط التجارية بين اقتصادات حلف شمال الأطلسي وروسيا مقارنة بأوكرانيا.

تشير النتائج إلى أن النزاع الروسي الأوكراني قد أثر بشكل كبير على نظام الغذاء العالمي، مما يستدعي استراتيجيات فعالة للتخفيف من التأثيرات السلبية على التجارة الغذائية العالمية [1]

3. تأثير النزاعات الحدودية على التجارة في مجتمع شرق إفريقيا:

تهدف دراسة يونيس موتوكو (Eunice Mutuku) سنة 2024 إلى تحليل تأثير النزاعات الحدودية بين دول شرق إفريقيا على التجارة الإقليمية، مع التركيز على كيفية تأثير هذه النزاعات على المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد بشكل كبير على التجارة عبر الحدود.

تبرز أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على التحديات التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مناطق النزاع، وتقديم توصيات لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والتكامل الإقليمي في مجتمع شرق إفريقيا.

تعتمد الدراسة على تحليل نوعي لحالات النزاع بين دول مثل كينيا والصومال، وأوغندا ورواندا، مع التركيز على تأثير هذه النزاعات على البنية التحتية للتجارة، وتكاليف النقل، والبيئة الاستثمارية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أظهرت النتائج:

[1] *Zhang, Y.-T., Li, M.-Y., & Zhou, W.-X. Impact of the Russia–Ukraine Conflict on the International Staple Agrifood Trade Networks. arXiv preprint arXiv, 2014.*

- ❖ تسببت النزاعات في إغلاق الحدود وتدمير البنية التحتية الحيوية مثل الطرق والجسور، مما أعاق حركة البضائع والخدمات.
- ❖ أدت النزاعات إلى زيادة التكاليف التشغيلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما قلل من قدرتها التنافسية في الأسواق الإقليمية.
- ❖ أثرت النزاعات سلبًا على التكامل الاقتصادي في المنطقة، مما أعاق تحقيق أهداف مجتمع شرق إفريقيا في إنشاء سوق موحدة.[1]

4. التجارة غير الرسمية عبر الحدود بين إريتريا وإثيوبيا: عامل صراع أم وسيلة لبناء السلام؟

تحلل دراسة برهان (Berhane Gebremedhin Okubaghergis) سنة 2024 دور التجارة غير الرسمية عبر الحدود بين إريتريا وإثيوبيا في ظل النزاعات المسلحة، وتقييم ما إذا كانت هذه التجارة تسهم في التوترات أو تساهم في بناء السلام بين المجتمعات الحدودية.

تُبرز الدراسة أهمية فهم الديناميكيات الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الحدودية المتأثرة بالنزاعات، وتقدم رؤى حول كيفية استخدام التجارة غير الرسمية كأداة لتعزيز التفاهم والتعاون بين المجتمعات المحلية، مما قد يساهم في جهود بناء السلام.

اعتمدت الدراسة على مقابلات شبه منظمة ومجموعات نقاش مركزة مع مجموعة متنوعة من المشاركين، بما في ذلك المهربين، والتجار، والمسؤولين المحليين، وحراس الحدود، وسكان المناطق الحدودية مثل "سيرها" و"سناف"، خلال الفترة من مايو إلى نوفمبر 2021.

أظهرت النتائج انه:

- ❖ رغم التحديات، تظهر التجارة غير الرسمية عبر الحدود إمكانات في التخفيف من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المتأثرة بالنزاعات.

[1] *Mutuku, E. Impact of Cross-Border Conflicts on Trade in the East African Community. Liberty Sparks.2024*

❖ تساهم هذه التجارة في تعزيز العلاقات عبر الحدود من خلال تقويض الصور النمطية والشكوك التي تغذيها النزاعات بين الدول.

تشير النتائج إلى أن التجارة غير الرسمية يمكن أن تكون وسيلة فعالة لبناء السلام وتعزيز الاستقرار في المناطق الحدودية.[1]

5. تحليل التجارة والتكامل السوقي على طول الحدود بين نيجيريا والكاميرون:

تهدف الدراسة التي أعدها Bonchuk M.O. سنة 2011 إلى تحليل التجارة غير المسجلة (غير الرسمية) والتكامل السوقي على طول الحدود بين نيجيريا والكاميرون، مع تركيز خاص على منطقة نهر كروس. تسعى الدراسة إلى فهم كيفية تطور الأسواق الحدودية والمدن التوأم نتيجة للأنشطة التجارية عبر الحدود، وتأثير ذلك على التكامل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بين سكان المناطق الحدودية.

تبرز أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على الدور الحيوي للتجارة غير الرسمية في تعزيز التكامل بين المجتمعات الحدودية، رغم التحديات السياسية مثل نزاع شبه جزيرة باكاسي. كما تظهر كيف تسهم الأنشطة التجارية في بناء علاقات اقتصادية واجتماعية مستقرة بين السكان المحليين، مما يُعزز من فهم ديناميكيات الاقتصاد الحدودي في إفريقيا جنوب الصحراء.

المنهجية المتبعة في الدراسة: اعتمدت الدراسة على منهجية نوعية ميدانية، حيث تم جمع البيانات من يناير 2009 إلى يوليو 2010، بالاعتماد على:

❖ مقابلات معمقة مع التجار، والسائقين، وأصحاب القوارب.

❖ الملاحظة بالمشاركة لفهم سياقات النشاط التجاري الواقعي.

[1] *Okubaghergis, B. G. Informal Cross-Border Trade along the Eritrean-Ethiopian Border: A Factor of Conflict or a Way of Building Peace? Global Journal of Human-Social Science, 24(E1),2024.*

- ❖ توظيف شبكة العلاقات التي أنشأها الباحث في دراسات سابقة للمنطقة.

طرق التحليل المستخدمة في الدراسة: استُخدم تحليل نوعي لفهم:

- ❖ الأنماط التاريخية للتجارة الحدودية بين الدولتين.
- ❖ تأثير السياسات النقدية والمالية على تدفقات التجارة.
- ❖ كيفية تكيف شبكات التجارة مع التغيرات التنظيمية والسياسية والتكنولوجية.

أظهرت النتائج التالي:

- ❖ ساهمت الأنشطة التجارية غير الرسمية في ظهور أسواق حدودية مزدهرة، وتوأمة بين المدن المتجاورة على طرفي الحدود.
- ❖ استمر السكان المحليون في ممارسة التجارة رغم النزاعات السياسية مثل قضية باكاسي.
- ❖ الاتفاقيات الثنائية بين الدولتين لم تحقق التأثير المرجو على التكامل التجاري.
- ❖ أوصت الدراسة بضرورة الاعتراف بالتجارة غير الرسمية كوسيلة فعالة لتعزيز التكامل الإقليمي وتحسين ظروف العيش في المناطق الحدودية.[1]

6. تأثير النزاع الحدودي بين نيجيريا والكاميرون على أنماط التجارة وديناميتاها في مستوطنات شبه جزيرة باكاسي الحدودية:

تهدف هذه الدراسة، التي أعدها كل من Jude Ndzifon Kimengsi وZephania Nji Fogwe وNebota Catherine Mende ونشرت في يناير 2018، إلى تحليل تأثير النزاع الحدودي بين نيجيريا والكاميرون على أنماط التجارة وديناميتاها في المستوطنات القريبة من الحدود في شبه جزيرة باكاسي، مع التركيز على بلدة إكوندو تيتي (Ekondo Titi).

تبرز أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على كيفية تأثير النزاعات الحدودية على التجارة عبر الحدود، خاصة في المناطق التي تعتمد بشكل كبير على التجارة غير الرسمية. تظهر

[1] *Bonchuk, M. O, Cross-Border Trade: An Analysis of Trade and Market Integration along the Nigeria-Cameroon Borderlands. Annals of Humanities and Development Studies, 2(1), 2011.*

الدراسة كيف أن النزاع في باكاسي أدى إلى تغييرات كبيرة في أنماط التجارة، مما أثر على سبل عيش السكان المحليين.

اعتمدت الدراسة على منهجية كمية، حيث تم إجراء مسح شمل 100 مشارك من التجار والمزارعين والموظفين المحليين في بلدة إكوندو تيتي. تم تحليل البيانات باستخدام اختبار كاي–تربيع (Chi-Square) لتحديد العلاقة بين النزاع الحدودي والتغيرات في أنماط التجارة.

تم استخدام اختبار كاي–تربيع للتحليل عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية 9، والذي أظهر وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ديناميات القطاع التجاري وعدم الأمان الحدودي في إكوندو تيتي، خاصة أن أنماط التجارة اتخذت شكلًا متأرجحًا على ثلاث فترات: قبل الأزمة، وأثناء الأزمة، وبعد الأزمة.

حيث أدى النزاع في باكاسي إلى انخفاض كبير في تدفقات التجارة، حيث انخفضت تجارة المحاصيل الغذائية والمنتجات الحرجية غير الخشبية والمنتجات شبه المصنعة بنسبة تزيد عن 50% بين عامي 1993 و2006.

بعد الأزمة، شهدت المنطقة زيادة في التجارة غير الرسمية وغير المسجلة، خاصة في المنتجات الزراعية، بسبب نقص البنية التحتية للنقل والتخزين.[1]

7. تأثير النزاع الحدودي بين الهند وباكستان على حركة التجارة عبر الحدود في كشمير:

تهدف هذه الدراسة التي أعدها الباحث Ravi Kumar في عام 2017 إلى فحص تأثير النزاع الحدودي بين الهند وباكستان على حركة التجارة عبر الحدود في منطقة كشمير. تركز الدراسة

[1] *Kimengsi, J. N., Fogwe, Z. N., & Mende, N. C. Cameroon-Nigeria Border Conflict Incidence on Trade Patterns and Dynamics Within Near-Border Settlements of the Bakassi Peninsula, Cameroon. Urban and Regional Planning, 3(1), 2018.*

على كيف أثر هذا النزاع على التجارة بين البلدين في ظل القيود الأمنية والسياسية، وكيف استجاب التجار المحليون لهذه التحديات.

تبرز أهمية هذه الدراسة في تحليل آثار النزاع الهندي الباكستاني الطويل الأمد على النشاط التجاري عبر الحدود في واحدة من أكثر المناطق العسكرية قسوة في العالم. تسلط الدراسة الضوء على تأثير النزاع على الاقتصاد المحلي في كشمير وتوضح كيف أدت القيود على التجارة إلى تغييرات في الأنماط التجارية وعلاقات الأعمال بين البلدين.

اعتمدت الدراسة على مزيج من المنهج الكمي والنوعي. شمل البحث مقابلات مع 200 تاجر محلي من كشمير، بالإضافة إلى جمع بيانات تجارية من أسواق معبر "أريا" الحدودية بين الهند وباكستان. تم استخدام التحليل الإحصائي لتحديد الأثر المباشر للنزاع على أنماط التجارة.

تم تحليل البيانات باستخدام تحليل الانحدار المتعدد لاختبار تأثيرات النزاع الحدودي على متغيرات التجارة مثل حجم التجارة، وأنواع السلع المتداولة، والوقت المستغرق في النقل عبر الحدود.

النتائج هذه الدراسة:

- ❖ أدى النزاع الهندي الباكستاني إلى انخفاض حاد في حجم التجارة بين البلدين، وخاصة في السلع الزراعية والمنتجات الصناعية.
- ❖ تأثير القيود الأمنية على الطرق التجارية عبر كشمير كان له دور كبير في تقليص التجارة الرسمية، مما جعل التجارة غير الرسمية والمهرّبة أكثر رواجا.

على الرغم من التحديات، أظهرت الدراسة أن بعض الأسواق الحدودية تمكنت من الحفاظ على تدفقات تجارية مستقرة بفضل العلاقات العائلية والروابط العرقية بين السكان على كلا الجانبين.[1]

8. تأثير النزاع الحدودي بين إثيوبيا وإريتريا على حركة التجارة عبر الحدود في منطقة القاش بركة:

تهدف هذه الدراسة التي أعدها الباحث Habte Ghebremedhin في عام 2019 إلى فحص تأثير النزاع الحدودي بين إثيوبيا وإريتريا على حركة التجارة في منطقة القاش بركة الواقعة بين البلدين. تركز الدراسة على كيفية تأثير الصراع المستمر على تدفقات التجارة في المنطقة، وكيفية تعاطي التجار مع الوضع القائم نتيجة القيود التي فرضتها الحكومة على التجارة عبر الحدود.

تكتسب الدراسة أهمية خاصة نظرًا لموقعها الاستراتيجي في منطقة القاش بركة التي كانت تعد مركزًا تجاريًا نشطًا بين إثيوبيا وإريتريا قبل بداية النزاع. تبرز الدراسة كيفية أن النزاع قد أثر سلبًا على الاقتصاد المحلي، مما جعل المنطقة تمر بتحديات كبيرة فيما يخص التجارة عبر الحدود التي كانت تزدهر تاريخيًا.

اعتمدت الدراسة على منهجية ميدانية حيث تم إجراء مقابلات مع 150 تاجرًا في القاش بركة، بالإضافة إلى جمع البيانات الإحصائية من الجمارك الحدودية في كل من إثيوبيا وإريتريا. كما تم استخدام الاستبيانات لقياس تأثير النزاع على الأنماط التجارية.

[1] *Kumar, R. Impact of the India-Pakistan Border Dispute on Cross-Border Trade in Kashmir. Journal of Borderland Studies, 32(4), 2017.*

تم تحليل البيانات باستخدام أسلوب التحليل الكمي، حيث تم تطبيق نموذج الانحدار اللوجستي لدراسة تأثير النزاع على أنواع السلع المتداولة وحجم التجارة. كما تم استخدام تحليل التباين (ANOVA) لتحديد اختلافات التجارة بين فترات ما قبل النزاع وأثناءه وبعده.

النتائج المتحصل عليها من هذه الدراسة:

- ❖ أدى النزاع إلى انخفاض كبير في حجم التجارة بين إثيوبيا وإريتريا بنسبة 70% في بعض السلع مثل المواد الغذائية الأساسية والمنتجات الزراعية.
- ❖ تم إعادة توجيه العديد من تدفقات التجارة إلى أسواق غير رسمية في المناطق المتاخمة للحدود، حيث أصبحت التجارة غير القانونية أكثر رواجًا بسبب القيود المفروضة على الحدود.
- ❖ أظهرت الدراسة أن إعادة فتح الحدود بين إثيوبيا وإريتريا بعد توقيع اتفاقية السلام في 2018 أدت إلى زيادة تدريجية في التجارة الرسمية، لكنها لم تعود إلى مستوياتها السابقة.

توصي الدراسة بضرورة تحسين البنية التحتية للطرق والأسواق على جانبي الحدود وتعزيز التعاون الإقليمي لدعم النمو التجاري في المنطقة.[1]

المطلب الثاني: تصنيف الدراسات السابقة.

عند تحليل الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع النزاعات الإقليمية وتأثيرها على حركة التجارة عبر الحدود، يتبيّن وجود تباين من حيث الأهداف والمنهجيات وسياقات الدراسة، إلا أنها تتقاطع في محاولتها تفسير العلاقة بين النزاع والتبادل التجاري. ويمكن تصنيف الدراسات إلى فئتين رئيسيتين:

أولا: دراسات كمية وتحليلية.

[1] *Ghebremedhin, H. The Impact of the Ethiopia-Eritrea Border Conflict on Cross-Border Trade in the Qash Barka Region. African Journal of Economics and Business, 45(2), 2019.*

1. دراسات قانونية وتحليلية لتسوية النزاعات:

برز هذا النوع من الدراسات من خلال التركيز على الآليات القانونية المستخدمة لتسوية النزاعات الحدودية، مثل دراسة الدكتور السنيدي (2022) حول النزاع اليمني الإريتري، والتي أوضحت كيف ساهم التحكيم الدولي في استعادة الأمن البحري وتنشيط التجارة في البحر الأحمر. يظهر هذا التوجه أهمية المعالجة القانونية كعامل حاسم في استقرار التبادلات التجارية.

2. دراسات كمية وتجريبية للعلاقة بين النزاع والتجارة:

اعتمدت عدة دراسات، مثل دراسة النزاع الهندي الباكستاني أو النزاع الروسي الأوكراني، على أدوات تحليل اقتصادي مثل النماذج القياسية (VECM، الانحدار المتعدد، ANOVA) لفهم آثار النزاعات على تدفقات التجارة. وقد بينت هذه الدراسات وجود تأثير سلبي ومباشر للنزاعات على حجم التجارة، خاصة في السلع الأساسية والمنتجات الزراعية.

ثانيا: دراسات ميدانية واجتماعية في البيئات الحدودية.

تعمّقت بعض الدراسات في تحليل تأثير النزاعات على الفواعل المحلية في المناطق الحدودية، كدراسة التجارة غير الرسمية في شرق إفريقيا، وشبه جزيرة باكاسي. واعتمدت هذه الدراسات على أدوات نوعية ومقابلات ميدانية لتوضيح كيف يتأثر السكان المحليون، خاصة صغار التجار، بالقيود المفروضة بفعل النزاعات.

المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية.

في هذا المطلب سنبين الاختلاف الموجود بين الدراسة الحالية والدراسات السابق في الموضوع حيث تنفرد هذه الدراسة بعدة خصائص تجعلها ذات مساهمة نوعية في الأدبيات العلمية، من أبرزها:

أولا: الحدود المكانية والزمنية

1. **الحداثة الزمنية والواقعية التطبيقية:** إذ تعالج النزاع القائم بين روسيا وأوكرانيا كحالة حية ومعاصرة، خلافا لدراسات توقفت عند بدايات الصراع أو تناولت نزاعات قديمة.
2. **البعد الجغرافي والسياسي – الاقتصادي:** تتناول الدراسة الأثر المتشابك للنزاع من زوايا متعددة، تشمل التحولات الجغرافية، التفاعلات السياسية، والانكماش التجاري، ما يمنحها طابعا متعدد التخصصات.

ثانيا: الحدود الموضوعية.

1. **المعالجة المتكاملة:** تجمع الدراسة بين البعد النظري والتحليل التطبيقي، مما يتيح تقديم رؤية شمولية تدمج الجوانب المفاهيمية مع المعطيات الكمية والواقعية.
2. **أهمية الحالة المدروسة في السياق الدولي:** تكتسب حالة روسيا وأوكرانيا أهمية بالغة نظرا لتأثيرها على الأمن الغذائي والطاقة وسلاسل الإمداد العالمية، مما يرفع من القيمة العملية والاستراتيجية للبحث.
3. **استخدام مصادر ومعطيات حديثة:** تم اعتماد بيانات حديثة وتحليلات كمية نوعية تواكب المستجدات إلى غاية الفترة الراهنة، بما يعزز من موثوقية النتائج.

خلاصة:

تناول الفصل الأول موضوع النزاعات الإقليمية وتأثيرها على التجارة عبر الحدود، مع التركيز على الأهمية الاقتصادية للتجارة الدولية كعنصر حيوي في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد العالمي، تم استعراض المفاهيم الأساسية للنزاعات الإقليمية، والتي تشمل الصراعات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وأثرها على العلاقات التجارية بين الدول، وتم تسليط الضوء على الأهمية الاقتصادية للتجارة عبر الحدود، حيث تسهم في؛ تعزيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة التبادل التجاري وتوسيع الأسواق؛ تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على الأسواق المحلية، تحسين مستويات المعيشة من خلال توفير السلع والخدمات بأسعار تنافسية.

ركز هذا الفصل على كيفية تأثير النزاعات على حركة التجارة، والتي عالجتها الأدبيات التطبيقية المطروحة من خلال؛ تعطيل العلاقات التجارية حيث تؤدي النزاعات إلى قطع أو تقليص العلاقات التجارية بين الدول المتصارعة، مما يؤثر على حجم التجارة وتدفق البضائع، تدمير البنية التحتية تتسبب النزاعات في تدمير البنية التحتية مثل الموانئ والطرق والجسور، مما يعطل سلاسل التوريد ويزيد من تكاليف التجارة، فرض قيود تجارية يتم فرض قيود على حركة البضائع والأفراد، مثل العقوبات والحظر التجاري، مما يزيد من تعقيد التجارة الدولية.

الفصل الثانـي:

الدراسة التطبيقية حول تأثير النزاعات الإقليمية على حركة التجارة والبضائع عبر الحدود

"أوكرانيا، روسيا"

تمهيد:

بعد التأسيس النظري للعلاقة بين النزاعات الإقليمية والتجارة عبر الحدود، يأتي هذا الفصل لتطبيق تلك الإطارات المفاهيمية على حالة تطبيقية محددة، تتمثل في النزاع الروسي الأوكراني. إذ يعتبر هذا النزاع من أبرز الأمثلة المعاصرة التي أظهرت بوضوح كيف يمكن أن تؤدي التوترات الإقليمية إلى إرباك العلاقات التجارية وتعطيلها، سواء على المستوى الثنائي أو الإقليمي والدولي.

يسعى هذا الفصل إلى تقديم تحليل تطبيقي من خلال توصيف العينة المدروسة، وتوضيح الأدوات المنهجية المعتمدة في جمع ومعالجة البيانات. كما يعرض أهم النتائج المتوصّل إليها، متبوعة بمناقشة علمية تربط بين المعطيات الواقعية والخلفية النظرية التي تم عرضها في الفصل السابق، مما يسمح بفهم أعمق لتأثير النزاعات الإقليمية على حركة التجارة عبر الحدود وفق الخطة التالية:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة.

المطلب الاول: وصف العينة الخاصة بالدراسة (روسيا وأوكرانيا).

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة.

المبحث الثاني: النتائج والمناقشة.

المطلب الاول: النتائج.

المطلب الثاني: المناقشة.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة.

تم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين، أما الأول فسيتم من فيه وصف عينة الدراسة من خلال قراءة في اقتصادياتها، ووصف مؤشرات القياس التي سيتم الاعتماد عليها في قياس الأثر المترتب للنزاعات الإقليمية على التجارة عبر الحدود في دول العينة، والمطلب الثاني سيتم تقديم وعرض الأدوات المناسبة المستخدمة في هذه الدراسة.

المطلب الاول: وصف العينة الخاصة بالدراسة ومؤشرات القياس (روسيا وأوكرانيا).

في هذا المطلب سنقوم قراءة اقتصادية لدولتي اوكرانيا وروسيا وكذلك وصف المؤشرات التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة والمتمثلة في مؤشر الانفاق العسكري، مؤشر السلام العالمي، مؤشر التنمية البشرية، مؤشر الهجرة القسرية، مؤشر الميزان التجاري، مؤشر فعالية الحوكمة.

أولا: عينة الدراسة.

1. قراءة اقتصادية لدولة أوكرانيا:

❖ الناتج المحلي الإجمالي:

وفقا لبيانات **البنك الدولي** شهد الاقتصاد الأوكراني تقلبات كبيرة، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لأوكرانيا من حوالي 31 مليار دولار في عام 1998 إلى ذروته عند حوالي 183 مليار دولار في عام 2008، مدفوعًا بالنمو في قطاعات الصناعة والزراعة. ومع ذلك، أدى الانكماش الاقتصادي العالمي إلى انخفاض حاد في الناتج المحلي الإجمالي، حيث انخفض إلى حوالي 115 مليار دولار. وفي السنوات التالية شهد الاقتصاد بعض التعافي لكن الأزمة السياسية في عام 2014، بما في ذلك ضم شبه جزيرة القرم من قبل روسيا، أدت إلى انكماش آخر، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 131 مليار دولار في عام

2015. في عام 2022، أدى الغزو الروسي إلى تدهور اقتصادي حاد، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير. ومن المتوقع أن يبدأ الاقتصاد في التعافي تدريجيًا بعد عام 2023، مع دعم من المساعدات الدولية وإعادة الإعمار.

الشكل رقم 7: الناتج المحلي الإجمالي.

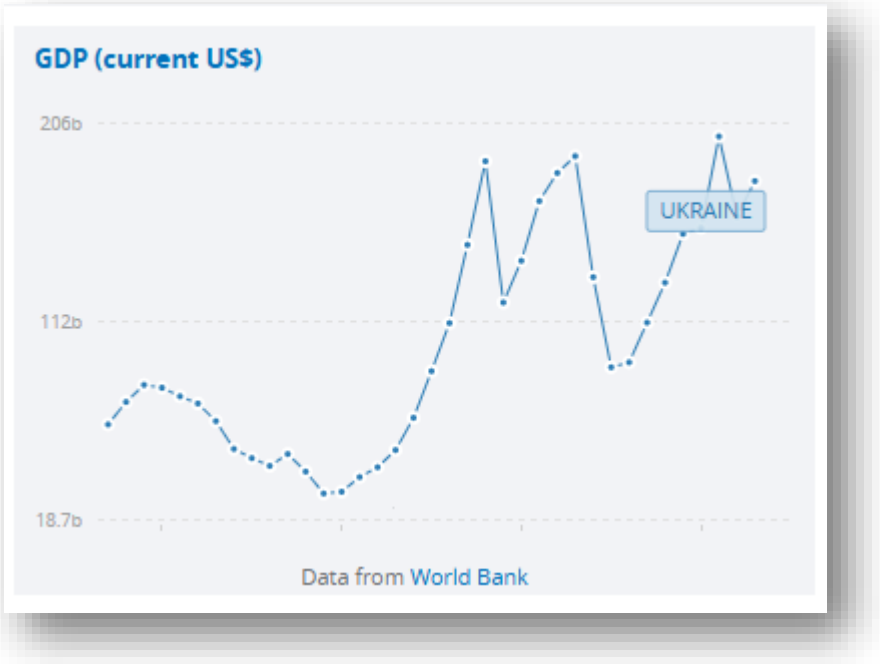

المصدر: موقع البنك الدولي ***https://2u.pw/PS8JM***.

❖ الميزان التجاري:

وفقًا لبيانات **منظمة التجارة العالمية**، حافظت أوكرانيا على فائض تجاري لسنوات عدة، خاصة في قطاعي الزراعة والصناعة، حيث كانت الصادرات الرئيسية تشمل الحبوب والصلب. كانت أوكرانيا تتمتع بفائض تجاري في معظم السنوات من 1998 إلى 2008. ومع ذلك، أدى الانكماش الاقتصادي العالمي في عام 2009 إلى انخفاض الصادرات، مما أدى إلى عجز تجاري في السنوات التالية، استمر الميزان التجاري في التقلب.

❖ البطالة:

وفقًا لبيانات **منظمة العمل الدولية**، شهدت أوكرانيا مستويات عالية من البطالة في السنوات التي تلت الاستقلال، حيث بلغت ذروتها في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ثم انخفضت البطالة تدريجيًا، حيث بلغت حوالي **7.2%** في عام 2008. ومع ذلك أدى الانكماش الاقتصادي في عام 2009 إلى ارتفاع البطالة إلى حوالي **9.6%**. في السنوات اللاحقة، استمرت البطالة في التقلب ففي عام 2022، أدى الغزو الروسي إلى زيادة البطالة بشكل كبير، حيث وصلت إلى مستويات غير مسبوقة.

❖ سلاسل التوريد:

وفقا لبيانات البنك الدولي كانت روسيا الشريك التجاري الرئيسي لأوكرانيا، حيث كانت تستورد منها الغاز الطبيعي وتصدر إليها السلع الصناعية والزراعية، مما دفع أوكرانيا مؤخرا للبحث عن بدائل في أوروبا وآسيا، في السنوات الأخيرة زادت التجارة مع الاتحاد الأوروبي بشكل كبير، حيث أصبحت أوروبا الآن الشريك التجاري الرئيسي لأوكراني، كما سعت أوكرانيا إلى تعزيز العلاقات التجارية مع الصين وتركيا ودول أخرى.

2. قراءة اقتصادية لدولة روسيا:

❖ الناتج المحلي الإجمالي:

وفقا لبيانات **البنك الدولي**، شهد الاقتصاد الروسي تقلبات كبيرة منذ عام 1998. انخفض الناتج المحلي الإجمالي لروسيا بشكل حاد خلال الأزمة المالية في عام 1998، حيث وصل إلى حوالي 271 مليار دولار. ومع ذلك شهد الاقتصاد تعافيا قويا في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مدفوعا بارتفاع أسعار النفط والغاز، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى ذروته عند حوالي 2.3 تريليون دولار في عام 2013. ومع ذلك أدى الانكماش الاقتصادي العالمي في عام 2009 إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 1.2 تريليون دولار. في السنوات اللاحقة، استمر الاقتصاد في النمو، لكنه شهد تباطؤا بسبب العقوبات الدولية وانخفاض أسعار النفط. في عام 2022، أدى الغزو الروسي لأوكرانيا والعقوبات الغربية إلى

انخفاض حاد في الناتج المحلي الإجمالي، حيث انخفض إلى حوالي 1.8 تريليون دولار. ومن المتوقع أن يظل الاقتصاد الروسي تحت الضغط في السنوات القادمة، مع توقعات بأن يبدأ التعافي تدريجيا بعد عام 2023.

الشكل رقم 8: الناتج المحلي الإجمالي روسيا.

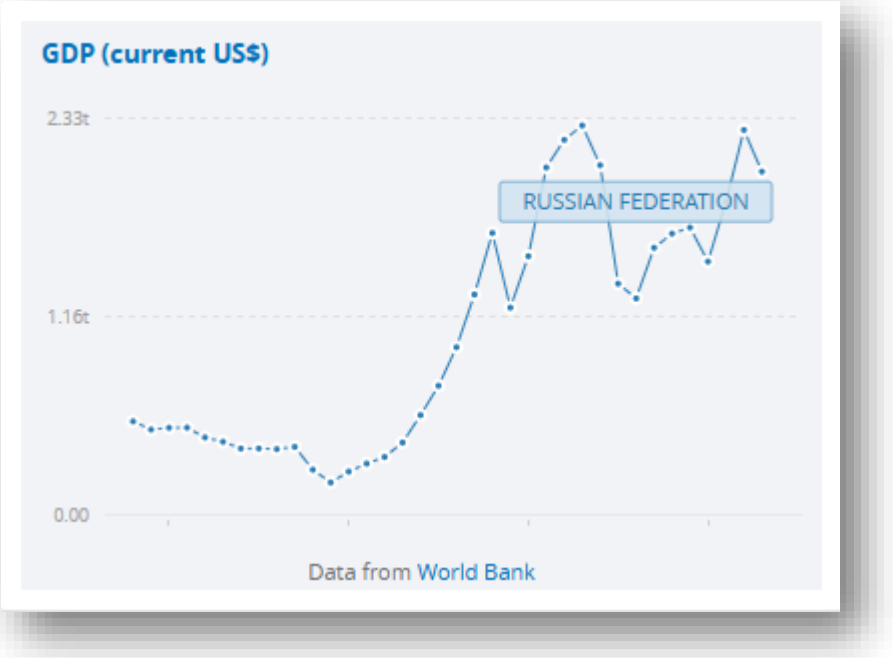

المصدر: موقع البنك الدولي *https://2u.pw/PRpne*.

❖ الميزان التجاري:

وفقا لبيانات منظمة التجارة العالمية، حافظت روسيا على فائض تجاري كبير في معظم السنوات منذ عام 1998، بفضل صادراتها الكبيرة من النفط والغاز. كانت روسيا تتمتع بفائض تجاري كبير، حيث وصلت الصادرات إلى ذروتها في عام 2012 عند حوالي 526 مليار دولار. ومع ذلك تأثر الميزان التجاري بشدة بتقلبات أسعار النفط والغاز بالإضافة إلى العقوبات الدولية. في عام 2022 أدى الغزو الروسي لأوكرانيا والعقوبات الغربية إلى انخفاض الصادرات، مما أثر على الميزان التجاري.

❖ البطالة:

وفقا لبيانات **منظمة العمل الدولية**، شهدت روسيا مستويات متفاوتة من البطالة منذ عام 1998. انخفضت البطالة تدريجيا من حوالي 13.3% في عام 1998 إلى حوالي 5.2% في عام 2008. ومع ذلك، أدى الانكماش الاقتصادي في عام 2009 إلى ارتفاع البطالة إلى حوالي 7.5%. في السنوات اللاحقة، استمرت البطالة في الانخفاض، حيث وصلت إلى حوالي 4.4% في عام 2019. في عام 2022، أدى الغزو الروسي لأوكرانيا والعقوبات الغربية إلى زيادة البطالة، حيث وصلت إلى حوالي 6%. ومن المتوقع أن تظل البطالة مرتفعة في السنوات القادمة، مع استمرار الضغوط الاقتصادية.

❖ سلاسل التوريد:

وفقا لبيانات **البنك الدولي**، كانت الصين وألمانيا وهولندا من بين الشركاء التجاريين الرئيسيين لروسيا. كانت الصين الشريك التجاري الأكبر لروسيا، حيث تمثل حوالي 15% من إجمالي التجارة. ومع ذلك أدى الغزو الروسي لأوكرانيا والعقوبات الغربية إلى تعطيل كبير في التجارة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، مما دفع روسيا إلى تعزيز العلاقات التجارية مع الصين والهند وتركيا. بالنسبة لسلاسل التوريد تأثرت بشكل كبير بالعقوبات، حيث تعطلت تدفقات التجارة الدولية وخاصة في قطاع الطاقة. ومن المتوقع أن تسعى روسيا إلى تنويع سلاسل التوريد الخاصة بها مع التركيز على تعزيز العلاقات مع شركاء غير غربيين.

ثانيا: مؤشرات الدراسة.

لقد تم اختيار مجموعة من المؤشرات بغرض قياس تأثير النزاعات الإقليمية على حركة التجارة والبضائع عبر الحدود لدولتي روسيا وأوكرانيا، وذلك من قواعد البيانات الدولية المتخصصة مثل؛ المنظمة العالمية للتجارة، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، معهد الاقتصاد والسلام، **البنك الدولي**.

1. **مؤشر الانفاق العسكري(MIL-SPE)**[1]

[1] قاعدة بيانات الإنفاق العسكري لمعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السياسات المميزة | معهد ستوكهوم الصناعة الدولية لبحوث السلام، تم الاطلاع في 2025/03/20، على الساعة 13:23.

- **الوصف:**

يقيس هذا المؤشر نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة .وهو يعكس مدى تركيز الدولة على الإنفاق العسكري مقارنة بحجم اقتصادها.

- **المعادلة:**

MIL-SPE= (الناتج المحلي الإجمالي/ الإنفاق العسكري) ×100

- **البيانات** :الحصول على بيانات الإنفاق العسكري والناتج المحلي الإجمالي من **معهد ستوكهولم لأبحاث السلام.(SIPRI)**
- **المصدر** *SIPRI Military Expenditure Database* :

2. الهجرة القسرية(FDIP)[1]

- **الوصف** :يقيس هذا المؤشر عدد الأشخاص الذين أُجبروا على ترك منازلهم بسبب النزاعات أو الكوارث أو الاضطهاد .يتم التعبير عنه عادةً كنسبة مئوية من إجمالي السكان أو عدد الأفراد.
- **المعادلة:**

FDIP= (إجمالي عدد السكان /عدد المهاجرين قسريًا) ×100

- **البيانات** :الحصول على بيانات الهجرة القسرية من **المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.(UNHCR)**
- **المصدر** *UNHCR Refugee Data Finder* :

3. فعالية الحوكمة(GPI-EST)

- **الوصف** :يقيس هذا المؤشر مدى فعالية الحوكمة في دولة معينة، بما في ذلك جودة الخدمات الحكومية، وجودة السياسات العامة، ودرجة استقلالية الحكومة عن الضغوط.
- **المعادلة** :لا توجد معادلة محددة، ولكن يتم حسابه بناءً على مؤشرات فرعية مثل:
  - استقرار السياسة
  - جودة البيروقراطية
  - سيادة القانون
  - مكافحة الفساد

[1] الباحث عن بيانات اللاجئين – المؤشرات الرئيسية، تم الاطلاع في 2025/03/23، على الساعة: 11:21.

- **البيانات** :الحصول على بيانات فعالية الحوكمة من **مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI)**التي يصدرها البنك الدولي.
- **المصدر** *World Bank Worldwide Governance Indicators* :

4. مؤشر السلام العالمي(GPI)[1]

- **الوصف** :مؤشر مركب يقيس سلم البلدان يتكون من 23 مؤشرا كميا ونوعيا يتم ترجيح كل منها على مقياس من 1 إلى 5. كلما انخفضت النتيجة كلما كانت البلاد أكثر سلاما يقيس هذا المؤشر مستوى السلام في الدول بناءً على عوامل مثل مستوى العنف، والصراعات الداخلية، والعلاقات مع الدول المجاورة.
- **المعادلة:**

$$\mathrm{GPI} = \sum_{i=1}^{n} w_i \times I_i$$

حيث wiهي أوزان العوامل المختلفة، وIi هي مؤشرات السلام الفرعية مثل:

- عدد الصراعات الداخلية
- عدد الصراعات الخارجية
- عدد الجرائم العنيفة
- عدد ضحايا الصراعات

- **البيانات** :يتم حساب GPIبواسطة **معهد الاقتصاد والسلام.(IEP)**
- **المصدر** *Global Peace Index* :

5. مؤشر التنمية البشرية(HDI)[2]

- **الوصف** :يقيس هذا المؤشر متوسط الإنجازات في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية :العمر المتوقع، والتعليم، ومستوى المعيشة.
- **المعادلة:**

$$\mathrm{HDI} = \sqrt[3]{\text{مؤشر الحياة} \times \text{مؤشر التعليم} \times \text{مؤشر الدخل}}$$

حيث:

[1] https://www.visionofhumanity.org/maps/#، تم الاطلاع في 2025/04/22، الساعة : 12 :10.

[2] مؤشر التنمية البشرية | تقارير التنمية البشرية، تم الاطلاع في 2025/04/22، الساعة: 12 :10.

- مؤشر الحياة :يعتمد على العمر المتوقع عند الولادة.
- مؤشر التعليم :يعتمد على متوسط سنوات الدراسة ومتوقع سنوات الدراسة.
- مؤشر الدخل :يعتمد على نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.

- **البيانات** :الحصول على بيانات HDIمن **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.(UNDP)**
- **المصدر**(*Human Development Index (HDI)* :

6. الميزان التجاري(EXP–IMP)[1]

- **الوصف** :يقيس هذا المؤشر الفرق بين قيمة الصادرات والواردات في دولة معينة خلال فترة زمنية محددة.
- **المعادلة**:

قيمة الواردات – قيمة الصادرات = الميزان التجاري

- **البيانات** :الحصول على بيانات الصادرات والواردات من **منظمة التجارة العالمية.(WTO)**
- **المصدر***World Trade Organization (WTO) Trade Statistics* :

المطلب الثاني: الطرق والأدوات المستخدمة.

سيتم في هذا المطلب عرض الأدوات والبرامج المستخدمة من اجل معالجة البيانات المجمعة من قواعد البيانات الدولية والمتعلقة بكل من المتغير التابع والمتغير المستقل وما يمثلهما من مؤشرات.

أولا: البرامج المستخدمة.

استخدمنا البرنامج الاحصائي **EViews 12**، هو برنامج إحصائي متقدم يستخدم على نطاق واسع في التحليل الاقتصادي والقياسي. يعرف البرنامج بقدرته على التعامل مع البيانات

[1] https://stats.wto.org/dashboard/merchandise_en.html ، تم الاطلاع في 2025/03/22،على الساعة 13: 33.

الكبيرة والمركبة. يستخدم EViews في الأوساط الأكاديمية، والبحثية، والصناعية لتحليل البيانات الاقتصادية، وتقدير النماذج الاقتصادية، وإجراء التنبؤات.

ثانيا: الاختبارات المستخدمة.

بعد اجراء اختبارات استقراريه السلاسل الزمنية بواسطة **اختبار ديكي فولر المطور (ADF)** لمختلف متغيرات الدراسة، اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث الشكل الدالي Ramsey Reset Test، اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي، اختبار عدم ثبات التباين لحد الخطأ، من خلال "اختبارات جذر الوحدة"، والتي أقرت بأن متغيرات الدراسة تتصف بالاستقرارية عند درجات مختلفة من المستوى والفرق الأول، أي أن درجة التكامل الخاصة بمتغيرات الدراسة هي مزيج بين الدرجة الصفر I(0) والدرجة الأولى I(1)، فإنه على هذا الأساس يتضح جليا وفق منهج القياس الاقتصادي أن النموذج الأنسب لقياس وتحليل العلاقة بين متغيرات هذه الدراسة هو "نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة" **(ARDL)** الذي لا يشترط أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، كما يسمح هذا النموذج بتقدير العلاقة التوازنية في الأجلين القصير والطويل، وهو ما يتناسب مع أهداف الدراسة التي ترمي إلى إبراز الأثر في الأمدين القصير والطويل.

المبحث الثاني: عرض النتائج والمناقشة.

سيتم في هذا المبحث عرض النتائج المتحصلة عليها جراء عملية معالجة البيانات ومن ثمة تقدير نماذج الدراسة ليتم بعد ذلك تحليل ومناقشة تلك النتائج.

المطلب الأول: عرض النتائج.

أولا: نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF).

من أجل معرفة استقراريه السلسلة الزمنية نقوم بتطبيق اختبار الجذر الأحادي وسوف نعتمد على اختبار ديكي فولر المطور **(ADF)**، من أجل اختبار الفرضية العدمية والتي تنص على وجود جذر وحدوي وبالتالي عدم استقرارية السلسلة ضد الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر وحدة وبالتالي استقرار السلسلة، اعتمادا على إحصائية t المحسوبة فإذا كانت t المحسوبة أكبر من t المجدولة نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي السلسلة مستقرة عند مستوى معنوية معين، أما إذا كانت t المحسوبة أصغر من t المجدولة نقبل فرضية العدم وبالتالي السلسلة غير مستقرة عند مستوى معنوية معين، والجدول التالي يبين نتائج اختبار ديكي فولر المطور **(ADF)** للسلاسل الزمنية محل الدراسة.

1. استقرار سلاسل الزمنية بالنسبة لأكرانيا

الجدول رقم 3: نتائج اختبار الاستقرارية حسب ديكي فولر ADF

		IMP_EXP	FDIP	GE_EST	GPI	HDI	MIL_SPE
With Constant	t-Statistic	4.1434	-1.5407	-2.8672	-1.8432	-0.5479	1.4537
	Prob.	***1.0000***	***0.5042***	***0.0578***	***0.3554***	***0.8712***	***0.9989***
		n0	n0	*	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	3.7049	-3.4346	-3.4507	-5.4743	-5.9824	0.5794
	Prob.	***1.0000***	***0.0595***	***0.0583***	***0.0003***	***0.0001***	***0.9992***
		n0	*	*	***	***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	5.3582	-0.1556	-5.5183	1.6093	-1.0584	1.0697
	Prob.	***1.0000***	***0.6244***	***0.0000***	***0.9719***	***0.2572***	***0.9232***
		n0	n0	***	n0	n0	n0
	At First Difference						
		d(IMP_EXP)	d(FDIP)	d(GE_EST)	d(GPI)	d(HDI)	d(MIL_SPE)
With Constant	t-Statistic	0.3368	-1.4736	-2.6110	-2.7180	-2.5651	2.0139
	Prob.	***0.9775***	***0.5377***	***0.0990***	***0.0793***	***0.1083***	***0.9998***
		n0	n0	*	*	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-0.3902	-1.4927	-2.3083	-2.6674	-2.3966	1.5423
	Prob.	***0.9847***	***0.8175***	***0.4202***	***0.2546***	***0.3758***	***1.0000***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	3.0293	-4.1719	-2.6773	-1.9976	-2.3667	2.4526
	Prob.	***0.0018***	***0.0167***	***0.0080***	***0.0462***	***0.0191***	***0.0191***
		***	**	***	**	**	**

من خلال الجدول أعلاه يتضح جليا أن القيم الحسابية لاختبار ديكي فولر للنماذج (ثابت، ثابت وقاطع، ثابت واتجاه عام) عند المستوى نجد أن كل من: IMP_EXP, FDIP, MIL_SPE, غير معنوية حيث أظهرت النتائج أنها سلاسل زمنية غير مستقرة عند المستوى، بنما استقرت سلسلة كل من HDI,GE_EST,GPIعند المستوى مما يمكننا القول إن السلسلة المذكورة متكاملة من الدرجة صفر.

وبعد إجراء الفرق من الدرجة الأولى للسلاسل غير المستقرة عند المستوى بينت النتائج قبول الفرضية البديلة ($H_0: \varphi \neq 1$)، مما يعني بعبارة أخرى معنوية معلمة الجذر الأحادي φ عند مستوى معنوية 5%، ومنه يمكن القول إن السلاسل الزمنية (IMP_EXP،، FDIP,GE_EST ،GPI، HDI, MIL_SPE) متكاملة من الدرجة الأولى.

الجدول رقم 4: نتائج درجة التكامل للسلاسل الزمنية محل الدراسة

السلسلة الزمنية	IMP_EXP	FDIP	GE_EST	GPI	HDI	MIL_SPE
درجة التكامل	I (1)	I (1)	I (0)	I (0)	I (0)	I (1)

2. استقرار سلاسل الزمنية بالنسبة لروسيا

الجدول رقم 5: نتائج اختبار الاستقرارية حسب ديكي فولر ADF

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

At Level

		IMP_EXP	FDIP	GE_EST	GPI	HDI	MIL_SPE
With Constant	t-Statistic	3.5590	-2.3905	-2.1442	-1.9129	-2.2965	-2.1112
	Prob.	***1.0000***	***0.1501***	***0.2291***	***0.3236***	***0.1775***	***0.2414***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	0.6608	-3.2350	-1.1912	-3.5634	-0.5025	-2.7345
	Prob.	***0.9994***	***0.0907***	***0.9000***	***0.0446***	***0.9796***	***0.2284***
		n0	*	n0	**	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	2.2940	-0.3185	-1.3003	1.6103	0.1570	0.7173
	Prob.	***0.9941***	***0.5652***	***0.1758***	***0.9720***	***0.7268***	***0.8665***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0

At First Difference

		d(IMP_EXP)	d(FDIP)	d(GE_EST)	d(GPI)	d(HDI)	d(MIL_SPE)
With Constant	t-Statistic	-1.1506	-0.6504	-1.0091	-3.4119	-1.6781	-0.9213
	Prob.	***0.6863***	***0.8486***	***0.7412***	***0.0158***	***0.4346***	***0.7724***
		n0	n0	n0	**	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.0012	-0.7230	-1.6563	-2.9530	-2.0979	-0.8662
	Prob.	***0.5834***	***0.9650***	***0.7524***	***0.1568***	***0.5316***	***0.9510***
		*	n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.9120	-2.6715	-2.7712	-3.6710	-3.6712	-2.2714
	Prob.	***0.0187***	***0.0279***	***0.0318***	***0.0087***	***0.0000***	***0.0088***
		**	**	**	**	***	***

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ عند المستوى أن كل السلاسل الزمنية كما أظهرت النتائج غير مستقرة عند المستوى، بنما استقرت سلسلة GPI عند المستوى مما يمكننا القول إن السلسلة المذكورة متكاملة من الدرجة صفر.

وبعد إجراء الفرق من الدرجة الأولى للسلاسل غير المستقرة عند المستوى بينت النتائج قبول الفرضية البديلة ($H_0: \varphi \neq 1$)، مما يعني بعبارة أخرى معنوية معلمة الجذر الأحادي φ عند مستوى معنوية 5%، ومنه يمكن القول إن السلاسل الزمنية (IMP_EXP،FDIP,GE_EST ، GPI، HDI, MIL_SPE)، متكاملة من الدرجة الأولى.

الجدول رقم 6: نتائج درجة التكامل للسلاسل الزمنية محل الدراسة

السلسلة الزمنية	IMP_EXP	FDIP	GE_EST	GPI	HDI	MIL_SPE
درجة التكامل	I (1)	I (1)	I (1)	I (0)	I (1)	I (1)

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدولين السابقين

ثانيا: نتائج تقدير أثر النزاعات الإقليمية على حركة التجارة عبر الحدود

بعد اجراء اختبارات استقراريه السلاسل الزمنية لمختلف متغيرات الدراسة من خلال اختبارات جذر الوحدة، والتي أقرت بأن متغيرات الدراسة تتصف بالاستقرارية عند درجات مختلفة من المستوى والفرق الأول، أي أن درجة التكامل الخاصة بمتغيرات الدراسة هي مزيج بين الدرجة الصفر I(0) والدرجة الأولى I(1)، فإنه على هذا الأساس يتضح جليا وفق منهج القياس الاقتصادي أن النموذج الأنسب لقياس وتحليل العلاقة بين متغيرات هذه الدراسة هو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (**ARDL**) الذي لا يشترط أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، كما يسمح هذا النموذج بتقدير العلاقة التوازنية في الأجلين القصير والطويل، وهو ما يتناسب مع أهداف الدراسة التي ترمي إلى إبراز الأثر في الأمدين القصير والطويل.

المطلب الثاني: تقدير نماذج الدراسة ومناقشة نتائجها.

في هذ المطلب سنقوم بالخطوات الضرورية لتقدير النماذج المناسبة للدراسة ومن ثمة نعرض النتائج ونناقشها.

أولا: تقدير نموذج أثر النزاعات الإقليمية على حركة التجارة عبر الحدود أوكرانيا

عقب تحديد النموذج الأمثل لدراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، سوف نبدأ أولا بتقدير نموذج أثر النزاعات الإقليمية على حركة التجارة عبر الحدود أوكرانيا.

1. تقدير النموذج ونتائج فترة الابطاء المثلى

تمر عملية تقدير نموذج **ARDL** بمرحلتين هما:

❖ **نتائج فترة الابطاء المثلى:**

قبل تقدير النموذج وتحليل العلاقة في الأجلين القصير والطويل وفق نموذج **(ARDL)** بين الميزان التجاري كمؤشر معبر عن حركة التجارة ومختلف المتغيرات المفسرة للنموذج يستلزم اختيار أفضل نموذج وذلك بالاعتماد على معيار **Schwarz*** حيث يعتبر النموذج الأمثل هو النموذج التي تكون فيه قيمة **Schwarz** في أدنى قيمة لها، وهو ما يظهره الشكل الموالي:

*يعتبر معيار Schwarz هو العيار الأمثل لاختيار فترات الابطاء لعدد المشاهدات الصغيرة وذلك وفقا لـ:

*Ozturk, I & ،Acaravci, A .**Electricity consumption and real GDP causality nexus: Evidence from ARDL bounds testing approach for 11 MENA countries** .Applied Energy,.(2011) Vol 88(Issue8).*

الشكل رقم 9: اختبار فترات الابطاء المثلى لنموذج دولة أوكرانيا

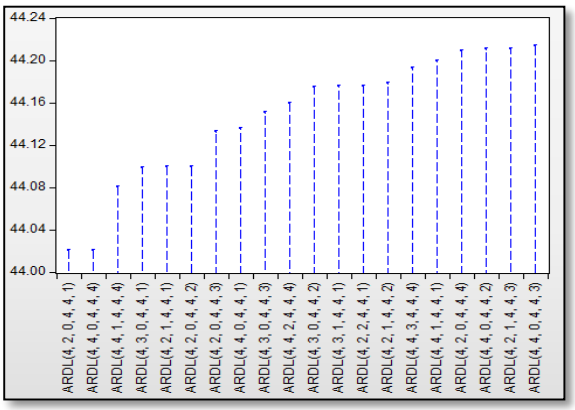

Model	LogL	AIC	BIC*	HQ	Adj. R-sq	Specification
1754	-1033.746595	43.132514	44.020511	43.469419	0.999998	ARDL(4, 2, 0, 4, 4, 1)
501	-1024.023275	42.939726	44.020766	43.349871	0.999998	ARDL(4, 4, 0, 4, 4, 4)
376	-1023.546619	42.961087	44.080735	43.385880	0.999998	ARDL(4, 4, 1, 4, 4, 4)
1129	-1033.717781	43.172154	44.098760	43.523707	0.999998	ARDL(4, 3, 0, 4, 4, 1)
1629	-1033.726889	43.172526	44.099132	43.524079	0.999998	ARDL(4, 2, 1, 4, 4, 1)
1753	-1033.731373	43.172709	44.099315	43.524262	0.999998	ARDL(4, 2, 0, 4, 4, 2)
1752	-1032.597157	43.167231	44.132445	43.533432	0.999998	ARDL(4, 2, 0, 4, 4, 3)
504	-1032.671077	43.170248	44.135462	43.536449	0.999998	ARDL(4, 4, 0, 4, 4, 1)
1127	-1031.114840	43.147544	44.151368	43.528394	0.999998	ARDL(4, 3, 0, 4, 4, 3)
251	-1023.537351	43.001525	44.159782	43.440966	0.999998	ARDL(4, 4, 2, 4, 4, 4)
1128	-1033.635807	43.209625	44.174839	43.575826	0.999998	ARDL(4, 3, 0, 4, 4, 2)
1004	-1033.666367	43.210872	44.176087	43.577073	0.999998	ARDL(4, 3, 1, 4, 4, 1)
1504	-1033.667178	43.210905	44.176120	43.577106	0.999998	ARDL(4, 2, 2, 4, 4, 1)
1628	-1033.722619	43.213168	44.178383	43.579369	0.999998	ARDL(4, 2, 1, 4, 4, 2)
126	-1022.408235	42.996254	44.193120	43.450344	0.999998	ARDL(4, 4, 3, 4, 4, 4)
379	-1032.287540	43.195410	44.199233	43.576259	0.999998	ARDL(4, 4, 1, 4, 4, 1)
1751	-1032.522338	43.204993	44.208816	43.585842	0.999998	ARDL(4, 2, 0, 4, 4, 4)
503	-1032.572791	43.207053	44.210876	43.587902	0.999998	ARDL(4, 4, 0, 4, 4, 2)
1627	-1032.586060	43.207594	44.211417	43.588443	0.999998	ARDL(4, 2, 1, 4, 4, 3)
502	-1030.700216	43.171437	44.213869	43.566934	0.999998	ARDL(4, 4, 0, 4, 4, 3)
1126	-1031.035680	43.185130	44.227561	43.580627	0.999998	ARDL(4, 3, 0, 4, 4, 4)
1002	-1031.038563	43.185247	44.227679	43.580745	0.999998	ARDL(4, 3, 1, 4, 4, 3)
752	-1027.443993	43.120163	44.239812	43.544956	0.999998	ARDL(4, 3, 3, 4, 4, 3)
1379	-1033.330659	43.237986	44.241809	43.618835	0.999998	ARDL(4, 2, 3, 4, 4, 1)
627	-1025.793688	43.093620	44.251877	43.533061	0.999998	ARDL(4, 3, 4, 4, 4, 3)
879	-1033.602174	43.249068	44.252891	43.629917	0.999998	ARDL(4, 3, 2, 4, 4, 1)
1003	-1033.614654	43.249578	44.253401	43.630427	0.999998	ARDL(4, 3, 1, 4, 4, 2)

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

من خلال الشكل السابق نجد أن أفضل نموذج بإمكانه تحليل العلاقة بين حركة التجارة والبضائع وباقي المتغيرات المستقلة المستخدمة في الدراسة هو* **ARDL** (4,2,0,4,4,1) من بين 12500 نموذج مقدر، وذلك بالاعتماد على معيار **Schwarz** والذي بلغ أدنى قيمة له والتي تساوي:(44.020).

❖ تقدير النموذج

بعد اختيار النموذج الأمثل سوف نقوم بتقدير النموذج والمبين في الشكل أدناه:

* تم تقدير تحديد فترة التأخير القصوى بقيمة (02)، كونه ينصح باستعمال قيمة (02) كحد أقصى في البيانات السنوية وذلك استنادا على:

*Narayan, P. K, **Reformulating Critical Values for the Bounds F-statistics Approach to Cointegration: An Application to the Tourism Demand Model for Fiji**, Monash University vol 2 issue 4, 2004, P:11.*

الشكل رقم 10: نتائج تقدير نموذج ARDL الخاص بدولة اكرانيا

Selected Model: ARDL(4, 2, 0, 4, 4, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
IMP_EXP(-1)	1.912309	0.062712	30.49354	0.0000
IMP_EXP(-2)	-1.317458	0.159208	-8.275092	0.0000
IMP_EXP(-3)	0.351300	0.166223	2.113433	0.0443
IMP_EXP(-4)	-0.312155	0.067547	-4.621303	0.0001
FDIP	-78984.60	7770.681	-10.16444	0.0000
FDIP(-1)	181626.2	12498.79	14.53151	0.0000
FDIP(-2)	-98550.95	6684.967	-14.74218	0.0000
GE_EST	-1.78E+10	2.90E+09	-6.144434	0.0000
GPI	1.21E+11	4.35E+10	2.770488	0.0102
GPI(-1)	-2.85E+11	1.19E+11	-2.393782	0.0242
GPI(-2)	1.30E+11	1.47E+11	0.882098	0.3858
GPI(-3)	2.14E+11	1.02E+11	2.099988	0.0456
GPI(-4)	-2.43E+11	3.40E+10	-7.145611	0.0000
HDI	-1.36E+13	1.28E+12	-10.68232	0.0000
HDI(-1)	2.41E+13	3.65E+12	6.613642	0.0000
HDI(-2)	-1.99E+13	5.38E+12	-3.693849	0.0010
HDI(-3)	1.30E+13	4.33E+12	3.012518	0.0057
HDI(-4)	-9.26E+12	1.60E+12	-5.797259	0.0000
MIL_SPE	-2.14E+09	1.10E+09	-1.937936	0.0636
MIL_SPE(-1)	-9.28E+09	1.42E+09	-6.544677	0.0000
V2020	-2.41E+08	9.81E+08	-0.245511	0.8080
V2022	-1.27E+09	1.09E+09	-1.171366	0.2521
C	4.54E+12	3.11E+11	14.60494	0.0000

R-squared	0.999999	Mean dependent var	-2.66E+11
Adjusted R-squared	0.999998	S.D. dependent var	3.28E+11
S.E. of regression	4.83E+08	Akaike info criterion	43.13251
Sum squared resid	6.06E+18	Schwarz criterion	44.02051
Log likelihood	-1033.747	Hannan-Quinn criter.	43.46942
F-statistic	1008507.	Durbin-Watson stat	2.678640
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

يظهر من خلال الشكل أعلاه أن المعنوية الكلية للنموذج وذلك من خلال قيمة فيشر والتي بلغت 1008507 بمستوى معنوية 0.0000 وهي أقل من مستوى المعنوية 5% مما يمكننا القول أن النموذج يفسر الظاهرة المدروسة، بالإضافة إلى ذلك معنوية جميع المعلمات المقدرة في النموذج عند مستوى معنوية 5% ما عدا متغيرة مؤشر السلام **GPI** الربع الثاني، ومتغيرة الحرب وكوفيد 19، وفيما يخص القوة التفسيرية للنموذج فقد بلغ معامل التحديد $0.999\bar{R}^2=$ أعطى قوة تفسيرية عالية للنموذج، حيث تمثل 99.9% من التغيرات الحاصلة في حركة التجارة والبضائع والمشروحة بالمتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج، أما النسبة الباقية 0.00001% تفسرها عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج.

2. اختبارات جودة النموذج

قبل اعتماد النموذج في قياس وتحليل وتفسير العلاقة بين حركة التجارة والبضائع عبر الحدود والمتغيرات المستقلة ينبغي التأكد من جودة النموذج الإحصائية حتى يتم اعتماده في تفسير الظاهرة المدروسة

❖ **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:** يتم استخدام اختبار **Jarque-Bera** لفحص التوزيع الطبيعي للبواقي في النموذج المقدر، والشكل الموالي يبين نتائج اختبار **Jarque-Bera** الخاص بنموذج **ARDL** لحركة التجارة والبضائع عبر الحدود لدولة أكرانيا.

الشكل رقم 11: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

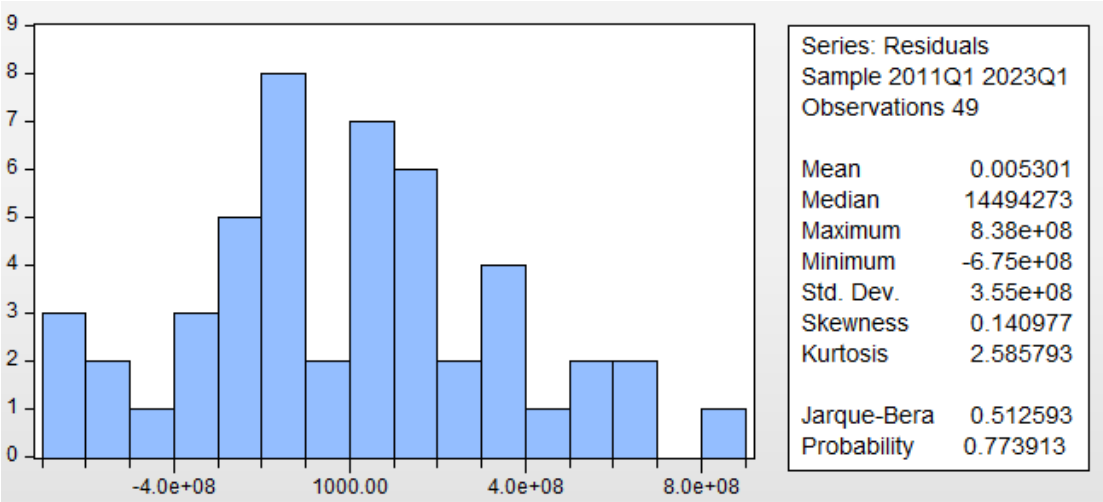

المصدر: من اعداد للطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

يتضح من الشكل أعلاه أن قيمة إحصائية **Jarque-Bera** في نموذج **ARDL** المقدر بلغت: 0.512596 بقيمة احتمالية قدرت بـ: 0.773913، وهي غير معنوية أي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يأخذنا إلى قبول فرضية العدم والقول إن طبيعة سلسلة البواقي في نموذج ARDL المقدر تتبع التوزيع الطبيعي.

❖ **اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH:** هناك عدة اختبارات للكشف عن ثبات تباين البواقي ومن بين هذه الاختبارات **ARCH**، ويتم استخدام **Heteroskedasticity Test: ARCH** لفحص ثبات تباين الأخطاء في نموذج **ARDL**

المقدر وكانت نتائج اختبار **Heteroskedasticity Test: ARCH** لنموذج حركة التجارة والبضائع عبر الحدود لدولة أكرانيا كما هي مبينة في الشكل أدناه:

الشكل رقم 12: اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.109976	Prob. F(1,46)	0.7417
Obs*R-squared	0.114484	Prob. Chi-Square(1)	0.7351

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

ويشير اختبار عدم ثبات التباين بأن احتمالية فيشر تساوي 0.7417 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يأخذنا لقبول فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

❖ **اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث الشكل الدالي Ramsey Reset Test:** تقضي فرضية العدم في هذا الاختبار بأن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم التحديد وسوء التوصيف الرياضي، والشكل الموالي يبين نتائج اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث الشكل الدالي.

الشكل رقم 13: اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث الشكل الدالي Ramsey Reset Test

	Value	df	Probability
t-statistic	0.521125	25	0.6069
F-statistic	0.271571	(1, 25)	0.6069

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

بينت النتائج المقدرة أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.6069 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% مما يؤكد قبول فرضية العدم القائلة بأن النموذج لا يعاني من مشكل التوصيف الرياضي وبالتالي فهو نموذج محدد بشكل ملائم وصحيح.

❖ **اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL (Stability Test)**

يتم التأكد من الاستقرار الهيكلي للنموذج المقدر من خلال اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل، أو بمعنى آخر خُلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود اي تغيرات هيكلية فيها عبر الزمن، ولمعرفة هذا يستلزم اجراء الاختبارين التاليين: اختبار المجموع التراكمي للبواقي ((Cumulative Sum of Residual (CUSUM)) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي ((Cumulative Sum of Square Recursive Residual, (CUSUMSQ)). ، ومما تجدر الإشارة إليه أن الاستقرار الهيكلي بنموذج **ARDL** يتحقق إذا ما كان الشكل البياني لإحصائية كل من **CUSUM** و **CUSUMSQ** تتمحور داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، والشكل التالي يوضح نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر :

الشكل رقم 14: نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي

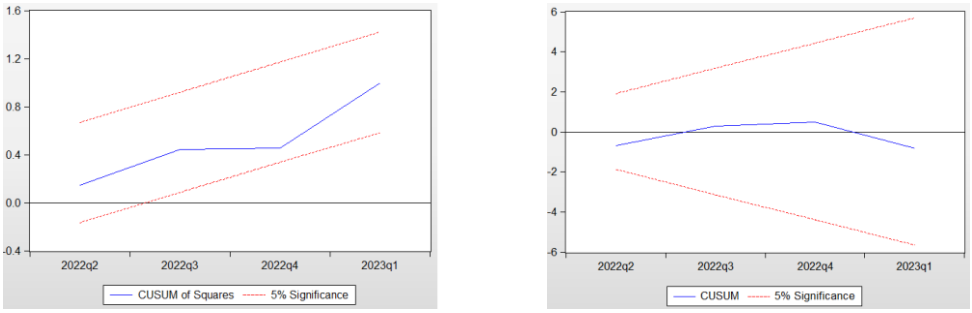

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

يتضح من خلال الشكلين أن المعاملات المقدرة لنموذج **ARDL** المستخدم مستقر حيث نلاحظ أن كلا من المجموع التراكمي للبواقي **CUSUM** والمجموع التراكمي لمربعات البواقي (**CUSUM of Squares**) هما عبارة عن خط وسطي يقع تقريبا داخل حدود المنطقة الحرجة مما يشير إلى الاستقرار الهيكلي لنموذج **ARDL** عند مستوى المعنوية 5% بالنسبة لاختبار (**CUSUM of Squares**)، أما اختبار **CUSUM** فقد أظهر استقراريه المعلمات عند مستوى معنوية 5%، مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

ومن خلال مختلف اختبارات صحة وجودة النموذج نستنتج أن النموذج المقدر يتّسم بالمتانة القياسية وخالي من المشاكل الإحصائية، وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في تفسير

العلاقة الرابطة بين النزاعات الإقليمية وحركة التجارة والبضائع عبر الحدود في الأجلين القصير والطويل.

3. نتائج اختبار التكامل المشترك وتحديد العلاقة في الأجلين القصير والطويل

عقب التأكد من صحة ومتانته القياسية، وكذا ملائمة النموذج لتفسير الظاهرة المدروسة، سوف نعرج على أهم الاختبارات المعتمدة في نموذج **ARDL**.

❖ اختبار التكامل المشترك

- **اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج Bonds test:** يجرى هذا الاختبار من أجل التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل في نموذج الدراسة سوف نقوم بإجراء اختبار Bonds test والذي يقم على اختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0 ; \varphi 1 = \varphi 2 = \varphi 3 = 0 \\ H_1 ; \varphi 1 \neq \varphi 2 \neq \varphi 3 \neq 0 \end{cases}$$

حيث تمثل فرضية العدم عدم وجود تكامل مشترك، في حين تمثل الفرضية البديلة وجود تكامل مشترك، وذلك عن طريق مقارنة F المحسوبة مع F المجدولة وذلك بعد تحديد عدد الفجوات الزمنية المناسبة للنموذج وفق معيار **Schwarz**. فإذا كانت قيمة F أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، ونقبل الفرض البديل تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة لـ F أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة فإننا نرفض الفرض البديل ونقبل فرضية العدم أي غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل وكانت النتائج المتحصل عليها كما يلي:

الجدول رقم 7: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج Bonds test

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	118.1389	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15
Actual Sample Size	49	Finite Sample: n=50		
		10%	2.259	3.264
		5%	2.67	3.781
		1%	3.593	4.981
		Finite Sample: n=45		
		10%	2.276	3.297
		5%	2.694	3.829
		1%	3.674	5.019

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

حيث خلصت نتائج اختبار الحدود والمبينة في الجدول أعلاه إلى أن قيمة F المحسوبة (118.1389) تفوق قيمة الحد الأعلى للقيمة الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 1%، ما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل أي أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المفسرة نحو المتغير التابع، أي أن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات عند مستوى معنوية 1%، والأمر نفسه بالنسبة لاختبار الحدود **T-Bound Test** حيث قدرت القيمة المطلقة لاحصاءة t بـ: (5.540883) وهي أعلى من القيم الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 1%، وبالتالي فإن هذه النتيجة المتحصل عليها تؤكد النتائج المتحصل عليها في **F-Bound Test**..

❖ تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة الأجل

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين حركة التجارة والبضائع عبر الحدود لدولة أكرانيا وكل من (فعالية الحوكمة، السلام العالمي، الانفاق العسكري، مؤشر التنمية البشرية، الهجرة القصرية)، نعرج إلى الخطوة التي تليها وهي خطوة تقدير نموذج تصحيح الخطأ في تحليل نموذج **ARDL** نريد من خلالها إظهار العلاقة بين حركة التجارة

والبضائع عبر الحدود ومختلف المتغيرات المفسرة المستخدمة في الدراسة في الأجل القصير، والجدول التالي يظهر النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم 8: تقدير معلمات الأجل القصير لنموذج لحركة التجارة والبضائع عبر الحدود لدولة أكرانيا

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IMP_EXP(-1))	1.278313	0.037865	33.75933	0.0000
D(IMP_EXP(-2))	-0.039145	0.073890	-0.529778	0.6008
D(IMP_EXP(-3))	0.312156	0.037134	8.406176	0.0000
D(FDIP)	-78984.60	3221.526	-24.51776	0.0000
D(FDIP(-1))	98550.95	3309.236	29.78058	0.0000
D(GPI)	1.21E+11	2.32E+10	0.000000	0.0000
D(GPI(-1))	-1.00E+11	5.11E+10	0.000000	0.0000
D(GPI(-2))	2.91E+10	4.95E+10	0.000000	0.0000
D(GPI(-3))	2.43E+11	2.20E+10	0.000000	0.0000
D(HDI)	-1.36E+13	8.26E+11	0.000000	0.0000
D(HDI(-1))	1.61E+13	1.98E+12	0.000000	0.0000
D(HDI(-2))	-3.79E+12	2.14E+12	0.000000	0.0000
D(HDI(-3))	9.26E+12	9.85E+11	0.000000	0.0000
D(MIL_SPE)	-2.14E+09	4.28E+08	0.000000	0.0000
V2020	-2.41E+08	4.84E+08	0.000000	0.0000
V2022	-1.27E+09	8.63E+08	0.000000	0.0000
CointEq(-1)*	-0.366004	0.011472	-31.90316	0.0000

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

قبل تفسير معلمات الأجل القصير لنموذج حركة التجارة والبضائع عبر الحدود لدولة أكرانيا، سوف نعرج على حد تصحيح الخطأ **CointEq (−1)** فإذا كانت هذه الأخيرة سالبة ومعنوية فإن هذا يشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك أي أن الانحرافات في الأجل القصير تصحح اتجاه أو اختلالات القيمة التوازنية طويلة الأجل خلال السنة نفسها حيث تأخذ معادلة حد تصحيح الخطأ **CointEq** الشكل التالي:

CointEq *= IMP_EXP - (11176.5878*FDIP -48689063582.7225*GE_EST - 173647412756.6294*GPI -15376915185110.4120*HDI - 31200146065.5610*MIL_SPE + 12417359160845.0720)*

وبلغت قيمة **CointEq (−1) (0.366−)** والتي تقيس سرعة العودة للوضع التوازني في الأجل الطويل، كما قدرت قيمته الاحتمالية بـ:(0.0000) مما يعني تحقق الشرطين الأساسيين

بأنه سالب معنوي، وعليه فإن ما قيمته 0.366 من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة من الزمن لأجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل، أي إنه عند تسجيل انحراف في حركة التجارة والبضائع عبر الحدود لدولة أكرانيا في الأجل القصير عن قيمته التوازنية قابلة للتصحيح في الفترة الزمنية (t) والمقدرة بحوالي 32شهرا أي سنتين و8 أشهر

ومن خلال الجدول السابق يتبين أن جميع معلمات النموذج المقدر ترتبط بعلاقة معنوية احصائيا مع المتغير التابع الممثل بالميزان التجاري حيث:

تشير نتائج نموذج تصحيح الخطأ **(ECM)** إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين الميزان التجاري لأوكرانيا والمتغيرات التفسيرية محل الدراسة، كما يؤكد ذلك معامل تصحيح الخطأ الذي جاء سالبًا ودالًا إحصائيًا عند مستوى 1%، بقيمة تقديرية بلغت −0.366004، مما يدل على أن نحو 36.6% من الاختلال في الميزان التجاري يتم تصحيحه خلال الفترة التالية. وفي الأمد القصير، تبيّن أن التغيرات السابقة في الميزان التجاري تؤثر بشكل إيجابي ومعنوي، ما يعكس استمرارية الأثر الزمني .**(Persistence)** كما ظهر أن الارتفاع المفاجئ في الهجرة القسرية يؤدي إلى تراجع فوري في الميزان التجاري، غير أن هذا الأثر ينقلب إيجابًا في الفترة التالية، وهو ما قد يُعزى إلى تحويلات مالية من الخارج أو انخفاض الضغط على الطلب المحلي. من جهة أخرى، أوضحت النتائج أن تحسن مؤشر السلام العالمي **(GPI)** ينعكس إيجابيًا على الميزان التجاري، في حين أن الزيادة في مؤشر التنمية البشرية **(HDI)** تؤدي إلى تدهور الميزان التجاري في الأجل القصير، وربما يعود ذلك إلى تزايد الطلب على السلع الاستهلاكية المستوردة. كما بيّن التحليل أن الارتفاع في الإنفاق العسكري يؤدي إلى تفاقم عجز الميزان التجاري، وهو ما يعكس تخصيص موارد هامة لتغطية الواردات الدفاعية على حساب الصادرات. بالإضافة إلى ذلك، تَبيّن أن المتغيرات الصورية الخاصة بعامي 2020 و2022 كان لها أثر سلبي واضح، بما يعكس التأثير المزدوج لكلٍّ من جائحة كوفيد-19 واندلاع الحرب الروسية–الأوكرانية. وتؤكد هذه النتائج مجتمعة حساسية الميزان التجاري الأوكراني للتقلبات السياسية والأمنية والاجتماعية، وضعف مرونة الاقتصاد في مواجهة الصدمات في الأمد القصير.

وقد أظهرت النتائج ما يلي:

- **المعامل المرتبط بـ V2020** كان **سالبًا** بقيمة **2.41E+08**-ودالًا إحصائيًا، ما يدل على أن **جائحة كوفيد-19 أثّرت سلبًا على الميزان التجاري لأوكرانيا**، وهو ما يمكن تفسيره بتراجع النشاط الاقتصادي العالمي، وانخفاض الصادرات بسبب اضطرابات سلاسل التوريد وقيود الحركة.

- **المعامل المرتبط بـ V2022** كان أيضًا **سالبًا** وبقيمة أكبر (**1.27E+09-**) ، ما يُشير إلى **أثر بالغ السلبية للحرب الروسية-الأوكرانية على الميزان التجاري الأوكراني**، بسبب تدمير البنية التحتية، وتراجع الإنتاج، وتعطّل قنوات التصدير، لا سيما في القطاعات الحيوية مثل الحبوب والمعادن.

وتجدر الإشارة إلى أن المتغيرين الصوريين المرتبطين بعامي 2020 و2022 عبّرا عن صدمات خارجية كبرى، حيث أثّرت **جائحة كوفيد-19 (V2020)**سلبًا على الميزان التجاري نتيجة تعطّل سلاسل الإمداد العالمية، وتراجع الطلب على الصادرات الأوكرانية، فضلاً عن الانكماش الاقتصادي الذي رافق الإجراءات الصحية الوقائية. كما كان **أثر الحرب الروسية-الأوكرانية (V2022)**أكثر حدّة، إذ تسبب في شلل شبه كلي في قطاعي التصدير والإنتاج، لا سيما الزراعي والصناعي، وفرض تحديات لوجستية وأمنية أدّت إلى **تفاقم العجز التجاري** خلال ذلك العام. ويعكس هذا أهمية المتغيرات الجيوسياسية والصحية في تفسير التقلبات قصيرة الأجل في الأداء التجاري لأوكرانيا.

❖ **تقدير نموذج العلاقة الطويلة الأجل.**

عقب التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وتحليل النموذج في الأجل القصير سوف نقوم بتقدير العلاقة الطويلة الأجل وفقا لنموذج (**ARDL**)، والذي يتم بموجبه تقدير معلمات العلاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات المفسرة وهي: (فعالية الحوكمة، السلام العالمي، الانفاق العسكري، مؤشر التنمية البشرية، الهجرة القصرية) والمتغير التابع وهو حركة التجارة والبضائع عبر الحدود، والجدول الموالي يوضح نتائج تقدير معلمات نموذج الدراسة.

جدول رقم 9: نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل لنموذج حركة التجارة والبضائع عبر الحدود

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDIP	11176.59	6754.307	1.654735	0.1100
GE_EST	-4.87E+10	7.10E+09	-6.853640	0.0000
GPI	-1.74E+11	6.09E+09	-28.49557	0.0000
HDI	-1.54E+13	7.48E+11	-20.54477	0.0000
MIL_SPE	-3.12E+10	4.27E+08	-73.15233	0.0000
C	1.24E+13	5.85E+11	21.24111	0.0000

EC = IMP_EXP - (11176.5878*FDIP -48689063582.7225*GE_EST
-173647412756.6294*GPI -15376915185110.4120*HDI
-31200146065.5610*MIL_SPE + 12417359160845.0720)

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

يظهر الجدول السابق وجود علاقة طويلة الأجل معنوية إحصائيا لمعظم المتغيرات المدرجة في النموذج يمكن توضيحها كما يلي:

- تشير نتائج نموذج التوازن طويل الأمد إلى أن الميزان التجاري الأوكراني يتأثر بشكل ملحوظ بعدد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فقد أظهرت المعادلة أن **الهجرة القسرية (FDIP)** تؤثر سلبًا على الميزان التجاري، إذ تؤدي إلى نزيف في الموارد البشرية وتراجع في القدرة الإنتاجية المحلية، مما يزيد من الاعتماد على الواردات. كما تبين أن **فعالية الحوكمة (GE_EST)** تلعب دورًا حاسمًا في تحسين الميزان التجاري؛ فكل تحسن في فعالية المؤسسات والرقابة الحكومية ينعكس إيجابًا على ضبط عمليات التصدير والاستيراد، ويحد من مظاهر الفساد والتهريب.
- من جهة أخرى، يُظهر **مؤشر السلام العالمي (GPI)** أثرًا سلبيًا قويًا، حيث إن استمرار النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار الأمني يضعف بنية الاقتصاد الوطني ويعرقل الصادرات، في حين تزيد الحاجة إلى استيراد السلع الأساسية والدفاعية. أما **مؤشر التنمية البشرية(HDI)** ، فرغم أنه يعكس تحسنًا في الظروف المعيشية، فإن ارتفاعه دون مرافقة بنمو صناعي وزراعي يؤدي إلى تفاقم العجز التجاري

نتيجة نمو الطلب على السلع المستوردة. وتؤكد النتائج كذلك أن **الإنفاق العسكري (MIL_SPE)** يشكل عبئًا على الميزان التجاري، إذ يتطلب موارد ضخمة تُوجَّه نحو استيراد الأسلحة والمعدات بدلًا من تعزيز الإنتاج المحلي أو الاستثمار في القطاعات التصديرية.

- بناءً عليه، تبرز أهمية تحسين فعالية الحوكمة ووقف النزاعات المسلحة كشرطين أساسيين لتحقيق استقرار الميزان التجاري الأوكراني. كما توصي النتائج بتوجيه الإنفاق نحو القطاعات الإنتاجية وتقليص النفقات الدفاعية غير الضرورية، مع تبنّي سياسات تنموية شاملة توازن بين تحسين مستوى المعيشة وتعزيز القدرة التصديرية للبلاد.
- تعكس النتائج أن الميزان التجاري الأوكراني يتأثر سلبًا بمجموعة من العوامل المرتبطة بالحرب والاضطرابات الداخلية، مثل الهجرة القسرية، تدهور السلام، ضعف التنمية، وارتفاع الإنفاق العسكري. في المقابل، يُعد تحسين الحوكمة أحد أهم الأدوات التي يمكن أن تسهم في تقليل العجز التجاري عبر تعزيز بيئة الأعمال وزيادة الكفاءة المؤسسية. وبالتالي، تؤكد النتائج أهمية الإصلاح المؤسسي ووقف النزاعات من أجل استعادة التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي المستدام.

ثانيا: تقدير نموذج أثر النزاعات الإقليمية على حركة التجارة عبر الحدود روسيا.

عقب تحديد النموذج الأمثل لدراسة العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة، سوف نبدأ أولا بتقدير نموذج أثر النزاعات الإقليمية على حركة التجارة عبر الحدود لروسيا.

1. تقدير النموذج ونتائج فترة الابطاء المثلى.

تمر عملية تقدير نموذج **ARDL** بمرحلتين هما:

- **نتائج فترة الابطاء المثلى.**

قبل تقدير النموذج وتحليل العلاقة في الأجلين القصير والطويل وفق نموذج **(ARDL)** بين الميزان التجاري كمؤشر معبر عن حركة التجارة ومختلف المتغيرات المفسرة للنموذج يستلزم اختيار أفضل نموذج وذلك بالاعتماد على معيار **Schwarz*** حيث يعتبر النموذج الأمثل هو النموذج التي تكون فيه قيمة **Schwarz** في أدنى قيمة لها، وهو ما يظهره الشكل الموالي:

الشكل رقم 15: اختبار فترات الابطاء المثلى لنموذج أثر النزاعات الإقليمية على حركة التجارة عبر الحدود لروسيا

Model	LogL	AIC	BIC*	HQ	Adj. R-sq	Specification
3757	-1168.647074	48.842738	49.923778	49.252883	0.999996	ARDL(3, 3, 4, 4, 3, 3)
1309	-1176.635933	49.005548	49.932154	49.357101	0.999996	ARDL(4, 2, 4, 2, 3, 1)
3132	-1167.847671	48.850925	49.970574	49.275719	0.999996	ARDL(3, 4, 4, 4, 3, 3)
3257	-1169.926890	48.894975	49.976015	49.305120	0.999996	ARDL(3, 4, 3, 4, 3, 3)
3157	-1170.294989	48.910000	49.991040	49.320145	0.999996	ARDL(3, 4, 4, 3, 3, 3)
3756	-1168.370626	48.872270	49.991919	49.297064	0.999996	ARDL(3, 3, 4, 4, 3, 4)
3256	-1168.489779	48.877134	49.996783	49.301927	0.999996	ARDL(3, 4, 3, 4, 3, 4)
632	-1168.574696	48.880600	50.000249	49.305393	0.999996	ARDL(4, 3, 4, 4, 3, 3)
3752	-1168.625041	48.882655	50.002303	49.307448	0.999996	ARDL(3, 3, 4, 4, 4, 3)
1284	-1176.422640	49.037659	50.002873	49.403860	0.999996	ARDL(4, 2, 4, 3, 3, 1)
1308	-1176.573219	49.043805	50.009019	49.410006	0.999996	ARDL(4, 2, 4, 2, 3, 2)
684	-1176.579977	49.044081	50.009295	49.410282	0.999996	ARDL(4, 3, 4, 2, 3, 1)
1304	-1176.594603	49.044678	50.009892	49.410879	0.999996	ARDL(4, 2, 4, 2, 4, 1)
132	-1169.006877	48.898240	50.017889	49.323033	0.999996	ARDL(4, 4, 3, 4, 3, 3)
131	-1167.347014	48.871307	50.029564	49.310748	0.999996	ARDL(4, 4, 3, 4, 3, 4)
3131	-1167.437439	48.874998	50.033255	49.314439	0.999996	ARDL(3, 4, 4, 4, 3, 4)
7	-1167.563211	48.880131	50.038388	49.319572	0.999996	ARDL(4, 4, 4, 4, 3, 3)
3252	-1169.761506	48.929041	50.048690	49.353834	0.999996	ARDL(3, 4, 3, 4, 4, 3)
3127	-1167.843426	48.891568	50.049826	49.331010	0.999996	ARDL(3, 4, 4, 4, 4, 3)
1259	-1175.675080	49.047962	50.051785	49.428811	0.999996	ARDL(4, 2, 4, 4, 3, 1)
127	-1167.891972	48.893550	50.051807	49.332991	0.999996	ARDL(4, 4, 3, 4, 4, 3)
3759	-1175.710507	49.049408	50.053231	49.430258	0.999996	ARDL(3, 3, 4, 4, 3, 1)
659	-1175.821738	49.053948	50.057771	49.434798	0.999996	ARDL(4, 3, 4, 3, 3, 1)
59	-1175.834262	49.054460	50.058283	49.435309	0.999996	ARDL(4, 4, 4, 2, 3, 1)
3881	-1171.942875	48.977260	50.058300	49.387405	0.999996	ARDL(3, 3, 3, 4, 3, 4)
634	-1173.923623	49.017291	50.059722	49.412788	0.999996	ARDL(4, 3, 4, 4, 3, 1)
3751	-1168.191385	48.905771	50.064028	49.345212	0.999996	ARDL(3, 3, 4, 4, 4, 4)

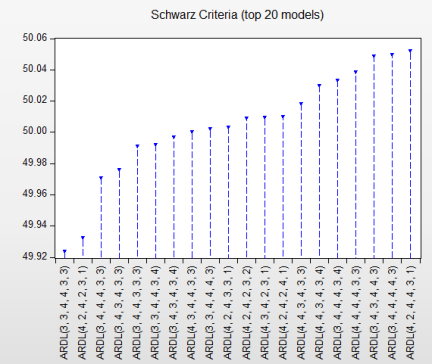

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

من خلال الشكل السابق نجد أن أفضل نموذج بإمكانه تحليل العلاقة بين حركة التجارة عبر الحدود لروسيا وباقي المتغيرات المستقلة المستخدمة في الدراسة هو* **ARDL** (3,3,4,4,3,3) من بين 12500 نموذج مقدر، وذلك بالاعتماد على معيار **Schwarz** والذي بلغ أدنى قيمة له والتي تساوي:**(49.92)**.

❖ تقدير النموذج الخاص بروسيا.

بعد اختيار النموذج الأمثل سوف نقوم بتقدير النموذج والمبين في الشكل أدناه:

* تم تقدير تحديد فترة التأخير القصوى بقيمة (02)، كونه ينصح باستعمال قيمة (02) كحد أقصى في البيانات السنوية وذلك استنادا على:

*Narayan, P. K, **Reformulating Critical Values for the Bounds F-statistics Approach to Cointegration: An Application to the Tourism Demand Model for Fiji**, Monash University vol 2 issue 4, 2004, P:11.*

الشكل رقم 16: نتائج تقدير نموذج ARDL الخاص بدولة روسيا

Selected Model: ARDL(3, 3, 4, 4, 3, 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
IMP_EXP(-1)	1.512816	0.118370	12.78035	0.0000
IMP_EXP(-2)	-0.877968	0.163852	-5.358288	0.0000
IMP_EXP(-3)	0.299870	0.057578	5.208109	0.0000
FDIP	-16477870	1439742.	-11.44501	0.0000
FDIP(-1)	25590003	3325694.	7.694634	0.0000
FDIP(-2)	-13843545	3655095.	-3.787465	0.0011
FDIP(-3)	3945129.	1385841.	2.846740	0.0097
GE_EST	-1.32E+13	8.78E+11	-15.07254	0.0000
GE_EST(-1)	2.10E+13	2.70E+12	7.792595	0.0000
GE_EST(-2)	-1.01E+13	3.27E+12	-3.102086	0.0054
GE_EST(-3)	2.15E+11	2.19E+12	0.097953	0.9229
GE_EST(-4)	2.58E+12	1.11E+12	2.321376	0.0304
GPI	7.81E+13	4.77E+12	16.38657	0.0000
GPI(-1)	-1.19E+14	1.20E+13	-9.896712	0.0000
GPI(-2)	6.67E+13	1.40E+13	4.770478	0.0001
GPI(-3)	-2.43E+13	5.49E+12	-4.422729	0.0002
GPI(-4)	3.75E+12	1.18E+12	3.173650	0.0046
HDI	2.86E+13	1.69E+13	1.690589	0.1057
HDI(-1)	-9.26E+13	4.15E+13	-2.232736	0.0366
HDI(-2)	9.10E+13	4.34E+13	2.096779	0.0483
HDI(-3)	-8.60E+13	1.87E+13	-4.584938	0.0002
MIL_SPE	-2.06E+12	3.53E+11	-5.841693	0.0000
MIL_SPE(-1)	3.41E+12	7.89E+11	4.327605	0.0003
MIL_SPE(-2)	-1.79E+12	7.08E+11	-2.524609	0.0197
MIL_SPE(-3)	5.77E+11	2.38E+11	2.418768	0.0247
V2020	-1.28E+10	1.96E+10	-0.653265	0.5207
V2022	-1.96E+10	1.92E+10	-1.021182	0.3188
C	3.28E+13	4.48E+12	7.311388	0.0000

R-squared	0.999998	Mean dependent var	7.79E+12
Adjusted R-squared	0.999996	S.D. dependent var	4.43E+12
S.E. of regression	8.43E+09	Akaike info criterion	48.84274
Sum squared resid	1.49E+21	Schwarz criterion	49.92378
Log likelihood	-1168.647	Hannan-Quinn criter.	49.25288
F-statistic	490784.6	Durbin-Watson stat	2.618147
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

يظهر من خلال الشكل أعلاه النموذج المعنوية الكلية للنموذج وذلك من خلال قيمة فيشر والتي بلغت 490784.6 بمستوى معنوية 0.00000 وهي أقل من مستوى المعنوية 5% مما يمكننا القول أن النموذج يفسر الظاهرة المدروسة، بالإضافة إلى ذلك معنوية جميع المعلمات المقدرة في النموذج عند مستوى معنوية 5% ما عدا متغيرة)، وفيما يخص القوة التفسيرية للنموذج فقد بلغ معامل التحديد $\bar{R}^2$=0.99 أعطى قوة تفسيرية عالية للنموذج، حيث تمثل99.99 %من التغيرات الحاصلة في حركة التجارة والبضائع والمشروحة بالمتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج، أما النسبة الباقية 0.00001% تفسرها عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج.

2. اختبارات جودة النموذج.

قبل اعتماد النموذج في قياس وتحليل وتفسير العلاقة بين المتغير المستقل والمتغيرات المستقلة ينبغي التأكد من جودة النموذج الإحصائية حتى يتم اعتماده في تفسير الظاهرة المدروسة.

❖ **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:** يتم استخدام اختبار **Jarque-Bera** لفحص التوزيع الطبيعي للبواقي في النموذج المقدر، والشكل الموالي يبين نتائج اختبار **Jarque-Bera** الخاص بنموذج **ARDL**

الشكل رقم 17: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.

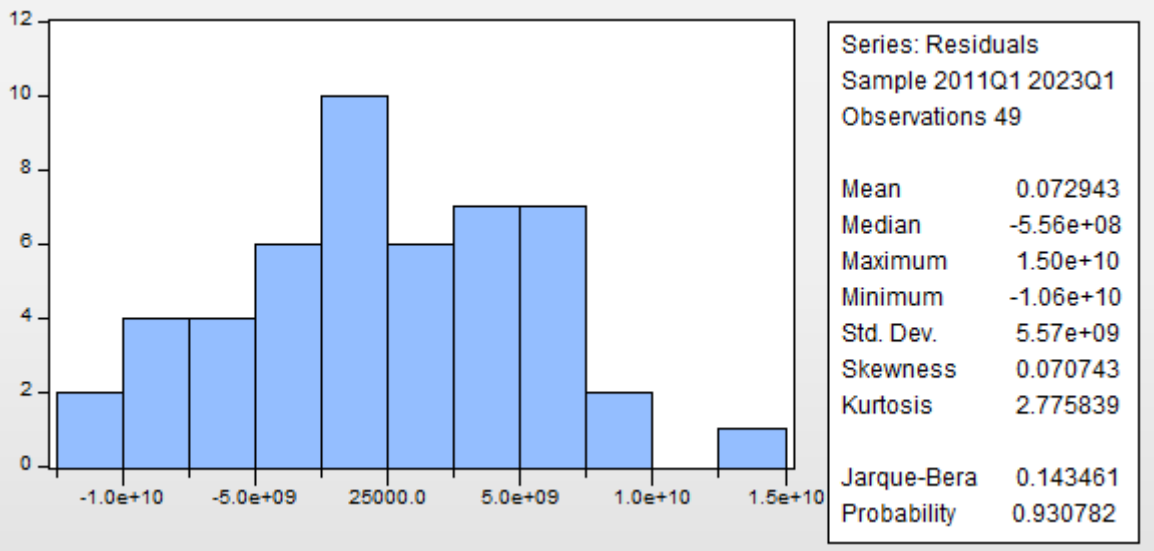

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

يتضح من الشكل أعلاه أن قيمة إحصائية **Jarque-Bera** في نموذج **ARDL** المقدر بلغت: 0.143461 بقيمة احتمالية قدرت بـ: 0.930782، وهي غير معنوية أي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يأخذنا إلى قبول فرضية العدم والقول إن طبيعة سلسلة البواقي في نموذج **ARDL** المقدر تتبع التوزيع الطبيعي.

❖ **اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH:** هناك عدة اختبارات للكشف عن ثبات تباين البواقي ومن بين هذه الاختبارات ARCH، ويتم استخدام **Heteroskedasticity** Test: **ARCH** لفحص ثبات تباين الأخطاء في نموذج **ARDL** المقدر وكانت نتائج اختبار **Heteroskedasticity Test: ARCH** لهذا النموذج كما هي مبينة في الشكل أدناه:

الشكل رقم 18: اختبار عدم ثبات التباين **Heteroskedasticity Test ARCH**

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.024493	Prob. F(1,46)	0.8763
Obs*R-squared	0.025544	Prob. Chi-Square(1)	0.8730

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

ويشير اختبار عدم ثبات التباين بأن احتمالية فيشر تساوي 1.46 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يأخذنا لقبول فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

❖ **اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث الشكل الدالي Ramsey Reset Test:** تقضي فرضية العدم في هذا الاختبار بأن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم التحديد وسوء التوصيف الرياضي، والشكل الموالي يبين نتائج اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث الشكل الدالي.

الشكل رقم 19: اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج من حيث الشكل الدالي Ramsey Reset Test

	Value	df	Probability
t-statistic	1.356515	20	0.1901
F-statistic	1.840134	(1, 20)	0.1901

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

بينت النتائج المقدرة أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.1901 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% مما يؤكد قبول فرضية العدم القائلة بأن النموذج لا يعاني من مشكل التوصيف الرياضي وبالتالي فهو نموذج محدد بشكل ملائم وصحيح.

❖ **اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL (Stability Test)**

يتم التأكد من الاستقرار الهيكلي للنموذج المقدر من خلال اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل، أو بمعنى آخر خُلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود اي تغيرات هيكلية فيها عبر الزمن، ولمعرفة هذا يستلزم اجراء الاختبارين التاليين: اختبار المجموع التراكمي للبواقي (Cumulative Sum of Residual (CUSUM)) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (Cumulative Sum of Square Recursive Residual, (CUSUMSQ)). ، ومما تجدر الإشارة إليه أن الاستقرار الهيكلي بنموذج ARDL يتحقق إذا ما كان الشكل

البياني لإحصائية كل من **CUSUM** و **CUSUMSQ** تتمحور داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، والشكل التالي يوضح نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج **ARDL** المقدر :

الشكل رقم20: نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي

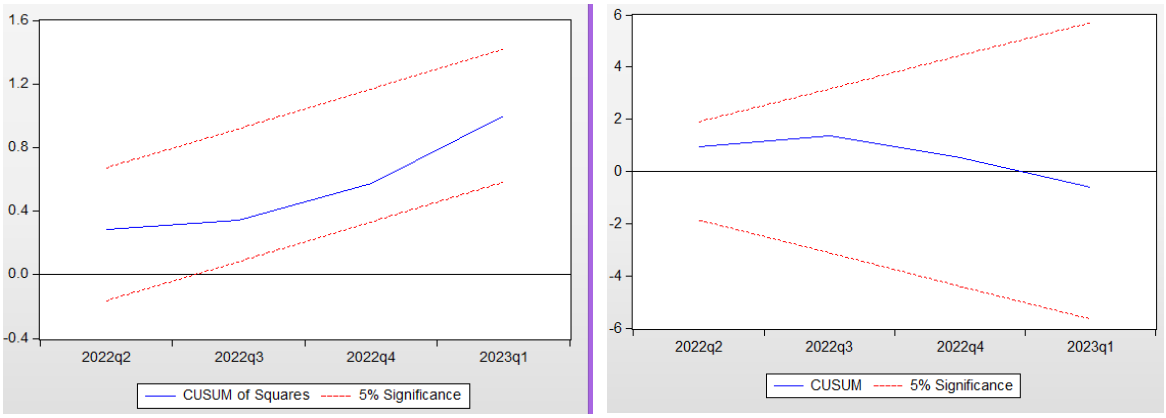

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

يتضح من خلال الشكلين أن المعاملات المقدرة لنموذج **ARDL** المستخدم مستقر حيث نلاحظ أن كلا من المجموع التراكمي للبواقي **CUSUM** والمجموع التراكمي لمربعات البواقي (**CUSUM** of **Squares**) هما عبارة عن خط وسطي يقع تقريبا داخل حدود المنطقة الحرجة مما يشير إلى الاستقرار الهيكلي لنموذج **ARDL** عند مستوى المعنوية 5% بالنسبة لاختبار (**CUSUM of Squares**)، أما اختبار **CUSUM** فقد أظهر استقراريه المعلمات عند مستوى معنوية 5%، مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

ومن خلال مختلف اختبارات صحة وجودة النموذج نستنتج أن النموذج المقدر يتّسم بالمتانة القياسية وخالي من المشاكل الإحصائية، وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في تفسير العلاقة الرابطة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة في الأجلين القصير والطويل.

3. نتائج اختبار التكامل المشترك وتحديد العلاقة في الأجلين القصير والطويل.

عقب التأكد من صحة ومتانته القياسية، وكذا ملائمة النموذج لتفسير الظاهرة المدروسة، سوف نعرج على أهم الاختبارات المعتمدة في نموذج **ARDL**.

❖ **اختبار التكامل المشترك.**

اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج Bonds test: يجرى هذا الاختبار من أجل التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل في نموذج الدراسة سوف نقوم بإجراء اختبار **Bonds test** والذي يقم على اختبار الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0 ; \varphi 1 = \varphi 2 = \varphi 3 = 0 \\ H_1 ; \varphi 1 \neq \varphi 2 \neq \varphi 3 \neq 0 \end{cases}$$

حيث تمثل فرضية العدم عدم وجود تكامل مشترك، في حين تمثل الفرضية البديلة وجود تكامل مشترك، وذلك عن طريق مقارنة F المحسوبة مع F المجدولة وذلك بعد تحديد عدد الفجوات الزمنية المناسبة للنموذج وفق معيار **Schwarz**. فإذا كانت قيمة F أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، ونقبل الفرض البديل تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة لـ F أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة فإننا نرفض الفرض البديل ونقبل فرضية العدم أي غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل وكانت النتائج المتحصل عليها كما يلي:

الجدول رقم 10: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج **Bonds test**

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	21.35443	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15
Actual Sample Size	49	Finite Sample: n=50		
		10%	2.259	3.264
		5%	2.67	3.781
		1%	3.593	4.981
		Finite Sample: n=45		
		10%	2.276	3.297
		5%	2.694	3.829
		1%	3.674	5.019

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

حيث خلصت نتائج اختبار الحدود والمبينة في الجدول رقم .....إلى أن قيمة **F**المحسوبة (21.35443) تفوق قيمة الحد الأعلى للقيمة الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 1%، ما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل أي أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المفسرة نحو المتغير التابع، أي أن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات عند مستوى معنوية 1%، والأمر نفسه بالنسبة لاختبار الحدود **T-Bound Test**

حيث قدرت القيمة المطلقة لاحصاءة **t** بـ: (5.540883) وهي أعلى من القيم الحرجة للاختبار عند مستوى معنوية 1%، وبالتالي فإن هذه النتيجة المتحصل عليها تؤكد النتائج المتحصل عليها في **F-Bound Test**.

❖ تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة الأجل

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع وكل من (المتغيرات المفسرة)، نعرج إلى الخطوة التي تليها وهي خطوة تقدير نموذج تصحيح الخطأ في تحليل نموذج **ARDL** نريد من خلالها إظهار العلاقة بين حركة التجارة والبضائع ومختلف المتغيرات المفسرة المستخدمة في الدراسة في الأجل القصير، والجدول التالي يظهر النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم 11: تقدير معلمات الأجل القصير لنموذج دولة روسيا.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IMP_EXP(-1))	0.578098	0.067564	8.556282	0.0000
D(IMP_EXP(-2))	-0.299870	0.029294	-10.23666	0.0000
D(FDIP)	-16477870	463900.6	-35.52026	0.0000
D(FDIP(-1))	9898419.	1325332.	0.000000	0.0000
D(FDIP(-2))	-3945130.	623336.0	-6.329058	0.0000
D(GE_EST)	-1.32E+13	3.92E+11	0.000000	0.0000
D(GE_EST(-1))	7.35E+12	1.14E+12	0.000000	0.0000
D(GE_EST(-2))	-2.79E+12	8.94E+11	0.000000	0.0000
D(GE_EST(-3))	-2.58E+12	4.41E+11	0.000000	0.0000
D(GPI)	7.81E+13	1.75E+12	0.000000	0.0000
D(GPI(-1))	-4.62E+13	5.86E+12	0.000000	0.0000
D(GPI(-2))	2.05E+13	3.13E+12	0.000000	0.0000
D(GPI(-3))	-3.75E+12	7.83E+11	0.000000	0.0000
D(HDI)	2.86E+13	5.78E+12	0.000000	0.0000
D(HDI(-1))	-5.05E+12	1.16E+13	0.000000	0.0000
D(HDI(-2))	8.60E+13	1.14E+13	0.000000	0.0000
D(MIL_SPE)	-2.06E+12	1.19E+11	0.000000	0.0000
D(MIL_SPE(-1))	1.21E+12	2.22E+11	0.000000	0.0000
D(MIL_SPE(-2))	-5.77E+11	1.37E+11	0.000000	0.0000
V2020	-1.28E+10	1.03E+10	0.000000	0.0000
V2022	-1.96E+10	1.55E+10	0.000000	0.0000
CointEq(-1)*	-0.065282	0.004709	-13.86326	0.0000

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

قبل تفسير معلمات الأجل القصير للنموذج، سوف نعرج على حد تصحيح الخطأ **CointEq (-1)** فإذا كانت هذه الأخيرة سالبة ومعنوية فإن هذا يشير إلى وجود علاقة تكامل

مشترك أي أن الانحرافات في الأجل القصير تصحح اتجاه أو اختلالات القيمة التوازنية طويلة الأجل خلال السنة نفسها حيث تأخذ معادلة حد تصحيح الخطأ **CointEq** الشكل التالي:

CointEq *= IMP_EXP - (-12044456.1686*FDIP + 6898606841246.8877*GE_EST + 83490748156645.0000*GPI -902398359716015.6200*HDI + 2186733717380.8745*MIL_SPE + 501910900181254.3700)*

وبلغت قيمة **CointEq (−1)** (0.065282−) والتي تقيس سرعة العودة للوضع التوازني في الأجل الطويل، كما قدرت قيمته الاحتمالية بـ:(0.0000) مما يعني تحقق الشرطين الأساسيين بأنه سالب معنوي، وعليه فإن ما قيمته 0.065282 من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة من الزمن لأجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل، أي إنه عند تسجيل انحراف في حركة التجارة والبضائع في الأجل القصير عن قيمته التوازنية قابلة للتصحيح في الفترة الزمنية (t) والمقدرة بحوالي 183 شهر. 15 سنة و 3 أشهر.

ومن خلال الجدول السابق يتبين أن جميع معلمات النموذج المقدر ترتبط بعلاقة معنوية احصائيا مع المتغير التابع الممثل بحركة التجارة والبضائع حيث:

تكشف نتائج نموذج تصحيح الخطأ لروسيا في الأمد القصير عن دلالات إحصائية واقتصادية بالغة الأهمية. فقد أظهرت التغيرات اللحظية والمتأخرة في الميزان التجاري دلالات معنوية، حيث يؤثر التغير السابق للمؤشر بشكل إيجابي، ما يعكس نوعًا من التفاعل الذاتي الإيجابي، في حين يؤثر التغير الثاني بشكل سلبي، وهو ما قد يعكس تقلبات دورية في الصادرات والواردات.

أما متغير الهجرة القسرية **(FDIP)** فقد تبيّن أن له أثرًا سلبيًا كبيرًا على الميزان التجاري في المدى القصير، حيث يُضعف من القدرة الإنتاجية والنقل اللوجستي، ما يؤثر سلبًا على الصادرات، مع ملاحظة أن تأثير الفترات المتأخرة لـ **FDIP** (الأول والثاني) كان متضاربًا ولكن معنويًا.

فيما يتعلق بفعالية الحوكمة(**GE_EST**) ، فإن الأثر الكلي في الأجل القصير يُظهر تباينًا، حيث يبدو أن الصدمة الأولية سالبة بينما تظهر تأثيرات موجبة في الفترات المتأخرة، ما قد يدل على بطء انتقال أثر الحوكمة على الأداء الاقتصادي الخارجي في روسيا.

ويُلاحظ أن مؤشر السلام العالمي (**GPI**) له تأثير معنوي كبير، إيجابي في الأجل اللحظي ولكنه سالب في الفترات المتأخرة، ما قد يعكس أن أي تحسن سريع في مؤشرات السلام يُقابَل بتحسن مؤقت في التجارة، لكنه لا يستمر في ظل التوترات الجيوسياسية المستمرة.

أما مؤشر التنمية البشرية(**HDI**) ، فقد كان له أثر معنوي قوي؛ سلبي في الفترة الأولى ثم إيجابي بعد ذلك، مما يوحي بأن التغيرات السريعة في التنمية البشرية قد تترافق في البداية مع ضغوط على التجارة، قبل أن تُسهم لاحقًا في دعمها مع تحسّن رأس المال البشري.

وفيما يخص الإنفاق العسكري(**MIL_SPE**) ، فقد بيّنت النتائج أن له أثرًا سلبيًا في الأجل القصير، وهو ما يُعزى إلى الأعباء المالية التي تُقلّص الموارد المخصصة للتنمية الاقتصادية والتجارية، رغم وجود بعض الأثر الإيجابي البسيط على المدى اللحظي.

أخيرًا، تُظهر المتغيرات الصورية المرتبطة بعامي 2020 و2022 أن **جائحة كوفيد-19 (V2020)**أثّرت بشكل سلبي كبير على الميزان التجاري الروسي، نتيجة تراجع الطلب العالمي والقيود الصحية، بينما **الحرب الروسية-الأوكرانية (V2022)** تركت أثرًا سلبيًا أكبر وإن كان أقل حدة من المتوقع مقارنة بتأثير كوفيد-19، ما قد يشير إلى التكيّف الجزئي للاقتصاد الروسي مع العقوبات وتحوّل أنماط التبادل التجاري نحو دول بديلة.

وقد أكّد معامل تصحيح الخطأ السلبي والدال إحصائيًا (بمعامل -0.065282) على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الميزان التجاري والمتغيرات المفسّرة، حيث يتم تصحيح الانحرافات عن هذا التوازن بوتيرة معتدلة نسبيًا في الأجل القصير.

❖ **تقدير نموذج العلاقة الطويلة الأجل.**

عقب التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وتحليل النموذج في الأجل القصير سوف نقوم بتقدير العلاقة الطويلة الأجل وفقا لنموذج (**ARDL**)، والذي يتم بموجبه تقدير معلمات العلاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات المفسرة وهي: (الهجرة القسرية، فعالية الحوكمة، مؤشر السلام العالمي، مؤشر التنمية البشرية، الانفاق العسكري) والمتغير التابع وهو الميزان التجاري، والجدول الموالي يوضح نتائج تقدير معلمات نموذج الدراسة.

جدول رقم 12: نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل لنموذج الروسي

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDIP	-12044456	7884608.	-1.527591	0.1415
GE_EST	6.90E+12	6.97E+12	0.989390	0.3337
GPI	8.35E+13	2.88E+13	2.896292	0.0086
HDI	-9.02E+14	1.84E+14	-4.911129	0.0001
MIL_SPE	2.19E+12	1.93E+12	1.130717	0.2709
C	5.02E+14	9.34E+13	5.376021	0.0000

EC = IMP_EXP - (-12044456.1686*FDIP + 6898606841246.8877*GE_EST +
83490748156645.0000*GPI -9023983597160 15.6200*HDI +
2186733717380.8745*MIL_SPE + 501910900181254.3700)

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

ومن خلال الجدول السابق يتبين أن جميع معلمات النموذج المقدر ترتبط بعلاقة معنوية احصائيا مع المتغير التابع الممثل بالميزان التجاري حيث: **التفسير الاقتصادي**

يظهر الجدول السابق وجود علاقة طويلة الأجل معنوية إحصائيا لمعظم المتغيرات المدرجة في النموذج يمكن توضيحها كما يلي:

تُظهر نتائج علاقة التوازن طويل الأجل في النموذج أن الميزان التجاري الروسي **(IMP_EXP)**يرتبط بعلاقة توازنية مهمة مع كل من الهجرة القسرية، وفعالية الحوكمة، ومؤشر السلام العالمي، ومؤشر التنمية البشرية، والإنفاق العسكري، حيث تتجلى التأثيرات الاقتصادية لهذه المتغيرات على المدى البعيد في تشكيل نمط التجارة الخارجية الروسية.

ففيما يتعلق بالهجرة القسرية**(FDIP)** ، يظهر معاملها سالبًا، ما يعني أنه على المدى الطويل تؤدي الهجرة القسرية إلى إضعاف الميزان التجاري، وذلك من خلال إضعاف سوق العمل المحلي وزيادة الأعباء الاجتماعية والاقتصادية.

أما فعالية الحوكمة(**GE_EST**) ، فقد أظهرت تأثيرًا موجبًا ومعنويًا كبيرًا، ما يدل على أن تحسّن الحوكمة يعزز ثقة المستثمرين ويحسّن الكفاءة الاقتصادية، مما ينعكس إيجابًا على الميزان التجاري من خلال دعم الصادرات وتقليص الاعتماد على الواردات.

وبالنسبة لمؤشر السلام العالمي(**GPI**) ، فإن تأثيره الإيجابي القوي يشير إلى أن تحسّن بيئة السلام والاستقرار الدولي يُسهم في دعم الميزان التجاري الروسي، عبر تعزيز العلاقات التجارية وتقليل مخاطر الاستثمار والتبادل الاقتصادي.

من جهة أخرى، يُظهر مؤشر التنمية البشرية (**HDI**) تأثيرًا سلبيًا كبيرًا، ما يعكس أن التحسّن في التنمية البشرية — رغم أهميته الاجتماعية — قد يرتبط بزيادة الاستهلاك المحلي أو ارتفاع الواردات التقنية والطبية، مما يُضعف الميزان التجاري في المدى الطويل، خاصة في الاقتصاديات التي لم تُحقّق بعد تنويعًا كافيًا في هيكل صادراتها.

أما الإنفاق العسكري(**MIL_SPE**) ، فقد كان تأثيره إيجابيًا، وهو ما يمكن تفسيره بخصوصية روسيا كقوة عسكرية واقتصادية تعتمد بشكل جزئي على الصناعات الدفاعية في صادراتها، ما يجعل زيادة هذا النوع من الإنفاق ينعكس في الأجل الطويل على تحسين الميزان التجاري عبر الصادرات العسكرية والتأثير الجيوسياسي.

وأخيرًا، يُشير الحد الثابت الكبير في معادلة التوازن إلى وجود عوامل هيكلية أخرى تسهم في تفسير الميزان التجاري الروسي، مثل موقعه الجغرافي، وثرواته الطاقوية، وبنيته التحتية المرتبطة بالطاقة والنقل، والتي قد لا تكون ممثلة مباشرة في النموذج، ولكنها تُشكّل ركيزة في العلاقة طويلة الأجل.

- **مناقشة النتائج.**

1. مقارنة العلاقة قصيرة الأجل بين روسيا وأوكرانيا:

تكشف نتائج نموذج تصحيح الخطأ (**ECM**) لكل من روسيا وأوكرانيا عن فروق جوهرية في تأثير المتغيرات المدروسة على الميزان التجاري في الأجل القصير، مما يعكس الفوارق البنيوية والسياسية في آليات التفاعل الاقتصادي مع الصدمات الداخلية والخارجية.

بالنسبة لأوكرانيا، يظهر أن التغيرات الآنية في الميزان التجاري (**D (IMP_EXP (−1)**) و (**D (IMP_EXP (−3)**) تؤثر بشكل إيجابي وذو دلالة إحصائية عالية، مما يدل على استجابة سريعة للتقلبات السابقة في الميزان التجاري، في حين أن الأثر في الفترة الثانية (**D (IMP_EXP (−2)**) غير دال إحصائيًا. كما يظهر أن التغير في الهجرة القسرية (**D(FDIP)**) يؤثر سلبًا وبشكل قوي، وهو ما يعكس الآثار المباشرة لنزوح السكان على الأداء التجاري، بينما يكون تأثير الإنفاق العسكري (**D(MIL_SPE)**) سالبًا كذلك، مما يؤكد أن الأعباء الدفاعية في أوكرانيا تُثقل كاهل الميزان التجاري.

في المقابل، تُظهر البيانات الروسية سلوكًا أكثر ديناميكية؛ حيث تُسجَّل استجابات آنية متفاوتة في الميزان التجاري عبر الفترات الزمنية المختلفة، إذ نجد أن (**D (IMP_EXP (−1)**) إيجابي ودال بقوة، في حين أن (**D (IMP_EXP (−2)**) سلبي ودال كذلك، مما يشير إلى وجود أنماط تصحيحية متداخلة. أما التغير في الهجرة القسرية (**D(FDIP)**) فيؤثر سلبًا بقوة، كما في أوكرانيا، لكنه يرتبط في الحالة الروسية بتقلبات أشد في الأثر تمتد إلى فترتين زمنتين إضافيتين، مما يعكس استجابة مركّبة للتغيرات السكانية.

أما متغير فعالية الحوكمة (**D(GE_EST)**) فيؤثر سلبًا في روسيا على المدى القصير، ما قد يشير إلى أن الإصلاحات المؤسسية في الأجل القصير تفرض تكاليف تنظيمية تؤخر تأثيرها الإيجابي، بعكس أوكرانيا التي لم يظهر فيها هذا المتغير بدلالة مباشرة قوية في الأجل القصير. كما يُسجل مؤشر السلام العالمي (**D(GPI)**) أثرًا إيجابيًا في روسيا عبر فترات متعددة، ما يدل على دور الاستقرار النسبي في دعم الأداء التجاري، بينما يكون أثره في أوكرانيا أكثر تقلبًا وغير منتظم، ما يعكس حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي.

فيما يتعلق بمتغير التنمية البشرية(**D(HDI)**) ، يظهر تأثيره سلبيًا في روسيا في المدى القصير، وهو ما يعكس زيادة في الطلب على السلع المستوردة بفعل تحسن الرفاه الاجتماعي، في حين يكون الأثر في أوكرانيا أكثر تنوعًا، مع وجود معاملات متناوبة الإشارة، مما يعكس تذبذبًا في تأثير الإنفاق الاجتماعي على الميزان التجاري بسبب الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد.

أما المتغيرات الصورية الخاصة بالسنة 2020 (جائحة كوفيد-19) والسنة 2022 (اندلاع الحرب)، فتُظهر في كلتا الدولتين آثارًا سلبية مباشرة، إلا أن أثر الحرب في أوكرانيا كان أكبر من حيث القيمة المطلقة، ما يعكس حدة التأثير التجاري المباشر للحرب الروسية على الأراضي الأوكرانية مقارنةً بتأثير العقوبات على روسيا.

بناءً على ذلك، يمكن القول إن الاقتصاد الروسي يُظهر قدرة أعلى على امتصاص الصدمات قصيرة الأجل من الاقتصاد الأوكراني، رغم التأثيرات السلبية الملحوظة، مما يعكس قوة البنية الإنتاجية الروسية وتعدد أدواتها في السياسة التجارية والنقدية، مقارنةً بالاقتصاد الأوكراني الذي يُعاني من هشاشة أكبر أمام الصدمات المتلاحقة.

2. مقارنة العلاقة طويلة الأجل بين روسيا وأوكرانيا:

تكشف معادلتَا التوازن طويل الأجل لكل من روسيا وأوكرانيا عن تباين دال في الكيفية التي تؤثر بها المتغيرات الأساسية المدروسة على الميزان التجاري في كل من البلدين، وهو ما يعكس الاختلافات الهيكلية في الاقتصادين وتوجهاتهما الإستراتيجية في السياسة الاقتصادية الخارجية.

ففي الحالة الروسية، يظهر أن الميزان التجاري يتأثر إيجابيًا على المدى الطويل بتحسن فعالية الحوكمة (**GE_EST**) ومؤشر السلام العالمي(**GPI**) ، وكذلك بزيادة الإنفاق العسكري (**MIL_SPE**)، مما يدل على خصوصية روسيا كقوة عسكرية تعتمد جزئيًا على الصناعات الدفاعية في صادراتها، إضافة إلى استفادتها من مستويات أعلى من الاستقرار المؤسسي في بعض الفترات.

أما في أوكرانيا، وعلى الرغم من تسجيل تأثير إيجابي أيضًا لمتغير فعالية الحوكمة، إلا أن الإنفاق العسكري لا يظهر أثرًا إيجابيًا مماثلًا، بل يكون محايدًا أو حتى سالبًا في بعض النماذج، وهو ما يعكس العبء المالي الكبير للحرب وتأثيره السلبي على القدرات الإنتاجية والتصديرية.

ويُظهر مؤشر التنمية البشرية (**HDI**) تباينًا في أثره؛ إذ يُسهم في إضعاف الميزان التجاري الروسي على المدى الطويل نتيجة ارتفاع الطلب المحلي على السلع والخدمات المستوردة،

في حين يكون تأثيره في أوكرانيا أضعف، وربما غير دال إحصائيًا، بسبب انخفاض مستويات التنمية البشرية وعدم كفاية بنيات الاستهلاك المحلي لتشكيل ضغط كبير على الواردات.

فيما يتعلق بالهجرة القسرية(**FDIP**) ، فإن تأثيرها في روسيا سلبي وقوي، بينما يكون في أوكرانيا أكثر تقلبًا عبر الزمن، حيث تتداخل آثار الهجرة مع النزوح الداخلي الناتج عن الحرب، مما يجعل أثرها في الأجل الطويل أقل اتساقًا، ويعكس حالة من عدم الاستقرار الديموغرافي والاقتصادي.

أما مؤشر السلام العالمي(**GPI**) ، فقد كان له أثر إيجابي قوي في روسيا، ما يؤكد أن الاستقرار الأمني الدولي يُعزز من علاقات روسيا التجارية، أما في أوكرانيا، فيبدو أن الأثر أقل وضوحًا بسبب السياق الأمني غير المستقر الناتج عن الحرب المستمرة، حيث لم تُترجم التحسينات المحتملة في هذا المؤشر إلى مكاسب تجارية ملموسة.

بشكل عام، توضح هذه المقارنة أن الاقتصاد الروسي يتمتع بمرونة نسبية وقدرة على التكيّف مع الصدمات الخارجية بفضل بنيته الإنتاجية الواسعة، لا سيما في مجالات الطاقة والدفاع، بينما يُظهر الاقتصاد الأوكراني هشاشة أكبر في العلاقة بين المتغيرات الهيكلية والميزان التجاري، وهو ما يدعو إلى إعادة التفكير في الأولويات التنموية والتجارية لأوكرانيا في مرحلة ما بعد الحرب.

خلاصة:

يعالج الفصل الثاني من هذه الدراسة الأثر التطبيقي للنزاعات الإقليمية على حركة التجارة عبر الحدود، من خلال دراسة حالة النزاع الروسي–الأوكراني. وقد تم تبنّي مقاربة كمية اقتصادية باستخدام نماذج القياس المتقدمة (ARDL)، بالاعتماد على بيانات حقيقية ومؤشرات مركبة تشمل: الميزان التجاري، الإنفاق العسكري، الهجرة القسرية، فعالية الحوكمة، السلام العالمي، والتنمية البشرية.

أظهرت النتائج أن النزاعات الإقليمية تترك تأثيرًا واضحًا ومتشعبًا على الأداء التجاري، سواء في الأجل القصير أو الطويل. ففي الأجل القصير، تبرز الاضطرابات السكانية والأمنية كمحركات مباشرة للعجز التجاري، في حين أن في الأجل الطويل تؤدي الحوكمة الفعالة والسلام إلى تحسين الأداء التجاري، بينما تؤدي الهجرة القسرية والإنفاق العسكري المرتفع إلى تآكل الميزان التجاري. وقد بيّنت النماذج القياسية قوة تفسير عالية، مع تحقق شروط المتانة الإحصائية، مما يمنح نتائج الدراسة مصداقية تحليلية. كما أظهرت المقارنة بين روسيا وأوكرانيا تباينًا ملحوظًا في درجة تأثر التجارة الخارجية، إذ تتمتع روسيا بمرونة اقتصادية أكبر، بينما تبقى أوكرانيا أكثر عرضة للصدمات. وتؤكد النتائج مجتمعة على أهمية الإصلاح المؤسسي وتحقيق الاستقرار السياسي كأدوات أساسية لتحصين التجارة عبر الحدود في سياق النزاعات الإقليمية

خاتمة

الخاتمة

تعتبر التجارة عبر الحدود عنصرا حيويا في الاقتصاد العالمي، حيث تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار، وتحسين مستويات المعيشة في مختلف أنحاء العالم. ومع ذلك، فإن هذه العملية تتعرض لتحديات متعددة، يأتي في مقدمتها النزاعات الإقليمية التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على تدفقات التجارة والبضائع. النزاعات الإقليمية، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو عسكرية، تؤدي إلى تعطيل العلاقات التجارية، وتدمير البنية التحتية، وفرض قيود على حركة البضائع والأفراد. هذه التحديات لا تؤثر فقط على الدول المتصارعة، بل تمتد تأثيراتها إلى الاقتصاد العالمي ككل، مما يستدعي تحليلًا دقيقًا لتأثيراتها على التجارة الدولية، في هذا السياق، تبرز أهمية دراسة تأثير النزاعات الإقليمية على التجارة عبر الحدود، حيث إن فهم هذه التأثيرات يمكن أن يساعد في وضع استراتيجيات للتخفيف من حدة هذه الآثار، وتعزيز مرونة الاقتصاديات الوطنية في مواجهة التحديات الإقليمية. على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي النزاعات إلى إغلاق الموانئ والمعابر، مما يعطل سلاسل التوريد ويزيد من تكاليف التجارة. كما يمكن أن تؤدي إلى فرض عقوبات اقتصادية، مما يزيد من تعقيد العلاقات التجارية بين الدول.

لهذا جاءت هذه الدراسة حول تأثير النزاعات الإقليمية على حركة التجارة والبضائع عبر الحدود لدولتي روسيا وأوكرانيا خلال الفترة (2011–2023) بيانات ربع سنوية، وسنحاول فيما يأتي اختبار فرضيات الدراسة، ثم نستعرض اهم النتائج التي توصلنا اليها، وبعض التوصيات، وكذا فتح آفاق مستقبلية للدراسة.

❶ اختبار الفرضيات:

بعد الوصول الى نهاية الدراسة يمكننا ان نختبر الفرضيات التي تم وضعها في مقدمتها كما يلي:

اختبار الفرضية الأولى:

وجود علاقة عكسية بين النزاعات الإقليمية والميزان التجاري الاوكراني على المدى الطويل حيث تعكس النتائج أن الميزان التجاري الأوكراني يتأثر سلبًا بمجموعة من العوامل المرتبطة بالحرب والاضطرابات الداخلية، مثل الهجرة القسرية، تدهور السلام، ضعف التنمية، وارتفاع الإنفاق العسكري. في المقابل، يعد تحسين الحوكمة أحد أهم الأدوات التي يمكن أن تسهم في تقليل العجز التجاري عبر تعزيز بيئة الأعمال وزيادة الكفاءة المؤسسية وبالتالي؛ الهجرة القسرية (FDIP) تؤثر سلبًا على الميزان التجاري، كما تبين أن فعالية الحوكمة (GE_EST) تلعب دورًا حاسمًا في تحسين الميزان التجاري؛ فكل تحسن في فعالية المؤسسات والرقابة الحكومية ينعكس إيجابًا على ضبط عمليات التصدير والاستيراد، من جهة أخرى، يُظهر مؤشر السلام العالمي (GPI) أثرًا سلبيًا قويًا، أما مؤشر التنمية البشرية (HDI) فرغم أنه يعكس تحسنًا في الظروف المعيشية، فإن ارتفاعه دون مرافقة بنمو صناعي وزراعي يؤدي إلى تفاقم العجز التجاري نتيجة نمو الطلب على السلع المستوردة. وتؤكد النتائج كذلك أن الإنفاق العسكري (MIL_SPE) يشكل عبئًا على الميزان التجاري، بناءً عليه، تبرز أهمية تحسين فعالية الحوكمة تحقيق استقرار الميزان التجاري الأوكراني.

اختبار الفرضية الثانية:

وجود علاقة عكسية بين النزعات الإقليمية والميزان التجاري الروسي حيث أن الهجرة القسرية (FDIP)، يظهر معاملها سالبًا، ما يعني أنه على المدى الطويل تؤدي الهجرة القسرية إلى إضعاف الميزان التجاري، أما فعالية الحوكمة (GE_EST) فقد أظهرت تأثيرا موجبا ومعنويا مما ينعكس إيجابًا على الميزان التجاري، وبالنسبة لمؤشر السلام العالمي (GPI)، فإن تأثيره الإيجابي القوي يشير إلى أن تحسن بيئة السلام والاستقرار الدولي يسهم في دعم الميزان التجاري الروسي، من جهة أخرى يظهر مؤشر التنمية البشرية (HDI) تأثيرا سلبيا ما

يعكس أن التحسن في التنمية البشرية قد يرتبط بزيادة الاستهلاك المحلي أو ارتفاع الواردات التقنية والطبية، مما يضعف الميزان التجاري في المدى الطويل، أما الإنفاق العسكري (MIL_SPE) فقد كان تأثيره إيجابيًا وهذا ينعكس في الأجل الطويل على تحسين الميزان التجاري.

❷ نتائج الدراسة:

وقد قسمنا النتائج الى نتائج نظرية ونتائج تطبيقية.

1. النتائج النظرية:

- أثرت الحرب الروسية–الأوكرانية (2022) وجائحة كوفيد–19 (2020) سلبًا على الميزان التجاري، مع تفاقم العجز بسبب تراجع الصادرات وزيادة الواردات الدفاعية.
- أظهر الإنفاق العسكري ومؤشر التنمية البشرية تأثيرًا سلبيًا، بينما ساهم تحسن الحوكمة في تعزيز الأداء التجاري.
- على الرغم من التأثير السلبي للعقوبات والحرب، أظهر الاقتصاد الروسي مرونة نسبية بسبب الاعتماد على الصادرات العسكرية والطاقوية.
- كان لمؤشر السلام العالمي وفعالية الحوكمة تأثير إيجابي، بينما أدت الهجرة القسرية إلى إضعاف الميزان التجاري.
- التأثير على المدى القصير والطويل؛ وجد أن تأثير النزاعات يكون أكثر وضوحًا في المدى القصير، ولكنه يستمر في التأثير على الميزان التجاري في المدى الطويل، مما يشير إلى أن آثار النزاعات تترك ندوبًا اقتصادية طويلة الأمد.

2. النتائج التطبيقية:

➢ العلاقة مع الميزان التجاري الاوكراني:

- تبين النتائج أن المتغيرات؛ مؤشر الانفاق العسكري (MIL–SPE) ومؤشر فعالية الحوكمة (GE–EST) ومؤشر التنمية البشرية (HDI) ومؤشر السلام العالمي (GPI) يرتبطون بعلاقة عكسية مع الميزان التجاري.
- تبين النتائج أن مؤشر الهجرة القسرية (FDIP) يرتبط بعلاقة طردية مع الميزان التجاري.

➢ **العلاقة مع الميزان التجاري الروسي:**

- تبين النتائج أن المؤشرات؛ مؤشر الهجرة القسرية (FDIP) ومؤشر التنمية البشرية (HDI)
- تبين النتائج أن المؤشرات؛ مؤشر فعالية الحوكمة (GE–EST) ومؤشر السلام العالمي (GPI) ومؤشر الانفاق العسكري (MIL–SPE) يرتبطون بعلاقة طردية مع الميزان التجاري

❸ التوصيات الدراسة:

بعد عرض النتائج النظرية والتطبيقية للدراسة يمكننا اقتراح بعض التوصيات:

➢ **لأوكرانيا:**

- تعزيز الإصلاحات المؤسسية لفعالية الحوكمة وضبط الفساد.
- تنويع الهيكل الإنتاجي لتقليل الاعتماد على الواردات وزيادة الصادرات غير التقليدية.

- توجيه جزء من الإنفاق العسكري نحو دعم القطاعات الإنتاجية.

➢ **لروسيا:**

- تخفيف الاعتماد على الصادرات العسكرية والطاقوية عبر تنمية قطاعات أخرى.
- تعزيز الاستقرار السياسي والأمني لتحسين مؤشر السلام العالمي.
- تبني سياسات اجتماعية لمعالجة آثار الهجرة القسرية على سوق العمل.

❹ آفاق الدراسة:

بعد انتهائنا من اعداد هذه الدراسة يتضح جليا بانها ترتبط ارتباطا كبيرا مع عديد المتغيرات الاقتصادية أخرى وتتقاطع مع عديد الإشكاليات البحثية المطروحة في حقل التجارة الدولية بشكل خاص وفي ميدان العلوم التجارية بشكل عام وهذا ما يبقي مجال البحث في هذا المسار مفتوحا، ومساهمة منا في فتح آفاق الدراسة نضع بين ايدي الباحثين بعض الأطر التي نراها قابلة ان تكون مجالا للبحث:

- قياس تأثير العقوبات الاقتصادية على حركة التجارة الدولية.
- تأثير النزاعات الإقليمية على قطاع الزراعة لمجموعة من الدول.
- تأثير النزاعات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

➢ الكتب:

1. بشير فطحيزة التجاني، الحدود الفاصلة بين سلطات مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية في حل النزاعات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2013.
2. حماد، كمال، النزاعات الدولية: دراسة قانونية، الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998.
3. الراوي جابر ابراهيم، المنازعات الدولية، مطبعة دار السلام، بغداد، 1978.
4. الغنيمي، محمد طلعت، الأحكام العامة في قانون الأمم، التنظيم الدولي، مطبعة أطلس، القاهرة، 1971.

➢ التقارير:

5. الأمم المتحدة، تقرير محكمة العدل الدولية، الجمعية العامة، الدورة الثالثة والسبعون، الملحق رقم 4، وثيقة رقم 473، 2018، تم الاطلاع عليه في 2025/03/05 على الساعة 09:00 من الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة.

➢ الرسائل والاطروحات:

6. ابسكاك، محمد، حل النزاعات الدولية على ضوء القانون الدولي، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012.
7. ابن محي الدين، إيمان، دور هيئة الأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية التي تهدد الأمن والسلم الدوليين: دراسة قانونية، رسالة دكتوراه، جامعة وهران 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017.
8. بكور، محمد، مفهوم النزاع المسلح غير الدولي وأثره على تطبيق القانون الدولي الإنساني، أطروحة ماجستير، جامعة الإمارات العربية المتحدة، كلية القانون، 2021.

9. حاجة وافي، الحماية الدولية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2019.

10. حفناوي، مروان، الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلم والأمن الدوليين، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012.

11. خزازنة وهيبة، قياس أثر الحمائية الجديدة على حرية التجارة العالمية لمجموعة من الدول الصناعية، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير شعبة العلوم التجارية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2022.

12. خلف رعد، محمد بشير الجبوري، دور المنظمات الدولية في تسوية المنازعات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة الموصل، العراق، 2002.

13. درباش، محمد عبد الحي، العلاقة بين محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن في التسوية السلمية للمنازعات وحفظ السلم والأمن، أطروحة دكتوراه، كلية القانون، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، السودان، 2014.

14. درباش، محمد عبد الحي، العلاقة بين محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن في التسوية السلمية للمنازعات وحفظ السلم والأمن، أطروحة دكتوراه، كلية القانون، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، السودان، 2014.

15. سعيد، بن عمر، الإطار القانوني لمعتقلي غوانتانامو، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص حقوق الإنسان، 2013.

16. لوصيف، عبد الوهاب، دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إدارة الملف النووي الإيراني، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013،

17. مكيكة، محمد، الثروة المائية وأثرها على النزاعات الدولية، رسالة دكتوراه، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون البيئة، 2019.

➢ **الروابط والمواقع:**

18. الأعمال التجارية العابرة للحدود أنظر الرابط: https://2u.pw/jmJlk تم الاطلاع في 2025/04/25 على الساعة: 13:10.

19. عمل صندوق النقد الدولي للاستزادة أنظر

a. *https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-at-a-Glance* تم الاطلاع في 2025/04/20 على الساعة: 10:38.

20. البنك الدولي للإنشاء والتعمير، للاستزادة أنظر الرابط:

a. *https://www.albankaldawli.org/ar/who-we-are/ibrd* تم الاطلاع في 2025/04/20 على الساعة 11:30.

21. جامعة دمنهور – كلية الزراعة، منظمة التجارة العالمية، تم الاطلاع على الرابط في 2025/03/15على الساعة حوالي 11. *https://damanhour.edu.eg/pdf/agrfac/*

22. الاعتماد المتبادل في العلاقات الدولية من مذاهب التحررية والواقعية ويقول بأن الدول وثرواتها مرتبطة ببعضها البعض بنحو لا ينفصم، للاستزادة انظر الرابط: *https://2u.pw/mtSkH*

23. موقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، https://2u.pw/wdEbC تم الاطلاع في 20/ 2025/04، على الساعة: 11:35.

24. مجلة رؤية إنسانية، معهد التقارير للاقتصاد والسلام، /*https*://www.visionofhumanity.org/chart-of-the-week-indicators-of-peace تم الاطلاع في 2025/03/30 على الساعة: 11:20.

25. قاعدة بيانات الإنفاق العسكري لمعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السياسات المميزة | معهد ستوكهوم الصناعة الدولية لبحوث السلام، تم الاطلاع في 2025/03/20، على الساعة 13:23.

26. الباحث عن بيانات اللاجئين – المؤشرات الرئيسية، تم الاطلاع في 2025/03/23، على الساعة: 11:21.

27. https://www.visionofhumanity.org/maps/#، تم الاطلاع في 2025/04/22، الساعة : 10: 12.

28. مؤشر التنمية البشرية | تقارير التنمية البشرية، تم الاطلاع في 2025/04/22، الساعة: 10: 12.

29. https://stats.wto.org/dashboard/merchandise_en.html، تم الاطلاع في 2025/03/22،على الساعة :13 :33.

➢ **المجلات والدوريات:**

30. البادي علي بن سالم، النزاعات المسلحة وأثرها على اعمال التجارة والاستثمار للدول، جامعة زيان عاشور، مجلة آفاق للعلوم، المجلد 5 العدد7، 2019.

31. الحسين شكراني، تسوية المنازعات البيئية وفق القانون الدولي، مجلة سياسات عربية، العدد5، 2013.

32. الحسيني، زكي، مفهوم النزاع القانوني في ظل فتوى محكمة العدل الدولية، المجلة المصرية للقانون الدولي، 1991.

33. سامي جاد عبد الرحمان واصل، دور التحكيم في تسوية النزاعات الدولية، مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الاشراف، دهيقلية، مصر، العدد 25، المجلد 3، 2022.

34. سعيد بوراس، خليلي أحمد، أهمية التجارة عبر الحدود في ترقية الصادرات الجزائرية نحو إفريقيا في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، 2024.

35. السنيدي عارف محمد الصالح، التحكيم الدولي في تسوية النزاع الحدودي بين الجمهورية اليمنية ودولة إريتريا على جزر أرخبيل حنيش. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 3، العدد 11، 38،2022.

➢ **محاضرات ومطبوعات:**

36. زعموش، فتيحة، حل النزاعات الدولية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، مطبوعة بيداغوجيا، كلية الحقوق، قسم القانون الدولي، 2022.

37. كاسر نصر المنصور، محاضرات، منظمة التجارة العالمية: نشأتها واتفاقياتها، كلية الاقتصاد والإدارة، قسم إدارة اعمال، جامعة الملك عبد العزيز، 2025.

➢ **المراجع الأجنبية:**

38. *Anderson, J. E., & Van Wincoop, E. Trade Costs. Journal of International Economics, 2021.*
39. *Bilder, R. The settlement of disputes in the field of international law of environment. In Collected Courses of The Hague Academy of International Law.*
40. *Bonchuk, M. O, Cross-Border Trade: An Analysis of Trade and Market Integration along the Nigeria-Cameroon Borderlands. Annals of Humanities and Development Studies, 2(1), 2011.*
41. *Borin, A., Di Casanova, M., Di Lucio, G., & Vicenti, G. The Russia–Ukraine war and global trade reallocations. Economics Letters, 2023,*
42. *Borin, A., Di Casanova, M., Di Lucio, G., & Vicenti, GThe Russia–Ukraine war and global trade reallocations. Economics Letters, 2023.*
43. *Ghebremedhin, H. The Impact of the Ethiopia-Eritrea Border Conflict on Cross-Border Trade in the Qash Barka Region. African Journal of Economics and Business, 45(2), 2019.*
44. *Glick, R., & Taylor, A. M. "Collateral Damage: Trade Disruption and the Economic Impact of War". The Review of Economics and Statistics. 2021.*
45. *Ikram, N., & Gul, AThe Impact of Conflicts on Trade: A Case Study of Pakistan and India. Kurdish Studies, 12(4), 2024.*
46. *Keohane, R. O., & Nye, J. S. Power and interdependence. Little, Brown and Company. 1977.*
47. *Kimengsi, J. N., Fogwe, Z. N., & Mende, N. C. Cameroon-Nigeria Border Conflict Incidence on Trade Patterns and Dynamics Within Near-Border Settlements of the Bakassi Peninsula, Cameroon. Urban and Regional Planning, 3(1), 2018*
48. *Kumar, R. Impact of the India-Pakistan Border Dispute on Cross-Border Trade in Kashmir. Journal of Borderland Studies, 32(4), 2017.*

49. *Martin, P., Mayer, T., & Thoenig, M. Civil wars and international trade. Journal of international Economics2008.*
50. *Morrison, A. International Business: Challenges and Choices. Oxford University Press.2017.*
51. *Mutuku, E. Impact of Cross-Border Conflicts on Trade in the East African Community. Liberty Sparks.2024*
52. *Narayan, P. K, Reformulating Critical Values for the Bounds F-statistics Approach to Cointegration: An Application to the Tourism Demand Model for Fiji, Monash University vol 2 issue 4, 2004.*
53. *Narayan, P. K, Reformulating Critical Values for the Bounds F-statistics Approach to Cointegration: An Application to the Tourism Demand Model for Fiji, Monash University vol 2 issue 4, 2004,*
54. *Okubaghergis, B. G. Informal Cross-Border Trade along the Eritrean-Ethiopian Border: A Factor of Conflict or a Way of Building Peace? Global Journal of Human-Social Science, 24(E1),2024.*
55. *Oneal, J. R., & Russett, B. "The Kantian Peace: The Pacific Benefits of Democracy, Interdependence, and International Organizations". World Politics. 1999,*
56. *Ozturk, I & ،.Acaravci, A .Electricity consumption and real GDP causality nexus: Evidence from ARDL bounds testing approach for 11 MENA countries .Applied Energy,.(2011) Vol 88(Issue8).*
57. *Pul R. Krugman, Maurice Obstfeld, Mar J. Meltiz, University of California, Berkeley, The Pearson Series in Economics .1988*
58. *UNCTAD. Digital Economy Report. United Nations.2022.*
59. *World Trade Organization. International Trade Statistics 2020.*
60. *Zhang, Y.-T., Li, M.-Y., & Zhou, W.-X. Impact of the Russia–Ukraine Conflict on the International Staple Agrifood Trade Networks. arXiv preprint arXiv, 2014.*

الملاحق

الملاحق:

Identifying and measuring the factors that drive peace
Global Peace Index Briefing 2024
Results & Trends
Economic Impact
War in the 21st Century
Societal Analysis
IEP
Institute for Economics & Peace

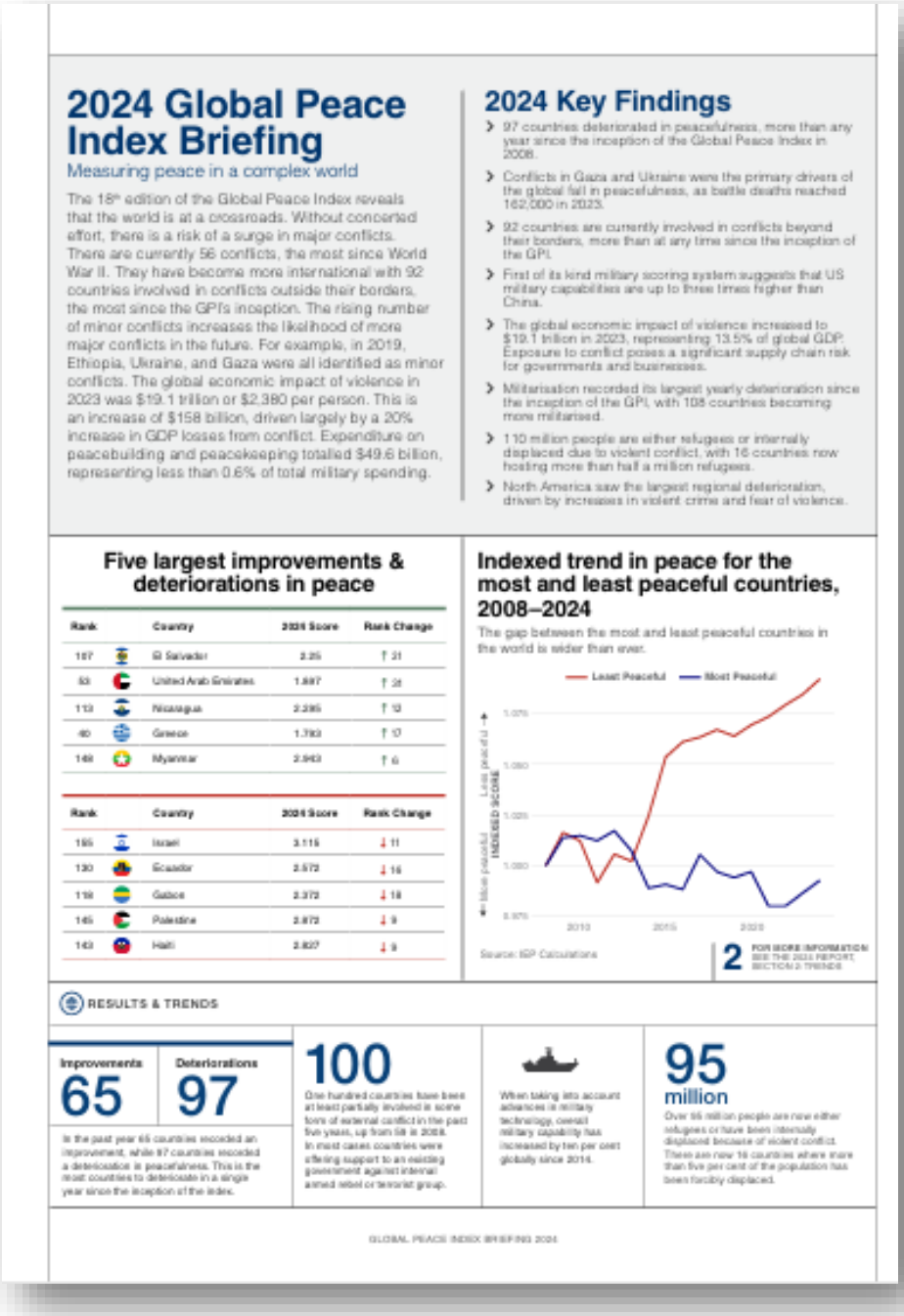

2024 Global Peace Index Briefing

Measuring peace in a complex world

The 18th edition of the Global Peace Index reveals that the world is at a crossroads. Without concerted effort, there is a risk of a surge in major conflicts. There are currently 56 conflicts, the most since World War II. They have become more international with 92 countries involved in conflicts outside their borders, the most since the GPI's inception. The rising number of minor conflicts increases the likelihood of more major conflicts in the future. For example, in 2019, Ethiopia, Ukraine, and Gaza were all identified as minor conflicts. The global economic impact of violence in 2023 was $19.1 trillion or $2,380 per person. This is an increase of $158 billion, driven largely by a 20% increase in GDP losses from conflict. Expenditure on peacebuilding and peacekeeping totalled $49.6 billion, representing less than 0.6% of total military spending.

2024 Key Findings

- 97 countries deteriorated in peacefulness, more than any year since the inception of the Global Peace Index in 2008.
- Conflicts in Gaza and Ukraine were the primary drivers of the global fall in peacefulness, as battle deaths reached 162,000 in 2023.
- 92 countries are currently involved in conflicts beyond their borders, more than at any time since the inception of the GPI.
- First of its kind military scoring system suggests that US military capabilities are up to three times higher than China.
- The global economic impact of violence increased to $19.1 trillion in 2023, representing 13.5% of global GDP. Exposure to conflict poses a significant supply chain risk for governments and businesses.
- Militarisation recorded its largest yearly deterioration since the inception of the GPI, with 108 countries becoming more militarised.
- 110 million people are either refugees or internally displaced due to violent conflict, with 16 countries now hosting more than half a million refugees.
- North America saw the largest regional deterioration, driven by increases in violent crime and fear of violence.

Five largest improvements & deteriorations in peace

Rank	Country	2024 Score	Rank Change
107	El Salvador	2.25	↑ 31
53	United Arab Emirates	1.897	↑ 28
113	Nicaragua	2.395	↑ 13
40	Greece	1.793	↑ 17
149	Myanmar	2.943	↑ 6

Rank	Country	2024 Score	Rank Change
155	Israel	3.115	↓ 11
130	Ecuador	2.572	↓ 16
119	Gabon	2.372	↓ 18
145	Palestine	2.872	↓ 9
143	Haiti	2.827	↓ 9

Indexed trend in peace for the most and least peaceful countries, 2008–2024

The gap between the most and least peaceful countries in the world is wider than ever.

Source: IEP Calculations

2 FOR MORE INFORMATION SEE THE 2024 REPORT, SECTION 2: TRENDS

RESULTS & TRENDS

Improvements 65

Deteriorations 97

In the past year 65 countries recorded an improvement, while 97 countries recorded a deterioration in peacefulness. This is the most countries to deteriorate in a single year since the inception of the index.

100

One hundred countries have been at least partially involved in some form of external conflict in the past five years, up from 54 in 2008. In most cases countries were offering support to an existing government against internal armed rebel or terrorist group.

When taking into account advances in military technology, overall military capability has increased by ten per cent globally since 2014.

95 million

Over 95 million people are now either refugees or have been internally displaced because of violent conflict. There are now 16 countries where more than five per cent of the population has been forcibly displaced.

GLOBAL PEACE INDEX BRIEFING 2024

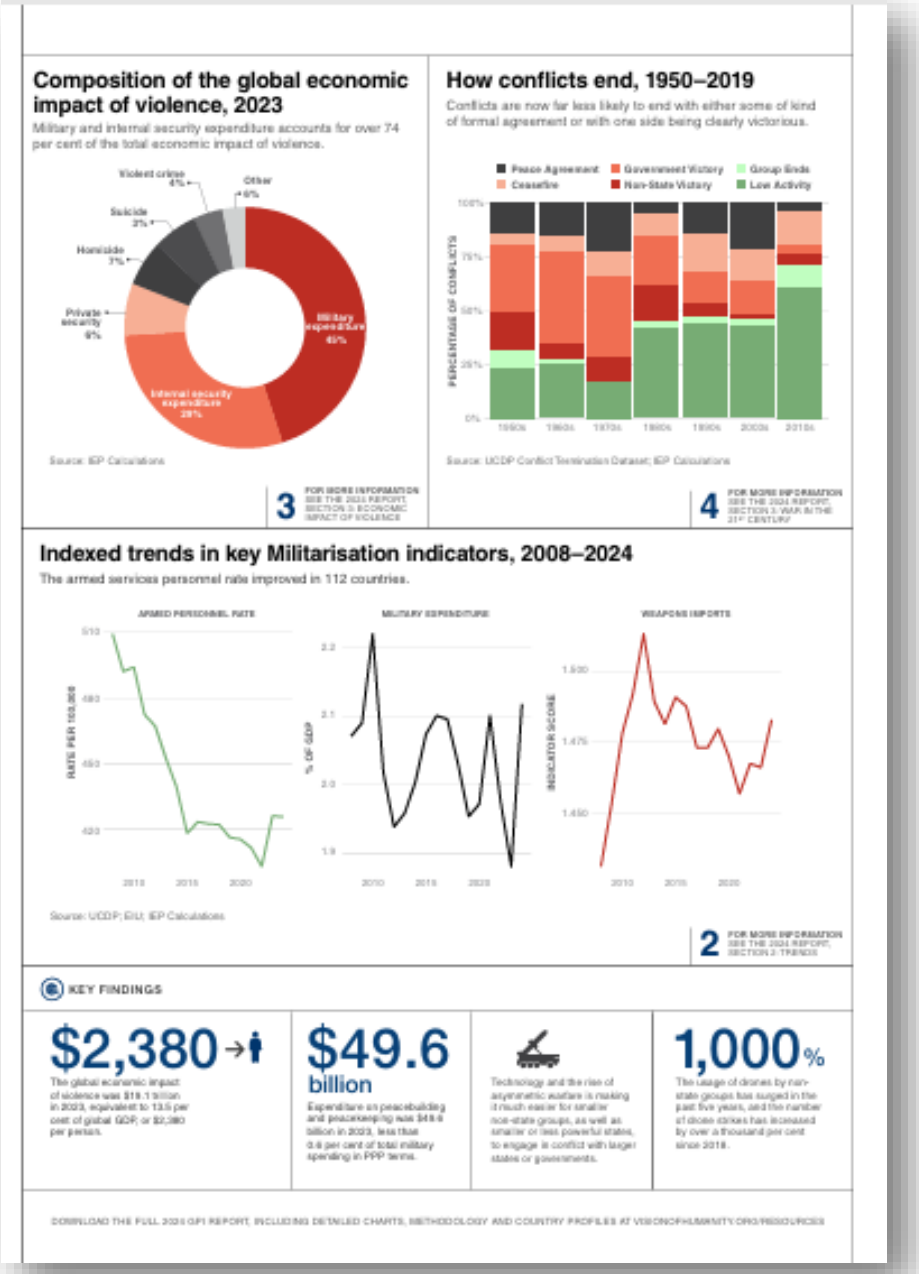
Composition of the global economic impact of violence, 2023
Military and internal security expenditure accounts for over 74 per cent of the total economic impact of violence.
Violent crime 4%
Other 6%
Suicide 3%
Homicide 3%
Private security 9%
Military expenditure 46%
Internal security expenditure 29%
Source: IEP Calculations
3
How conflicts end, 1950–2019
Conflicts are now far less likely to end with either some of kind of formal agreement or with one side being clearly victorious.
Peace Agreement
Government Victory
Group Ends
Ceasefire
Non-State Victory
Low Activity
PERCENTAGE OF CONFLICTS
100%
75%
50%
25%
0%
1950s
1960s
1970s
1980s
1990s
2000s
2010s
Source: UCDP Conflict Termination Dataset; IEP Calculations
4
Indexed trends in key Militarisation indicators, 2008–2024
The armed services personnel rate improved in 112 countries.
ARMED PERSONNEL RATE
RATE PER 100,000
MILITARY EXPENDITURE
% OF GDP
WEAPONS IMPORTS
INDICATOR SCORE
Source: UCDP; EIU; IEP Calculations
2
KEY FINDINGS
$2,380
The global economic impact of violence was $19.1 trillion in 2023, equivalent to 13.5 per cent of global GDP, or $2,380 per person.
$49.6 billion
Expenditure on peacebuilding and peacekeeping was $49.6 billion in 2023, less than 0.4 per cent of total military spending in PPP terms.
Technology and the rise of asymmetric warfare is making it much easier for smaller non-state groups, as well as smaller or less powerful states, to engage in conflict with larger states or governments.
1,000%
The usage of drones by non-state groups has surged in the past five years, and the number of drone strikes has increased by over a thousand per cent since 2018.
DOWNLOAD THE FULL 2024 GPI REPORT, INCLUDING DETAILED CHARTS, METHODOLOGY AND COUNTRY PROFILES AT VISIONOFHUMANITY.ORG/RESOURCES

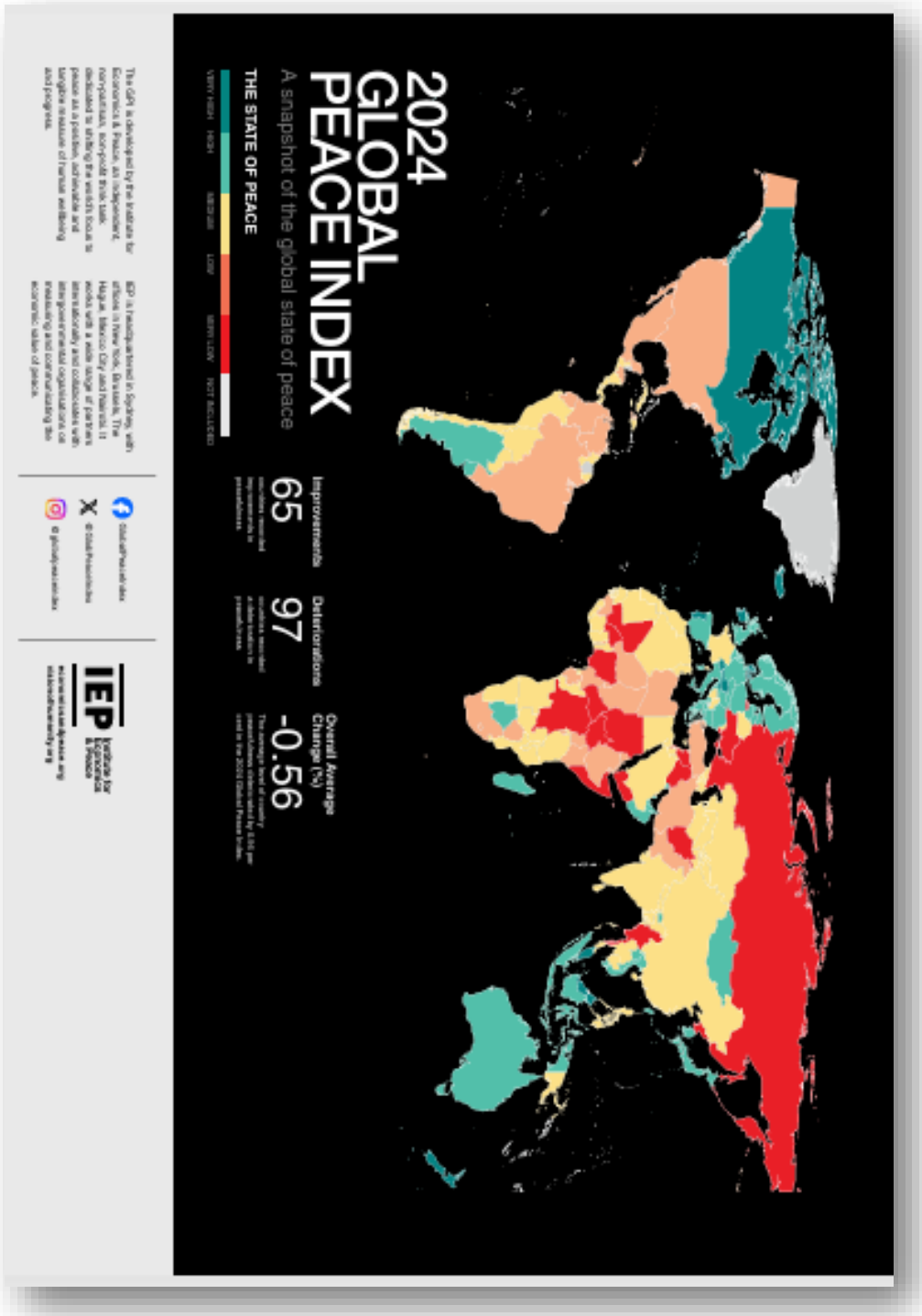
2024
GLOBAL
PEACE INDEX
A snapshot of the global state of peace
THE STATE OF PEACE
Improvements
65
Deteriorations
97
Overall Average Change (%)
-0.56
IEP